

السنة الحادية عشر
 ٩٥/١٤/١٤



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
 AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

• السنة الأولى • العدد الحادي عشر • نوفمبر ١٩٩٥

المحتويات

○ مقدمة ٢

- ملف العدد : المسار الفلسطيني - الاسرائيلي
- ٤ - اتفاقية الاستسلام - هتسوفيه
 - ٥ - خطأ طابا - شموئيل شنستر
 - ٧ - المستقبل يبدأ من هنا - حامى شيلو
 - ٩ - ضرورة الفصل بين اسرائيل والفلسطينيين - أورجى ساجى
 - ١٢ - غداة الاتفاق - يعقوب أدلشتاين
 - ١٤ - الخليل كنقطة خلاف - د. ش. ليفى
 - ١٥ - ٧٠٪ من عرب الضفة والقطاع - هتسوفيه
 - ١٦ - مسك الختام - يخيام فايس
 - ١٧ - أوسلو (ب) : دعوة فلسطينية - أهود يعرى

- اسرائيل من الداخل
- ٢٠ - عودة منظمة "هاشومير" - نداف هتسى
 - ٢٢ - من المحتمل ان تكون الجولة الاخيرة - بوغاز عفرون
 - ٢٤ - مشكلات إستيعاب المهاجرين الاثيوبيين - مناحيم فينتشين
 - ٢٨ - رابين ينتقد يهود الولايات المتحدة - هتسوفيه
 - ٣٠ - استطلاع للرأى - يديعوت أحرانوت

- آراء فى عملية التسوية
- ٣١ - حرب أكتوبر ومسيرات السلام - هتسوفيه
 - ٣٤ - قلنا لكم ذلك فى عام ١٩٦٧ - مانير ياعيل

- مصر واسرائيل
- ٣٥ - العملية التى لم تتم - موشيه زونزو

- قراءات
- ٣٧ - بنية العلاقات التجارية بين اسرائيل والاردن - نداف هاليفى / افرايم كلايمين

- شخصية العدد
- ٤٤ - شولاميت ألونى وزيرة العلوم والاتصالات

- أخبار متنوعة
- ٤٦

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
ابراهيم نافع

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد
رئيس التحرير
د. عبد العليم محمد
نائب مدير التحرير
عماد جاد
المدير الفني
السيد عزى

(وحدة الترجمة)
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى محمود
محب شريف
محمد إسماعيل

● مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء -
القاهرة - جمهورية مصر العربية .
ت ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠
فاكس ٥٧٨٦٠٢٣ / ٥٧٨٦٨٢٣

إتفاق طابا والمستقبل الفلسطيني

وصف أحد المسئولين الاسرائيليين الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية بأنها من أكثر الاتفاقات تعقيدا في تاريخ الدبلوماسية الحديثة، ولاشك أن التعقيد المقصود هو غموض هذه الاتفاقات، وتطرقها لقضايا عديدة وتفصيلية، وتضمنينها ملاحق وخرائط متنوعة، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة لتفسيرات متباينة وتؤويلات شتى من الجانب الاسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، والتعقيد في حد ذاته في مثل هذه الاتفاقات ليس مرفوضا من حيث المبدأ وخاصة إذا ما كانت القضايا موضوع التفاوض تحتل بطبيعتها التعقيد، وترفض الرضوخ لمبدأ التبسيط، ولكن الأمر فيما يتعلق بالاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية يبدو مختلفا الى حد كبير، ذلك أن التعقيد في دبلوماسية التفاوض الاسرائيلية خاصة مع الفلسطينيين يبدو مقصودا لذاته وفي ذاته والهدف هو اغراق المفاوض الفلسطيني بجزئيات وتفصيلات عديدة من شأنها أن تغييب الهدف والطموح الفلسطيني من المفاوضات وهو وضع الأسس والركائز المادية للاستقلال، وفي ذات الوقت تحويل الأهداف الفلسطينية الواضحة الى تجسيدات واقعية تبعث على اليأس وتبدو منقطعة الصلة بما يدور في العقل الفلسطيني من تطلعات نحو المستقبل.

تقديم

واتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني الموقع في البيت الابيض في الثامن والعشرين من سبتمبر الماضي، والمعروف «باتفاق طابا» لا يخرج عما سبق الإشارة اليه، فهو يتكون بملاحقه المختلفة من أربعمئة صفحة تبين مستقبل العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين، ترتيبات الامن والانتخابات والشئون المدنية والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية والتعاون الاسرائيلي الفلسطيني، وغير ذلك من القضايا المختلفة.

ويطرح الاتفاق العديد من القضايا المثيرة للجدل والانتقاد ولكننا سنكتفي في هذه المقدمة ببعض القضايا التي لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، اذا ما كان الهدف من المفاوضات والاتفاقات هو الدولة الفلسطينية أو على الأقل وضع وإرساء الأسس التي ينبغي أن تسبق قيامها.

في مقدمة هذه القضايا تجيء قضية السلطة التشريعية والصلاحيات التشريعية، حيث نص الاتفاق على أن المجلس الفلسطيني المنتخب والذي سيتألف من ٨٢ عضوا سيمارس سلطات تشريعية وتنفيذية، الأولى يمارسها المجلس ككل، بينما تقتصر الثانية أي التنفيذية على لجنة مشكلة من المجلس مع مجموعة صغيرة من المسئولين المعينين، ويلاحظ أولا أن تشكيل مجلس منتخب لممارسة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في آن واحد، اجراء من شأنه أن يخل بمبدأين اساسيين للديموقراطية الأول هو الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والثاني هو أنه لا صلاحيات تشريعية حقيقية بدون سلطة أو هيئة تشريعية مستقلة، فالأصل في

السلطة التشريعية أن تراقب وتحاسب وتساؤل السلطة التنفيذية نيابة عن الناخبين، إذ هي سلطة منتخبة ومفوضة لممارسة حقوق المساءلة والرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية، ومن الملاحظ أن الاتفاق فيما يتعلق بهذه المسألة قد استلهم مبدأ «الخلط» بين السلطات وليس الفصل بينها، كما هو العرف في البلدان الديمقراطية أو التي تطمح للديموقراطية، وقد حرصت إسرائيل على ذلك لمصادرة أية امكانية للتطور في اتجاه إرساء دعائم كيان فلسطيني مستقل.

كذلك تضمن الاتفاق بنودا تتعلق برفض المجلس المنتخب ترشيح أى فرد أو حزب أو ائتلاف يتبنى وجهات نظر أو أعمالا عنصرية، فى صورة غير قانونية أو غير ديموقراطية، والتساؤل الذى يمكننا أن نثيره هو ما هي المرجعية أو المعيارية التى يمكن الاستناد اليها للقول بأن حزبا ما أو مرشحا ما يدعو لأفكار عنصرية، والقراءة المباشرة لهذه البنود تعطى انطباعا أوليا بأن السلطة المرجعية أو المعيارية هي المجلس المنتخب، فى حين أن متابعة سياق التفاوض وعلاقات القوى التى يجرى على ضوءها، تشير الى أن إسرائيل هي هذه المرجعية، أى أنها تمنح لنفسها الحق فى الاعتراض على المرشحين لعضوية المجلس انطلاقا من المعايير التى تراها عنصرية أو غير ديموقراطية، وتعطى لنفسها الحق فى التدخل فى قوائم المرشحين والقيام بعملية استبعاد لبعضهم على ضوء معايير تتبناها بشكل منفرد، وهكذا تقيم إسرائيل من نفسها وصيا على عملية الانتخابات التى ستجرى سواء من حيث المبادئ التى تحكمها أو الجوانب الإجرائية فيها.

من ناحية أخرى فإن التمثيل المرتبط بالانتخابات يقتصر على فلسطينى الضفة الغربية والقطاع، واستبعد فلسطينى الشتات من العملية الانتخابية، ولا يمثل فلسطينى الضفة والقطاع سوى نسبة صغيرة من مجمل الشعب الفلسطينى تقترب من الثلث، وحتى فلسطينى القدس لا يمنح الاتفاق لهم حق المشاركة فى الانتخابات، إلا لمن لهم محال إقامة سارية المفعول فى الضفة الغربية كما أن هذه المشاركة ستتم فى أماكن خارج القدس وبمغلفات خاصة ترسل بالبريد للجنة المركزية للانتخابات.

وبالإضافة الى ذلك فإن اتفاق طابا كغيره من الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية أرجأ بحث القضايا الأساسية وهى القدس والللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات الى المرحلة النهائية، ومن الواضح أن هذا الأرجاء من شأنه الإضرار بالجانب الفلسطينى وتهينته لتقبل الأمر الواقع، ذلك أن إسرائيل من جانبها لم ترجئ هذه القضايا بل تعزز من مخططاتها فى منطقة القدس الكبرى وتربط المستوطنات بشبكة من الطرق وتقوم بالعديد من الإجراءات التى من شأنها تعويق المفاوضات حول الوضع النهائى وتعزيز مكانتها فى مفاوضات هذه المرحلة.

ويبقى بعد ذلك أن اتفاق طابا وإن كان قد نجح فى أن يجعل من اتفاق غزة - أريحا أولا وليس أخيرا - إلا أنه من الواضح أن مصيره يغلفه الغموض، إذ لم يرتبط تنفيذه بجدول زمنى واضح، وتخضع العديد من بنوده الى مفاوضات سواء على الصعيد السياسى أو على صعيد اللجان الفنية، وبين هذا وذاك يقترب موعد الانتخابات الاسرائيلية، وتفرض الأولويات الاسرائيلية نفسها، وربما يحمل ذلك الحكومة الاسرائيلية «العمالية» الى المماطلة والتسويف فى تنفيذ بنوده وإن يكون ذلك جديدا، إذ لاقداسة من وجهة النظر الاسرائيلية للمواعيد إن وجدت أصلا فما بالنا وهى غير محددة.

هتسوفيه
١٩٩٥/٩/٢٧

اتفاقية الإستسلام

ملف المصدر

المسار

الفلسطيني

الإسرائيلي

٢

ينطوى الاتفاق الذي تم توقيعه عشية أعياد رأس السنة اليهودية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق أوصلو على مخاطر عديدة تهدد بدورها شعب اسرائيل ودولته. ويتناقض هذا الاتفاق تناقضا حادا مع السياسة التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية عند بدء المفاوضات، بل ويعد بمثابة وثيقة استسلام قام رابين وحكومته بتقديمها الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. ويتجلى هذا الأمر بشكل بالغ الوضوح في كل مايتعلق بمدينة الخليل التي كانت في القدم مدينة أباء شعب اسرائيل. وفيما يتعلق بوزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز فقد تنازل عن سيطرة الجيش الاسرائيلي على هذه المدينة، هذا بالرغم من تأكيده على خصوصيتها، وعلى أهميتها بوصفها نقطة تقاطع تربط بين مدينتي القدس وبئر سبع. ويتلاحظ كل من يطالع مسودة الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى أن هذا الاتفاق يتشابه للغاية مع اتفاق أوصلو «أ» إذ أن هذا الاتفاق ملئ بالتغرات شأنه شأن اتفاقية أوصلو «أ»، ومن ثم فإنه بمقدور الفلسطينيين تجاوز العديد من البنود الملزمة الواردة بالاتفاق بسبب عدم وضوحها. ولايدخل هذا الاتفاق الجديد الذي تم التوصل اليه مع منظمة التحرير الفلسطينية روح البهجة على شعب اسرائيل الذي يحتفل هذه الايام بأعياد رأس السنة اليهودية بل أنه يثير احساسا عميقا بالقلق في نفوس الشعب اليهودي سواء في اسرائيل أو في كافة انحاء الشتات. وسيؤدي هذا الاتفاق على نحو مباشر الى اقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة وغزة، كما أنه لم يعد من المضمون أيضا الحفاظ على وحدة القدس، وتشير كل الشواهد الى أن ياسر عرفات سيحقق مراده، وأن القدس الشرقية ستصبح عاصمة للدولة الفلسطينية. ولاشك أن اليوم الذي تم فيه التوقيع على هذا الاتفاق بالأحرف الأولى يعد يوما عصيبا في تاريخ اسرائيل، كما أن أحزاننا ستتزايد عند التوقيع على هذا الاتفاق في العاصمة الأمريكية واشنطن وفي حضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومنذوبى الشعوب الشرق أوسطية. وسيكون هذا اليوم يوما أسود في تاريخ دولة اليهود التي نهضت من جديد بعد مضي ألفى عام من الشتات. وليس من الممكن أن نشارك في الاحتفالات التي ستقام في البيت الأبيض بمناسبة التوقيع على هذا الاتفاق إذ أن هذا الاتفاق يعد بمثابة وثيقة استسلام تحتقر شعب اسرائيل، وتفتقر العديد من النقاط الأمر الذي لن يساعد على مواجهة للعديد من المواقف السياسية والأمنية. وحينما وقعت الحكومة الاسرائيلية بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق فإنها تبني على هذا النحو موقفا يتناقض مع موقف غالبية الشعب الاسرائيلي الذي لا يكتفى بالاعراب عن عدم تقبله للاتفاق

اتفاقيات أوصلو على إقامة دولة فلسطينية على أجزاء ضخمة من أرض إسرائيل، ويعيد هذا الاتفاق إسرائيل على هذا النحو إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧.

وعلاوة على هذا فإذا كانت حكومة رابين تتمسح في اتفاقيات كامب ديفيد فمن الأخرى أن تتبنى حكومة رابين أيضا القرار الذي اتخذته بيجين في حينه والذي كان يمنح حرية التصويت في الكنيست، ومن ثم فمن الواجب أن يتم التصويت في الكنيست على هذه الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في طابا.

ويتضح مما تقدم أنه ليس هناك أي وجه للمقارنة بين اتفاقيات كامب ديفيد وبين اتفاقية الاستسلام التي تم التوقيع عليها في طابا حيث إنه في الوقت الذي حرص فيه الزعماء الاسرائيليون في الماضي على الحفاظ على مصالح إسرائيل القومية والسياسية والأمنية فإن حكومة رابين تستسلم حاليا لما يمليه عرفات من شروط، وتكتفى بخداع الشعب عن طريق ترويج قصص السلام.

إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يبشر بالسلام، ولكنه يضيق الخناق على إسرائيل، ومن ثم فإن الصرخة التي يطلقها شعب إسرائيل سواء في دولته أو في الشتات صرخة مدوية.

مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما يعرب عن معارضته للاتفاق بالكامل. وفي حقيقة الأمر فإن غالبية أعضاء الكنيست يعارضون هذا الاتفاق ومع هذا فإن حكومة رابين تكتفى بالاعتماد على الائتلاف الحاكم حتى يصبح بوسعها حرمان نواب الشعب من التعبير عن آرائهم.

وحيثما ورد ذكر «اتفاقيات كامب ديفيد» و«مؤتمر مدريد» في هذا الاتفاق فقد كان الغرض من الاستشهاد بهذه الاتفاقيات لفت أنظار الشعب لحقيقة أن حكومة رابين تسير على هدى السياسة التي انتهجتها الحكومات السابقة برئاسة رئيس الوزراء مناحيم بيجين، واسحق شامير، ومع هذا فليس هناك أي تشابه يذكر بين «اتفاقيات كامب ديفيد» و«مؤتمر مدريد» وبين ماجاء في وثيقة الاستسلام التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في طابا، فالبند الخاص بالحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد شديد الاختلاف عن اتفاقية أوصلو التي تضمن «حكما ذاتيا» للفلسطينيين، ويكمن وجه الاختلاف في أن مناحيم بيجين تعهد بمنح حكم ذاتي للفلسطينيين ولكن ليس على الأراضي التي تعد جزءا لا يتجزأ من إسرائيل، كما أن مؤتمر مدريد لم يعترف بأي وجود فلسطيني مستقل، ومن ثم فقد كان الوفد الفلسطيني جزءا من الوفد الأردني. وفي المقابل فإن إسرائيل تصدق في إطار

معاريف

١٩٩٥/٩/٢٢

شموئيل شنتسر

خطأ طابا

هذا

الرجل، مصطفى النتشه، رئيس بلدية الخليل، يبدو وكأنه نموذج جديد لبعض الشخصيات التي نعرفها من التاريخ اليهودي مثل -

فرديناند وايزابيلا، ملكا اسبانيا، اللذان قررا ذات يوم طرد جميع اليهود من مملكتهما المسيحية - أو مثل احد مسئولى

الرايخ الثالث الذي قام بسجن اخر يهودى في مقاطعته في معسكر اعتقال، ثم ابلغ بمنتهى الفخر الفوهرر بان مقاطعته أصبحت الآن «نظيفة» من اليهود. إن السعى الى طرد جميع اليهود من الخليل لا يختلف في جوهره عن التطلع الى افراغ كل برلين من اليهود. الفارق الاكبر هو انه لم يشك احد في

ملوك اسبانيا بأنهم رجال سلام ولم يزعم احد ان لليهود اى حق تاريخى فى استيطان مدريد أو نيرمبرج. ولا يعتبر مصطفى الانتشه الذى يحلم بطرد اليهود من الخليل، من الذين يكرهون اسرائيل. انه يعتبر شريكا فى السلام الاسرائيلى - الفلسطينى، وان لم يكن من غير الواضح مع من سيعيش فى سلام، اذا اقلح فعلا فى طرد جميع اليهود من الخليل

ان حلم السيد المنتشة فى ان يكون رئيسا لمدينة بها عرب فقط، ليس هو حلمه وحده، وهناك عدد غير قليل من اليهود الذين يحلمون معه. انهم ينظرون باستياء واستنكار لعملية ترحيل العرب، ولكنهم يرون انه من المسموح فقط ترحيل اليهود، بل وهو امر مرغوب فيه. وبالفعل، فان اعتراض حكومة اسرائيل على طرد المستوطنين من منازلهم يعتبر أمر الساعة الملح. لن يتم تحريك احد من مكانه فى اطار التسوية الانتقالية، كما يؤكدون لنا صباحا ومساء. ومن كثرة هذه (اللا) تسمع كلمة (نعم). فجميع عمليات الطرد والترحيل ستتم فى اطار التسوية النهائية، لان حكومة اسرائيل تقول انه من الطبيعى ان يكون هناك اقلية فلسطينية كبيرة داخل اراضي السيادة الاسرائيلية، اما اليهود فى الدولة الفلسطينية. فهذا ما لا يقبله العقل. بمعنى آخر، ان هذا يعنى الترانسفير، وان لم يكن الان. ان اقتلاع ١٤٠ الف يهودى من اماكنهم ونقلهم الى الغرب، يذكرنا بعض الشئ بالعصور الوسطى والانظمة الشريرة عبر كل الازمات. ولكن بالنسبة لبعض اليهود. يبدو ان هذا هو العمل الصائب، كما ان حكومة اسرائيل لاتمانع فـيـهـ.

انتى لا اعرف ما اذا كان عدد اليهود الذين طُربوا فى حينه من فرنسا وانجلترا صغيرا واقل من ذلك. ولكن على الاقل لم تكن هناك حكومة يهودية متورطة فى هذا، ولم يكن هو الوطن المأمول للشعب اليهودى.

انتى انظر الى المفاوضات الغربية الدائرة فى طابا من خلال زجاج مغلق. من غير الممكن ان يكون هناك شئ مختلف، فالمحصلة النهائية، سوف يكشفونه أمام انظارنا، إنها محصلة غريبة.. لانه يوجد هناك جانب واحد - الاسرائيلى - هو الذى

يعطى.. الاراضى والمدن والسيادة والصلاحيات والمياه. اما المقابل الذى يحصل عليه فإنه غير واضح. جميع المصاعب فى المفاوضات نابعة من حقيقة، ان الذى يتلقى لا يكتفى بما يعرضونه عليه. انه يتلوى ويتعصب ويهدد. كل المباحثات تجرى تحت ضغط الوقت. هناك من يحدد التواريخ النهائية (ولا اعرف من هو) والتى تتغير دائما، كلما اتضح انها متفائلة جدا. ولكن الضغوط موجودة دائما. يبدو ان المحادثات تدور بنفس الجدية التى قرروا بها فى حينه فرض ضريبة على البورصة ثم بعد ذلك تراجعوا. ولكن هذه المرة الامر لا يتعلق بضريبة على ارباح لم تتحقق بعد. ان الامر يتعلق بوطن الشعب اليهودي، وما سيققطع منه لارضاء الفلسطينيين هناك حارس خفى يقف وفى يده السوط. أنه يلهب الظهر، والسرعة والعجلة تؤديان الى الاخطاء التى سوف نتسباكى عليها على مر الاجيال.

هذه الايام فقط سنكتشف الخطأ الفظيع الذى وقعنا فيه عند صياغة اتفاق اوسلو الاول، عندما صفنا بند تسليم المجرمين والذى يتيح للفلسطينيين توفير ملاذ امن لاي قاتل هارب الى مناطق السلطة الفلسطينية. كلنا يعلم ان هذا الخطأ كان فظيعا. ولكن لم يضئ احد النور الاحمر امام هذا الخطر. بل نحن نركض الى الامام فى الطريق الى المزيد من الاخطاء. ولكن الامر لم يعد الان يقتصر على منح الملاذ للسفاحين. وانما المغامرة الفظيعة على حياة وأمن عشرات الالاف من اليهود الذين اعتقدوا لسذاجتهم، انهم قد بلغوا مبلغ الراحة والامن فى ارض اجدادهم، ثم يتضح الان أنهم نزلوا فى مكان شديد الخطورة، وأنهم قد تخلوا عن ذكراهم الخالدة، وهم يوشكون الان على ان يبـيـحـوا دماءهم.

لو وقعت حكومة اسرائيل على هذا التنازل، فإن ذلك التوقيع سيكون باطلا، لانها ستكون قد خانت الامانة التى اوتمنت عليها - هذه الارض ليست ملكا لهذا الجيل وحده وليس من حقه ان يتصرف فيها على هواه - بل هى ملك لجميع الاجيال القادمة.

معاريف
١٩٩٥/٩/٢٩

حامى شيلو

المستقبل سيبدأ من هنا

تقديم

العملية السياسية التي بدأت في أوسلو دُمِية «البيوشكا» الروسية، ولكن بالقلوب في كل مرة يفتحون دُمِية صغيرة، نكتشف في داخلها دُمِية أكبر، وأكثر خطراً من سابقتها الدُمِية الأولى تضمنت اعلان مبادئ عام وغير ملزم - في الثانية حدث انفصال عن غزة واريحا - وفي الثالثة التي انفتحت الآن، ستخرج اسرائيل من كل مدن الضفة الغربية. والآن ظهرت الدُمِية الرابعة، الكبيرة، الهامة وأكثرهم تخويفاً - انها دُمِية التسوية النهائية.

يؤهل رئيس الوزراء اسحق رابين نفسه منذ عدة شهور لهذا الكشف الجديد، في جميع اللقاءات الصحفية وتصريحاته يؤكد ويكرر مبادئ التسوية النهائية - لاضم ولاعودة لحدود ١٩٦٧، والبقاء الاردنى هي الحدود الامنية والقدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل، وسيكون للفلسطينيين كيان يرفض رابين ان يحدد جوهره. ويقول الهدف هو «الفصل».

لايحبذ وزير الخارجية شمعون بيريز فكرة «الفصل» التي يدعو لها رابين، رغم انه لا يخوض مواجهة علنية معه. يرى بيريز ان الواقع على الارض والخلط بين السكان والارتباط المتبادل في المثلث اسرائيل - الاردن - الفلسطينيين، يجعل فكرة الفصل فكرة غير واقعية. كما ان لدى بيريز تحفظاً على عمل رسم متعنت ونهائى للحدود والمناطق. انه يرى في قرارة نفسه وجود علاقة سياسية بين الاردن والفلسطينيين وعلاقة اقتصادية بين اسرائيل والمناطق، وكل هذه العناصر تدخل معا في وحدة غير مبلورة او محددة، وحقيقة انه سواء الاردن أو الفلسطينيون غير متحمسين لفكرة الكونفدرالية، لاتنتى بيريز عن موقفه. انه لا يؤمن بوجود عقبات راسخه وفقاً للجدول الزمني الحالى لعملية اوسلو، من المفروض ان تبدأ المحادثات حول التسوية النهائية

في الرابع من مايو ١٩٩٦، اى بعد سنتين من يوم التوقيع في القاهرة على اتفاق غزة - اريحا، ستمثل هذه المحادثات بالفعل العمل السياسى الهام الاول للمجلس الفلسطينى، الذى سيتم تشكيله قبل ذلك بشهر، اى في شهر ابريل. وطبقاً للتقديرات السائدة، ستخصص المحادثات التي ستبدأ في مايو من أجل طرح الآراء والمواقف فقط - فلا يمكن ان نتخيل انه في ذروة المعركة الانتخابية الشرسة، ستفعل الحكومة في التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين حول القضايا التي تعتبر من اكبر القضايا المختلف عليها داخل المجتمع الاسرائيلى.

الوحيد الذى يقول ان ذلك ممكن هو الوزير يوسى بيلين. بيلين هو بالفعل «متعهد التسوية النهائية»، فقد عمل ويعمل في هذا الموضوع اكثر من أى شخصية رسمية أخرى. لقد اراد بيلين ان تبدأ المحادثات حول التسوية النهائية فور التوصل الى اتفاقية غزة واريحا، وقد نجح موقفه هذا في ان يثير غيظ بيريز، المتمسك بالسيناريو الاصلى لاتفاقية اوسلو. كذلك بعد التوقيع على الاتفاق المرحلى، لم يتخل بيلين عن موقفه. يقول بيلين، لا يجب فقط البدء فوراً في محادثات حول التسوية النهائية، بل يمكن التوصل الى اتفاق مبدئى في هذا الصدد حتى قبل الانتخابات عام ١٩٩٦. ويقول (العجيب، ان التسوية النهائية اكثر سهولة من التسوية الانتقالية. معايير التسوية النهائية معروفة للجميع. يجب ان نفعل هذا الآن، وبسرعة، قبل ان تزداد الفجوات بين المواقف والشعارات. يمكن التوصل الى اتفاق مبدئى قبل نوفمبر ١٩٩٦، وان نطرح على الناخب الخيار الحقيقى بين السلام وبين استمرار المواجهة طبقاً لنظرية (الليكود).

V

معايير التسوية:

اما المعايير التي يتحدث عنها بيلين، ويشاركه فيها، اغلب وزراء الحكومة، فانها تتكون من العناصر التالية: -
«استقلال» فلسطيني، في صورة اقامة دولة مستقلة او تشكيل كونفدرالية مع الاردن.

تغيير الحدود عن طريق ضم بالاتفاق لحوالي ١٠٪ من اراضي الضفة تدخل ضمن الاراضي الاسرائيلية وبها حوالي ٧٠٪ من المستوطنين في المناطق. اما بقية المستوطنين فستكون لهم حرية الاختيار بين البقاء في المنطقة، تحت السيادة العربية، او الجلاء مع الحصول على تعويضات متفق عليها. ومن المعتقد، ان اغلبهم ان لم يكن الجميع سيختارون الخيار الثاني، مع تفضيل الاراضي «المضمومة».

الترتيبات الامنية، التي ستتضمن عدم تشكيل جيش فلسطيني وضمان حرية الحركة للجيش الاسرائيلي في البقاع الاردنية، مع امكانية اخلاء المستوطنات في البقاع (ورابين ايضا لايطالب علنا ببقائها).

عدم تقسيم القدس، والاعتراف بسيادة اسرائيل في غرب المدينة، مع تشكيل ادارة دينية لادارة الاماكن المقدسة وتأجيل حسم وضم شرق المدينة الى مباحثات مستقبلية. في هذا الاطار، تتم حاليا دراسة مقترحات لحل مشكلة القدس عن طريق توسيعها - مثلا، يمكن ضم بعض القرى اليها مثل ابوديس وعزريه او حتى مدينة رام الله الى الحدود البلدية للقدس، والسماح للفلسطينيين باعلان عاصمتهم في هذه المنطقة.

وضع حل دائم لمشكلة اللاجئين، يتضمن تكثيف جهود الاعانات الدولية، وتوطين جزء من اللاجئين في الاماكن التي يعيشون فيها حاليا والسماح للكيان الفلسطيني باستقبال اللاجئين الذين يرغب فيهم.

ورغم ان بيلين هو صاحب الصوت العالي في مسألة الانتقال السريع الى التسوية النهائية، يميل الكثير من الوزراء، ومنهم الذين يعتبرون «صقورا» الى الموافقة على رأيه. يقول الرئيس فايتسمان انه في التسوية الانتقالية تفقد اسرائيل من ايديها الكثير من الاوراق التي ستحتاج اليها في التسوية النهائية. وهذه هي أيضا الخلفية لتحفظات الوزير ايهودا براك تجاه الاتفاق المرحلي.

ثلاثة انواع من الفلسطينيين:

يقول يوسف البار، الرئيس السابق لمركز يافا للبحاث الاستراتيجية بجامعة تل ابيب، وهو حاليا مدير المكتب الاسرائيلي والشرق اوسطى للجنة اليهودية - الامريكية (كان من الافضل أن يضع المتفاوضون نصب أعينهم خريطة التسوية النهائية، ولكن هذا لم يحدث) ويعتبر البحث الذي قام به البار عن المستوطنات والحدود في التسوية النهائية، بمثابة علامات ارشادية في المباحثات الداخلية حول التسوية النهائية التي تجري سواء على الجانب الاسرائيلي أو على الجانب الفلسطيني، انه يعترف، بان مشروعه لضم مناطق من الضفة التي يتكسد فيها اليهود، قد «تحطم جزئيا» في الاتفاق المرحلي الذي تم توقيعه في طابا. والمقصود هنا هي تلك القرى التي يطلق عليها «المنطقة ب» التي سيحصل فيها الفلسطينيون على صلاحية مدنية كاملة الى جانب صلاحيات أمنية جزئية، بما في ذلك وجود الشرطة الفلسطينية. تقع بعض هذه القرى بالقرب من الخط الاخضر، على بعد «خمس دقائق من كفار سابا» يرى البار، وكذلك كثيرون آخرون، ان اسرائيل ستجد صعوبة كبيرة جدا في ان تعيد ضم المناطق التي تقع فيها هذه القرى اليها، وذلك طبقا لمبدأ «عدم استعادة المنطقة المحررة» يقول البار، انه عندما طرح هذه المسألة امام المتفاوضين، كان ردهم ان السكان في المناطق التي سيتم ضمها لاسرائيل سيحصلون على وضع خاص، والحكومة الفلسطينية ستظل مسئولة عنهم في اغلب الجوانب، وهكذا سيصبح في اسرائيل ثلاثة انواع من الفلسطينيين - اصحاب الجنسية الاسرائيلية واصحاب الجنسية الفلسطينية - ووضع ثالث للمواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيادة اليهودية، يقول البار (هذا أمر معقد وغير مطلوب ولكنه مازال لا يحول دون الضم تماما).

يقترح البار في مشروعه تحريك الخط الاخضر ٥ - ٨ كيلو مترا الى الشرق، مع ضم المناطق التي بها اغلبية المستوطنين في المناطق، مع تخطي المدن الكبرى مثل طولكرم وقلقيلية. كما يقضى المشروع بضم جيب لترون، ومنطقة جفعت زئيف، ومنطقة معليه اروميم ومنطقة موتسفي هبر في جنوبي بيت شان. ويتم وضع قوة عسكرية اسرائيلية - ثابتة او متحركة - في البقاع الاردنية ثم يتم تسليم بقية مناطق الضفة الغربية للفلسطينيين. يعتقد البار أيضا انه سينبغي اقناع منظمة التحرير بالتنازل

عرض الاقتراح المغري بمنح سيادة فلسطينية في اغلب المناطق التي احتلت في ١٩٦٧.

في الشهور القادمة سوف ينصب الاهتمام العام على تطبيق الاتفاق المرحلي، وانسحاب جيش الدفاع من المدن، وحرب المستوطنين ضد الجلاء وجهود الفلسطينيين - لو وجدت - ضد المنظمات الارهابية، وتحت السطح، سيبدأ اعداد الطبخة التالية، الاكبر والاهم. القضايا التي كانت ذات يوم مخصصة للمستقبل البعيد، تقترب وبسرعة كبيرة: ان عملية اوسلو تؤدي الى نتيجة تقول ان المستقبل موجود هنا من الآن.

عن هذه المناطق، التي تمثل ١١٪ من مساحة الضفة، مقابل منحها ممرا برياً ذا وضع اقليمي مستقل بين جنوب الضفة وغزة وحقوق ثابتة في المطارات والموانئ البحرية الاسرائيلية. وفي حالة الضرورة، تستطيع اسرائيل ايضاً عرض مناطق خالية من السكان جنوب الخط الاخضر في منطقة يهودا وفي التلث وفي وادي عارا أو في المناطق القريبة من غزة، ومثل الكثيرين من الوزراء، يعتقد البار انه يجب على اسرائيل ان تستغل قوتها الحالية ورغبة الدول المعتدلة في التسوية، من اجل اجبار الفلسطينيين على الموافقة على هذه التنازلات - كل هذا من خلال

معاريف

١٩٩٥/١٠/٣

اللواء/ أوري ساجي

ضرورة الفصل بين اسرائيل والفلسطينيين

ملف

عام ١٩٩١ تغير الواقع الشرق اوسطى تماماً، نظرا لاسباب عالمية واقليمية على حد سواء. انا لست من اتباع المدرسة التي تقول بوجود القضاء والقدر في المجريات التاريخية. من الافضل عدم تقرير حجم المجريات مقابل الاشخاص كدوافع للتغيير على ارض الواقع، ولكن امام الاتفاق الذي تم توقيعه في واشنطن في الاسبوع الماضي، يبرز سؤال مشروع، وربما ايضاً ضروري في مواجهة المستقبل: هل تبدى اسرائيل جرأة منطقية ولها مبرراتها في تغيير مواقفها امام الواقع الجديد، اما انها تتنازل بلا حساب ازاء هذا الواقع ذاته؟

يشعر الطرفان بالرضاء عن هذا الاتفاق، ولكنني اعتقد انه من السذاجة الاعتقاد، ان هذا الاتفاق المرحلي هو هدف في حد ذاته. سواء كان الفلسطينيون أو المسئولون الاسرائيليون، فانهم يتفكرون بتحقيق تلك الاهداف، او يتوقعون على الاقل استمرار قوة الدفع، تحسباً لمزيد من القرارات الأكثر مصيرية، والتي سيتم اتخاذها في المفاوضات الخاصة بالمفاوضات حول التسوية النهائية، التي ستبدأ في مايو ١٩٩٦. ولم يكن احجامهم عن

تحديد وابرار قضايا التسوية النهائية محض صدفة. هل مازالت عربية المفاوضات، التي تحمل زمرة الشركاء في الشرق الاوسط، تواصل جهودها لصعود مطلع المفاوضات السياسية، ام انها تخطت القمة ووجدت نفسها مندفة الى أسفل، بدون اي سيطرة فعلية من جانب قائدها بمعنى آخر، الم يكتشف من كان يتنبأ بالتغيرات المستقبلية أنه كان يهذى، وان تلك النبوءة المتكبرة ستصبح ربحاً عاتية؟

يكمن التناقض الاسرائيلي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، حتى لو كان عن غير عمد، في الجهود المبذولة لتقوية موقف عرفات (قوة الضعيف) والسلطة الفلسطينية ولو نجحت هذه الجهود، من الممكن ان ينقلب المارد على سيده، ويصبح الجانب الفلسطيني الذي يلقي دعم الاسرائيليين انفسهم، عنصر تهديد قوي للاهداف الاسرائيلية في المستقبل. انا لست على اقتناع بانني على اطلاع كامل بالاهداف الاسرائيلية النهائية، ويحتمل ايضاً انه لدى المسئولين الاسرائيليين صعوبة في تحديد ذلك. اعتقد ان بعض تصريحات رئيس الوزراء قبل سفره الى واشنطن، والتي تضمنت اقامة دولة

يهودية (وقد اعتقدت اننى اعيش فى دولة كهذه منذ عام ١٩٤٨) و«الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين» (وحسب ما فهمه، ان هذا الفصل ليس الاوسيلة وليس هدفا فى حد ذاته) و«منع الارهاب واستيعاب الهجرة» (هذا مانطمح اليه جميعا)، هذه التصريحات تقوى من ضرورة تحديد الاهداف الحقيقية بمزيد من الوضوح والارادة، حتى لوقطعت انتخابات نوفمبر ١٩٩٦ استمرار العملية السياسية الحالية. ستظل النظرة العربية عامة والفلسطينية خاصة - ونفس الامر عندنا - ترى فى المشكلة الاسرائيلية الفلسطينية جوهر المواجهة وحلها ينطوى على حل النزاع العربى - الاسرائيلى كله، حتى لو كان مفتاح التسوية كله يتطلب تدخلا سوريا فعالا واستمرار الحوار بين دمشق والقدس.

بالنسبة للنظرة العربية، اعتقد ان هناك ثلاثة احتمالات اساسية، من شأنها ان تشكل نتيجة الاتفاق الذى تم التوصل اليه:

استمرار تطبيق التقدم السريع نسبيا فى اتجاه المباحثات حول التسوية الدائمة، بما فيها تلك الخطوات غير الشكلية التى يقوم بها الفلسطينيون فى مناطق الضفة الغربية والقدس، مثل «عمليات» جبريل رجوب ورجاله. اننى لاستخف باحتمال انه مع انتهاء المرحلة الحالية وبعد الانتخابات فى المناطق يعلن عرفات على الملأ اقامة دولة فلسطينية حتى لو كانت هناك مبررات ذات ثقل كبير من جانبه بعدم الاقدام على ذلك.

السير وقوفا - حتى لو كان يبدو ظاهريا ان هناك تحركا معنا - الى مابعد الانتخابات عندنا، وهو الامر الذى من شأنه ان يزرع تخوفا داخل الفلسطينيين بوجود مؤامرة اسرائيلية لعرقلته، وربما التوقف، عن اى تقدم جديد. وهذا الخوف قد يزداد للغاية لو نجحت سوريا واسرائيل، تحت الرعاية الامريكية، فى استئناف المفاوضات بينهما، لانه بشكل عام، المطلوب فى هذه المفاوضات ليس المزيد من التفاهم لمواقف الاطراف، وانما قرارات سياسية على اعلى المستويات.

جمود فى المسيره، نابع من ظروف خارجية، مثل الارهاب بسبب الفجوة العميقة للتوقعات داخل الشعبين، أو بسبب تركيز الجهود الاسرائيلية والامريكية على احراز تقدم فعلى فى المفاوضات مع السوريين. بالنسبة للارهاب - اذا أصبح عبئا ثقيلًا على المتفاوضين - فإنه سيزداد بسبب المصاعب

الخاصة بجمع المعلومات والنشاط العسكرى، النابع من الجلاء عن مناطق واسعة، حسبما تعهدت اسرائيل فى اتفاق طابا. من شأن الارهاب القاتل والمكثف أن يخلق مشكلة قوية جدا لدرجة عرقلة العملية، أو بالعكس، حيث يخلق ضغطا من أجل التعجيل بانسحاب جيش الدفاع والقيام بعملية اعادة انتشار جديدة، مثلما يتضح من قراءة ما بين السطور فى الاتفاق.

عندما ندرس فى ذاكرتنا التاريخية تأثير مثل هذه الاحداث على وعينا، علينا ان نتذكر النظر الى الوراء، يرينا ان هناك من يعتقدون ان حرب عيد الغفران - مهما كانت صعوبتها والمها ومشكلتها - هى التى اتاحت ظهور المبادرة السياسية وفى النهاية الى اتفاق سلام مع مصر. نفس الامر بالنسبة للانتفاضة - كانت تشكل لنا عبئا ومشكلة وقلقا واحباطا، ولكن كل فلسطينى يعتقد انها شكلت عنصرا رئيسيا فى تغيير التطلعات السياسية الاسرائيلية الخاصة بالسيطرة على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. من شأن حسن دراسة وتفسير التاريخ ان يؤدى الى نتيجة تقول، انه لولا الانتفاضة ماكان الاسرائيليون علموا بضرورة الحوار الاسرائيلى - الفلسطينى.

يجب على المواطنين الاسرائيليين ان يكونوا على دراية كافية بالقرارات الاستراتيجية المصيرية التى سترسم مستقبل الدولة وطابع المجتمع القائم فيها. وهذه القرارات تبدو فى نظرى جارفة وأيضًا حاسمة، اكثر من اى قرار آخر اتخذ منذ حرب الاستقلال، الا ان هناك كثيرين وافاضل داخلنا يتسألون، هل هم شركاء فى معرفة وفهم الاهداف والاغراض، أم أنهم يتعرضون فقط للنتائج، التى لاتتبع بالضرورة من منظور بعيد المدى؟

اعتقد ان اسرائيل تسيطر تماما على ثلاثة عناصر حاسمة فى العملية السياسية.

أ - امتيازات ومكاسب فى مناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان والقدس التى تشمل جوانب أمنية والمياه والارض ومناطق حيوية لامن الدولة، فى اى تسوية يتم التوصل اليها. من الضرورى ان نبدى هنا ملاحظة، بان هذه السيطرة تضعف وتتراجع من تلقاء نفسها بشكل مقلق، حتى داخل حدود الخط الاخضر، وبخاصة فيما يتعلق بالتحكم فى اراضى الدولة وتطبيق القانون. كنت أريد ان اصدق، بانه امام المطالب الفلسطينية، سيصبح الاعتبار الحاسم فى نهاية الامر هو بمثابة «الاقربون اولى بالمعروف».

هم الأكثر اعتدالا في هذا الصدد) في احسن الاحوال، مطلوب وقت طويل جدا من أجل احداث تغيير في هذا الوعي. في رأيي، يجب ان تكون هناك افضلية لتحقيق اتفاقيات سلام، بدلا من محاولة دفع وتحريك التطبيع تحريكا مصطنعا وتأثير التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الاسرائيلي، حتى لا نبسوق في نظر المجتمع العربي كمتأمرين ومتسلطين ومتعجرفين يجب ان يحظى تعبير الفصل - وعلاقته بتعبير التطبيع - بالتوضيح وتنويع في المضمون، وليس فقط تطويعا تنظيميا - كما انه جدير بالذكر، ان تأييد الفصل بيننا وبين الفلسطينيين يجد مفهوما مشتركا أيضا داخل دوائر سياسية اسرائيلية، تتعارض فيما بينها في الهدف فيما يتعلق بالنتائج (الترانسفير مقابل دولة فلسطينية مستقلة)، ولكن ليس في كل ما يتعلق بجوهر المشكلة يحتمل - اذن - ان الفصل مطلوب لصالح الطرفين، من جانب يمكن الاكتفاء بالصيغة التي تقول ان الفصل هو أقل الشرور، بعد صعوبة رصد أو العثور على بديل أفضل بكثير. سيقضى منا المستقبل القريب ان نتخبط في هذه القضايا الاساسية، ولكن ليس هناك ما يمنع من انه سيجهز لنا ايضا تمهيدا للتقدم سياسيا على مسارات أخرى. لن افاجأ اذا قام الاسرائيليون والسوريون - مع تدخل امريكي فعال - ببذل المزيد من الجهود من اجل استئناف ودفع الحوار، لاستيضاح فرص التوصل الى اتفاق مبدئي، قبل ان تبدأ المعركة الانتخابية في اسرائيل والولايات المتحدة.

من الامور المعروفة ان ثقل المعارضين لتعميق العملية السياسية في ايران وربما في دول أخرى بالمنطقة لاقية له على الاطلاق، وان هؤلاء ليسوا مؤهلين لمنع العملية السياسية، لو رغبت الاطراف في مواصلة ما يزال العالم الغربي - ومثله روسيا - يواصل مساندة المفاوضات بين العرب واسرائيل، ولكن مستقبل ومصير اسرائيل سوف يتحدد بأيديها هي، اكثر من طرف آخر. في هذا الاطار سيظهر التساؤل - هل ستصمد حصانة المجتمع الاسرائيلي عندما تتعرض لحملة مسيحية عربية ويهودية على حد سواء، يمثل المجتمع الاسرائيلي - في جوهره - ليس فقط البراجماتية السياسية، بل تطلعات وربما أيضا احلاما تاريخية. ولكن يمكن ان تدخل كل هذه الاحلام تحت الاهداف التي تعتبر نتاجا لقيادة يجب ان تضعف وان تمنع، بدلا من ان تبرز، التناحر ضد اولئك الذين يعارضون الطريق السياسي الذي

ب - اسرائيل وليس غيرها، هي التي تحدد بشكل مستقل ما هي اهدافها.

ج - من الواضح لنا جميعا أين حصانة المجتمع الاسرائيلي الذي لا يبدل عنه، رغم ان كثيرين يرون ان هذه الحصانة تتراجع وتضعف.

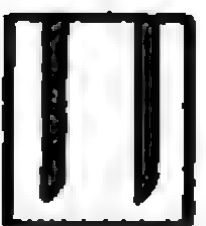
من واجبتنا ان نعرف ونفهم هذه العناصر الثلاثة، وان نعرف ثقلها، قبل ان نتخذ القرار.

يكثُر الكلام كذلك عن ثقل الارهاب. حتى لو تناقص حجمه وقلت اعماله، فان قوة تأثيره على استمرارية العملية اكبر بكثير من ثقله «الفعلية» وبخاصة لانه يحدث امام فجوة كبيرة من التوقعات النفسية داخل نفوس المواطنين الاسرائيليين. كذلك وصل ثقل حماس والجهاد الاسلامي، كعناصر رئيسية وقيادية للارهاب، الى ابعاد اكثر واقعية داخل الجماهير الفلسطينية، وقدرة الضرر لدى هذه المنظمات من شأنها أن تفوق قدرتها «الفعلية».

هذا الامر سهل على الفلسطينيين عامة، وعلى عرفات خاصة، بمفهوم واحد معين - انهم يعملون تحت راية الهدف النهائي، وهي اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. بعد ذلك فقط سيتفرغون للبحث عن طريق الى الاهداف الأخرى، سواء كان كوفندالية مع الاردن، أو تطلعات وطنية أخرى بعيدة المدى (فلسطين الكبرى؟). صراحة - خلال جيل واحد سيصل عدد الفلسطينيين غربى نهر الاردن الى حوالي ستة ملايين نسمة اما ازمة الهوية لدى عرب اسرائيل (وان كان هناك من ينفق وجودها) الذين قد يواجهون ازمة التناقض الداخلي، لاتقلل من مخاوف الاهداف القومية الفلسطينية بعيدة المدى.

من شأن تعبير «التطبيع» الذي يحظى بتفسيرات مختلفة ومتنوعة، ان يبدو متناقضا مع فكرة الفصل، التي يكثر الحديث عنها مؤخرا. بيننا وبين الفلسطينيين بالذات، وبمفاهيم كثيرة جدا، علاقات طبيعية، بل وودية، من خلال التعاملات اليومية. ورفع راية الفصل تطرح القضية الاساسية وهي - ما هو قصد اولئك الذين يحددون الفصل كهدف؟ - ليس في الامكان ان يكون هناك فصل سياسي - قومي فقط ماذا عن الفصل الثقافي والاجتماعي؟ هل نحدد ما هو الفصل الاجتماعي - الاقتصادي؟ مامعنى الامن الذي سينبع من مجرد عملية الفصل؟

يجب ان يضع اي تناول لقضية التطبيع في الحسبان ان الكيان الصهيوني يمثل في وعي وادراك الجماهير العربية نبئا غريباً في الشرق الاوسط. (على سبيل الذكر، يعتبر الفلسطينيون بالذات



اختارته.

مطلوب إذن الاتصال بين الزعامة وال جماهير، على أوسع قاعدة، بل وربما ايضا السعى الى تحقيق اوسع تناغم. يبدو لى أن هذا أمر حيوى لا يقل عن ذلك المطلوب فى اثناء زمن الحرب. ليس من شك فى انه من المتوقع حدوث صراع حول القدس، والمستوطنات والحدود الامنية، و «حق العودة»

الفلسطينى وقضية اللاجئين يكفى هذا الصراع حتى يقال لنا، انه من المحذور ان تظل الطباع والمعتقدات - التى تحولت احيانا الى اسطورة - الخاصة بالتفوق السياسى والاقتصادى والتكنولوجى والامنى الاسرائيلى طابعا ثابتا - بل تبذل كافة الجهود حتى لاتشحن من جديد بمعتقدات جوهرية، تفتقد الى المناعة تماما

غداة الاتفاق

هتسوفية

١٩٩٥/١٠/٨

يعقوب ادلشتاين

ولا يمكن محوها بمجرد اتفاق مكتوب.

من غير الممكن حسم مثل هذه القضية المصيرية، بينما الشعب منقسم على نفسه فى هذه اللحظة الحرجة، وخاصة عندما لا يكون الامن الشخصى مضمونا نتيجة هذا الاتفاق. لقد دخل الشعب عهدا من الحيرة الكبرى. كل هذا سوف يتضاعف امام المشاكل التى ستظهر نتيجة الاتفاق.

فى ظل واقع النزاع القوى مع العرب اوجد المجتمع الاسرائيلى معتقدات اجتماعية عملية، تتيح له مواجهة هذا الواقع بنجاح. هذه المعتقدات سوف تهتز وتترنح وتتأثر تاريخيا واجتماعيا بشكل بالغ القوة. ففى عهد النزاع المتسم بالعنف الفعال، مثل ذلك الذى بيننا وبين العرب، تم اعتبار الامن بمثابة القيمة العليا. فقد حظى بالاهمية داخل مجموعة القيم التى تؤكد على البطولة والتضحية. وكان تأثيره ملحوظا فى كافة مجالات الحياة. اضافة لذلك، فقد اخذت كافة عناصر الامن، مثل الجيش، والصناعة الحربية واجهزة الامن والاعداد للخدمة العسكرية.. الخ اخذت اهمية تالية ووضعها خاصا.

اى مجتمع يشعر بأنه مهدد ويعيش فى نزاع متواصل، يعطى

ماذا

سيحدث غداة اتفاق اوسلو الثانى؟ كيف سيتم

تطبيقه على الساحة؟ وكيف سيكون تأثير هذا

الاتفاق على المجتمع الاسرائيلى؟ هذه القضية

يبحثها السياسيون وعلماء النفس والشخصيات العامة. هذا عهد جديد سيضطرون لان يستوعبوه والاعتقاد عليه. هناك من يحملون تنبؤات سوداء، مثل استمرار عمليات الاعتداء على ايدى الانتحاريين المتطرفين، ووقوع مصادمات بين المستوطنين وبين رجال الشرطة الفلسطينية على الطرق والمحاو، وفقا لتجربة اتفاقية غزة - اريحا اولا، والتى علمتنا ان السلطة الفلسطينية وياسر عرفات يطبقون الاتفاقيات طبقا لاحتياجاتهم ولا يدققون من أجل تنفيذ كل بند فى الاتفاق. نحن نعيش فى الشرق الاوسط، تلك المنطقة التى تنفذ فيها الاتفاقيات اذا كانت مفيدة للاطراف. سيكون هذا عهد الحيرة. هذا الاتفاق وقعه الكبار، ولم يمس من هم فى اسفل. بالطبع لا يمكن ان تزول هذه الكراهية بين العرب واليهود المستمرة منذ مائة عام بين يوم وليلة، وليس نتيجة التوقيع على مجرد ورقة. هذه الكراهية عميقة ومستمرة تدخل ضمن الحسابات الدموية والمذابح والحروب، انها عميقة

لا يمكن ان يوافق على هذا القرار. في اتفاقية اوسلو الثانية اكد عرفات انه بعد شهرين من اقامة المجلس الفلسطيني فان هذا المجلس سوف يتخذ قرارا بالغاء الميثاق. واشك أيضا في انه سوف يفى بهذا التاريخ صحيح ان هذا المجلس الجديد سوف يتكون من مواطني الحكم الذاتى، الذين سيعملون طبقا للاتفاق، ولكن المفاهيم التى ترسخت والموجودة فى الميثاق، هى اكثر عمقا وجذورا، حتى لو صدر قرار من المجلس، فإنه لن يصل الى جماهير الشعب.

لقد ظهرت المعتقدات الاجتماعية وتطورت على اساس النزاع الطويل واصبحت ارضية نفسه تشكل عنصرا هاما جدا لقدرة صمود المجتمع الاسرائيلى امام ظروف النزاع. من شأن العملية السياسية ان تؤدي الى تغيير هذه المعتقدات. الوضع الحالى مازال وضع النزاع والعنف مستمرا ويصاحب الاتفاق. واذا كان من الصعب تغيير ذلك فى حالة السلام الحقيقي، فما بالنا فى الوضع المهتز الحالى.

من المعتقد ان الامن فى اسرائيل سيظل لعدة سنوات هو العنصر الرئيسى واهمية هذا العنصر ستظل مرتبطة بالعلاقات التى ستتمو مع الشعوب العربية. لو قامت على مر السنين علاقات سلام كاملة، فإن النظرة الحالية لتدمير اسرائيل سوف تفقد مضمونها فى هذا الصدد يجب دراسة المعتقدات الأخرى، والتى تتغذى وتستمد اهميتها من منظور الخطر. مما لاشك فيه انه اذا قلت الاخطار الخارجية، ستتقلص ايضا الحاجة الى الوحدة الداخلية ليس من الواضح ما اذا كانت الخلافات فى الرأى ستزداد بروزا داخل المجتمع الاسرائيلى، أو بالعكس، ستهدأ. سيضطر المجتمع الاسرائيلى لان يعثر او يوجد اهدافا جديدة وتحديات كبيرة من أجل المحافظة على تضامنه الاجتماعى، الذى يمثل ضرورة وجودية حيوية. من المحتمل ان تعزز علاقات السلام الاسلوب النقدي فى المجتمع الاسرائيلى، كما انه من المعتقد ان علاقات السلام سوف تتيح ظهور نظرة اكثر توازنا تجاه احداث الماضى، والتى ستفرز صورة ذاتية اكثر تعقيدا. ان تغيير المعتقدات الاجتماعية، والتى كانت عملية ومفيدة للنزاع، يعتبر عملية طويلة. فهى مرتبطة اساسا بالتغييرات التى ستظهر على الساحة، اى نوعية العلاقات التى ستتمو مع العرب، وبالتالي وضع اسرائيل فى العالم. مع هذا، جدير بالذكر انه فى مقدور عناصر داخلية مختلفة ان تعرقل او تعجل بالتغيير.

أهمية كبيرة جدا للمعتقدات المتعلقة بوحدته. ان قيمة الوحدة فى اسرائيل كبيرة جدا ومهمة جدا، وبخاصة على ضوء الذكرى التاريخية لخراب مملكة اسرائيل، بسبب الحروب الداخلية والكراهية بين الاشقاء. والاتفاق مع منظمة التحرير سوف يهز بشكل قوى الاحساس بالوحدة الوطنية.

المجتمع الذى يعيش نزاعا قويا دائما مايرى نفسه من خلال ضوء ايجابى. هذا المجتمع يوجد معتقدات حول اخلاقياته وانسانيته وعدالة موقفه.. الخ. كذلك اوجد المجتمع الاسرائيلى عدة معتقدات تعبر عن وجهة نظر ذاتية ايجابية، حتى عندما يواجه اعمالا سلبية، تحت ضغط الواقع. فكيف سينظر الى نفسه فى حالة جديدة من السلام، سلاما مصطنعا وهميا؟

فى النوع من النزاع ينظر كل طرف للطرف الآخر على أنه هو السبب فى عدم تحقيق اهدافه. وبالتالي فإنه العدو. كلما كان الصراع اكثر صعوبة واكثر عنفا، كلما كانت رؤية الطرف الآخر اكثر سلبية، الى درجة عدم الشرعية، والتى تسلب المجتمع الآخر انسانيته ويسعى الى حذفه من خريطة الشعوب.

وقد بلغ الامر باليهود والعرب الى درجة ان كلا منهما سلب الآخر حقوقه الشرعية. فقد نظر الجانب الاسرائيلى الى اهداف العرب على انها اجرامية، ذات مضمون سلبى، واطلق عليهم عدة اوصاف مثل - القتل والسفاحين والارهابيين والمتوحشين والخونة ومن يستهينون بحياة البشر. فكيف يمكن تعديل هذه النظرة خلال فترة زمنية قصيرة؟

لقد تعمقت هذه المعتقدات وترسخت جيدا داخل المجتمع الاسرائيلى. وقد شاركت برامج وخطط التعليم فى اسرائيل فى تطويرها بشكل فعال. كذلك شاركت اجهزة الاعلام فى ذلك. لقد تحولت هذه المعتقدات الاجتماعية الى جزء من النظام الاجتماعى. وعلى هذا الاساس ظهرت ايدولوجيات تتيح اعطاء مصداقية لاساليب الصراع الذى كان عنيفا ووحشيا.

فى الجانب العربى تم وضع الميثاق الفلسطينى، الذى كان تعبيرا عن وجهة النظر العربية العامة، وليس فقط وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية، بل وايضا الدول العربية، حول ازالة اسرائيل من فوق الخريطة، وفى اطار اتفاق اوسلو الاول اكد عرفات كتابة انه سيقوم بدعوة المجلس الوطنى الفلسطينى لتعديل الميثاق الوطنى. ولكن لم يف بوعده. ومن البداية كان هذا وعدا مصطنعا، حيث كان الطرفان يعلمان ان المجلس

أذاك سيتضح ان حكم عرفات هو حكم القتل، مثلما أطلق على حكم ستالين، ولكن حتى وقتها لن يتراجع اليسار عن شعارات مساندة الدولة الفلسطينية. كذلك فى عهد حكم ستالين كان زعماء اليسار يعلمون بالوضع الحالى الحقيقى السائد فى الاتحاد السوفيتى، ولكن ظلوا يصدقون شعاراتهم وكعادتهم دائما يظلون فى عالم الماضى. سواء ترسخ الاتفاق، أو فشل، فمن المنتظر حدوث تحولات بالغة فى المجتمع الاسرائيلى.

ان عملية السلام، وبخاصة لانها عملية طويلة، تتيح طرح قضايا اساسية تتعلق بطابع المجتمع الاسرائيلى. بعدما تغلغل الجيش وروح الصابرا فى كافة اوجه الحياه، فإن تراجع مكانتهما داخل المجتمع الاسرائيلى يتطلب البحث عن خيارات أخرى - من بين هذه يمكن ان يكون الاتجاه الى جذور العقيدة اليهودية. اليسار الاسرائيلى، الذى يرفع شعارات خاوية، مثل الدولة المزوجة القومية، وكان فى الماضى يدعو الى الانحياز للاتحاد السوفيتى، بمثابة «الوطن الثانى»، ساند الاتفاق مع منظمة التحرير حتى لو فشلت العملية السياسية.

هتسوفيه

١٩٩٥/٩/٢٤

د. ش ليفى

الخليل - كنقطة خلاف

حقهم فى البقاء على هذه الارض بصورة عامة. لقد بدأ أبونا ابراهيم تاريخ اليهودية فى الخليل، حيث استقر هنا، ودُفن هنا. لقد كانت الخليل الحصن الكنعانى القوى والآخر الذى انهار فى نهاية حرب يهوشع للاستيلاء عليها. هنا فى الخليل انطلقت مملكة داود المهيبة وهنا فى الخليل قام افينار، بعد موت شاول، بتوحيد المملكتين. وعودة الابناء الى الخليل - الى الحرم الابراهيمى هى عودة الى الاصول العميقة للأمة بأكملها فى هذه المدينة. وبينما ضرب اليهود فيها جذورهم التاريخية فى الدين والثقافة، لم يكن للعرب فيها أى وجود ثقافى، الا كونهم سكانا فقراء وتواقين للدم اليهودى. ولاعجب ان يطالب زعيم القتل بالخليل كلها خالية من اليهود حتى يحوز خرى شعبه بتصفية أربعة الاف سنة من تاريخ وجذور يهودية ضاربة فى ارضها. ففى الخليل تتجسد من جديد العلاقة بين الماضى والحاضر والمستقبل، وهنا يتجدد الحوار بين أبناء الأمة وابنائها فتتصافح ايديهم وتقوى قلوبهم. واعدائنا يسعون الى قطع حبل الاستمرار وتجفيف مصدر ارضاع الأمة فلا تتنامى ولا تتعمق

الخليل، فى مفاوضات منح صلاحيات

أوسع للفلسطينيين فى مناطق الضفة

الغربية، نقطة خلاف اساسية، حيث ان

العرب يطالبون بالخليل نظيفة من أى سكان يهود، وباستبدال قوات جيش الدفاع بالشرطة الفلسطينية. وبينما تساوم اسرائيل على ترتيبات الأمن، تسمع اصوات فى معسكرنا من زعماء اليسار، وأصداء من أفواه بعض وزراء الحكومة، تدعو الى اخراج اليهود من مدينة الآباء، بحجة ماجدوى بقاء ٤٠٠ يهودى فى مواجهة جمهور عربى غاضب يعد بالآلاف، الحل السهل عندهم هو نقل اليهود من مستوطناتهم لتهدئة مشاعر العداوة والكراهية للسكان المحليين.

وهذا الرأى لايشعل نار الكراهية أكثر مماهى عليه بين السكان المحليين، بل ايضا يثيرهم للقيام باضطرابات وتوجيه الضربات لليهود. والحقيقة ان اعدائنا ايضا يعرفون ان الخليل هى نقطة الانطلاق وموطن القدم، الى جذور الأمة بكاملها، وقطع الابناء عن الجذور الضاربة فى الارض، يدفع الى السطح بسؤال عن

تمثل

جنورها.

اسرائيل.
فلنحافظ على الخليل كأعيننا، لانها هي البوابة المؤدية الى ارض
اسرائيل كافة.

إن الانقطاع من الخليل سيؤدي من بعد الى استلاب القدس
ايضا. ثم حيفا، فبئر سبع وبقية مدن اسرائيل على ارض

متسوفيه
١٩٩٥/٩/٢٨

٧٠٪ من عرب الضفة والقطاع يؤيدون قتل المستوطنين والجنود

يؤيد

٦٩٪ من عرب الضفة الغربية وقطاع غزة
الهجمات المسلحة ضد المستوطنين، و٦٨٪ اعربوا
عن تأييدهم للهجمات ضد اهداف عسكريه
اسرائيلية. هذا ما أظهره استطلاع اجراه المركز الفلسطيني
للدراسات والابحاث ومقره نابلس، تم نشره أمس. في مقابل ذلك
فإن ٧٤٪ من العينة قالوا انهم يعارضون العنف ضد مواطنين
اسرائيليين و١٨٪ فقط قالوا انهم يؤيدون ذلك. ويؤيد ٥٤٪ من
سكان المناطق ترشيح ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية.
ويتضح من الاستطلاع ان تأييد ياسر عرفات متزايد في قطاع
غزة (٥٩٪) عن الضفة الغربية (٥٠٪) يليه مرشح حماس الشيخ
احمد ياسين فيحظى بشعبية أقل في غزة ١٥٪ مقابل ١٨٪ في
الضفة.

وأجاب ٧١٪ من عينات الاستطلاع انهم يؤيدون استمرار
المحادثات بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وأعرب ٥٠٪ منهم عن
تفاؤلهم بالمباحثات في حين ابدى ٢٩٪ تشاؤمهم. ولكن رد ٦٦٪
على سؤال آخر بانهم لا يتوقعون سلام دائم بين الاسرائيليين
والفلسطينيين، مقابل ٢٢٪ قالوا انهم يتوقعون ذلك. وقال ٤٤٪
من المستهدفين ان وضعهم الاقتصادي قد اصبح أسوأ منذ

اقرار الحكم الذاتي في غزة وأريحا، مقابل ١٠٪ قالوا ان
وضعهم تحسن اقتصاديا. ومع ذلك اجاب ٥٠٪ بانهم متفائلون
بالنسبة لمستقبل وضعهم الاقتصادي.
بالنسبة للعلاقات بين الاردن والفلسطينيين - قال ٦١٪ انهم
يؤيدون اقامة دولة فلسطينية مستقلة، ٢٠٪ اعربوا عن تأييد
فيدرالية و١٧٪ أيدوا الوحدة مع الاردن.
وقال ٧٤٪ انهم سيشاركون في انتخابات مجلس السلطة
الفلسطينية. وطبقا لنتائج الاستطلاع فقد حصلت «فتح» على
٤٢٪، في حين حظيت حماس بتأييد ١٧٪ والجهة الشعبية على
٤٪، والجهاد الاسلامي ٢،٦٪، وحزب الشعب والجهة
الديموقراطية على أقل من ١٪. وحصل مرشحون اسلاميون
مستقلون على ٩٪، وآخرون قوميون مستقلون على ٦٪.
٨٦٪ من عينات الاستطلاع قالوا ان الانتخابات هي الطريق
الافضل لانتخاب مجلس سلطة فلسطينية و٩٧٪ قالوا ان السلطة
الفلسطينية يجب ان تضمن حرية التعبير لسكانها.
هذا وقد شارك في الاستطلاع ١١٩٠ عينة فوق سن ١٨ سنة من
سكان قطاع غزة والضفة، وقد اجراه مركز الابحاث والدراسات
الفلسطينية في نابلس برئاسة د. خليل شقاف

معاريف
١٩٩٥/١٠/١

يحيى عام فايس

مسك الختام

عن

قريب ستكون هناك سيادة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل . ولو كان حفل التوقيع على الاتفاق قد تأخر يوما واحدا لامكن ان نسميه

اتفاق التاسع والعشرين من سبتمبر .

على عكس ادعاء بعض الانهزاميين في اليمين من ان الشعب القوى لا يتنازل أقول ان القوة شرط ضروري للتنازل وان الاقوياء فقط هم القادرون على التنازل .

ان خبر انتهاء المفاوضات التي جرت في طابا بنجاح قد جاء عشية السنة العبرية الجديدة . لقد كان هناك شيء مختلف سواء من ناحية اهمية الخبر ووقت اعلانه واذاعته . فمن المعروف ان المعلومات التي نحصل عليها قبل دخول العيد تتعلق في العادة بالوضع في الاسواق والطرق وكذلك بعض الاحصائيات الديموغرافية عن العام المنقضى وتمنيات بمناسبة العام الجديد . وهنا وفي خضم هذه الاخبار التي تتعلق بالعيد جاء خبر الاتفاق .

والسؤال الآن هو : بأي شيء يمكن ان نقارن اتفاق طابا ؟ لقد تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات منذ حرب عيد الغفران وقيمت عدة احتفالات تقربنا من نقطة انتهاء سفك الدماء - بداية من اتفاقيات فصل القوات مع مصر وسوريا التي وقعت في عام ١٩٧٤ على الرغم من المعارضة الشديدة لليمين ونهاية باتفاق القاهرة الذي وقع قبل حوالي عام ونصف وهو الاتفاق الذي يتحدث عنه اليمين وكأنه قد وضع نهاية لهذا العالم . وبدرجه معينة يمكن اعتبار الاتفاق الحالي استمرارا للمسيرة او قالبا جديدا ضم الى بناء المصالحة وانه لولا تلك الاتفاقيات التي سبقتها لما جاءت هذه الاتفاقية .

ولكننا بصدد اتفاق أكبر من جميع الاتفاقيات التي سبقتها

بحيث لا يمكن ان تكون هناك اي مقارنه بينها .

اذن بأي شيء يمكن ان نقارن الاتفاق الجديد ؟

يمكن مقارنته بالقرار الذي اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ بشأن انتهاء الانتداب البريطاني على ارض اسرائيل واقامة دولتين مستقلتين دولة يهودية وأخرى عربية . ولكن بسبب المعارضة العربية لم يتم تطبيق هذا القرار ولكنه أدى إلى اقامة دولة اسرائيل . ويمكن ان نؤكد في هذا الصدد ان التاريخ قد أراد ان يحتفل بهذه الذكرى ، فلو تأخر حفل التوقيع على اتفاق طابا يوما واحدا لامكن ان نطلق عليه اسم " اتفاق التاسع والعشرين من سبتمبر ووجه التشابه الاساسي هو اننا بصدد حدثين رميا الى تغيير الواقع تغييرا جذريا وراдикаليا . حيث لم تعد هناك خطوة من شأنها ان تغير الواقع بشكل تدريجي ، بل نحن بصدد ثورة وتحول حقيقي . ونجد ان التحول الذي حدث في عام ١٩٤٧ قد برز في إنهاء نظام الحكم البريطاني واقامة سيادة يهودية على جزء من ارض اسرائيل لأول مرة بعد الف عام .

والآن نحن على وشك انتهاء الاحتلال واقامة سيادة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل والاساس هو انه اصبح من الممكن الآن وبسهولة انتهاء الصراع المبرر والمستمر والشرس مع الامة التي حكم علينا ان نعيش معها على نفس الارض وان نحب نفس الطبيعة ونفس الاماكن .

وهناك وجه تشابه آخر بين الحالتين ، حيث انه الى جانب الامل الكبير يوجد ايضا خوف وخطر . والآن اصبحنا نعرف ان هناك ثمنا للسلام حتى لو كان بالدم . وكذلك فان قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٧ أدى إلى وقوع حوادث دموية مؤلة أدت الى سقوط المزيد والمزيد من الضحايا .

شديد يسود فى اسرائيل وكنت انا كمن يعزى فى فرح مثمما .
حدث فى التاسع والعشرين من نوفمبر .

واما الآن فان دولة اسرائيل وقعت على الاتفاق من خلال
موقف قوة ورفاهية وامن وثقة فى قدرتها ومستقبلها ، حيث انه
على عكس مايدعى اليمينيون المتطرفون من ان الشعب القوى لا
يتنازل ، فانى اقول ان القوة تعتبر شرطا للتنازل ، حيث ان
الاقوياء فقط هم الذين يملكون القدرة على التنازل .

ويمناسبة مرور خمسين عاما على قيام دولة اسرائيل والتي
تعتبر واحدة من قصص النجاح المثيرة والمدهشة فى القرن
العشرين كله فان دولة اسرائيل تستغل قوتها وقدرتها لاتخاذ
خطوة تهدف إلى رفع الظلم واصلاح وضع كان خاطئا
والانطلاق الى آفاق جديدة غير محدودة .

" ويبدو انه ليست هناك نهاية للخوف والدم " حيث سقط
بالامس سبعة من اليهود " .. هذا ماكتبه بن جوريون فى
مذكراته فى الاول من ديسمبر عام ١٩٤٧ .

وكتب فى اليوم التالى يقول : لقد احرقوا المركز التجارى فى
القدس وسرقوا المحال وكانت الشرطة تقف موقف المتفرج .

ولكن وجه التشابه هذا يشير الى الفرق الكبير بين الحالتين
- او على وجه الدقة ، بين وضعنا فى ذلك الوقت ووضعنا الآن
حيث ان الوضع فى عام ١٩٤٧ هو اننا كنا " نقف وظهرنا الى
الحائط " وكانت الحيرة لا تنبع فقط من الخسائر والاصابات
ولكن ايضا من الشعور بعدم التأكد فيما يتصل باحتمالات بقاء
هذه الدولة الصغيرة التى لم تكن قد خرجت فى ذلك الوقت الى
النور . ولم يكن عبثا ان كتب بن جوريون فى مذكراته فى الرابع
عشر من مايو ١٩٤٨ وبعد ان اعلن عن قيام الدولة : " فرح

دافار
١٩٩٥/١٠/٦

اوسلو " ب " : دعوة فلسطينية

أهود يعزى

مع

مجئ الصيف القادم سوف تندمج مرحلتا
التسوية مع الفلسطينيين فى مرحلة واحدة .
وحتى لو لم يتم الاعلان عن ذلك ، فلا يمكن
الفصل ولو ظاهريا بين انتهاء التسوية المرحلية وبين المفاوضات
حول الوضع النهائى . وكان هناك من هم فى الجانب
الاسرائيلى والجانب الفلسطينى على استعداد لتجاوز التسوية
المرحلية والانتقال مباشرة الى المفاوضات حول التسوية النهائية
. وكانت الفكرة هى انه فى الانتخابات فى المناطق وكذلك فى
انتخابات الكنيست تعرض صورة مفصلة عن الهدف المشترك .
ولكن نظرا لوجود اعتبارات مضادة قوية فقد فضل اسحاق
رابين وكذلك ياسر عرفات اتباع نظرية اخرى وهى خوض
الانتخابات القادمة بدون تحديد ماهية الخطوة القادمة . وليس
هذا فحسب بل وبدون خريطة متفق عليها لاستمرار التسوية

المرحلية هذا وسوف يذهب الناخبون فى العام القادم الى
صناديق الانتخابات دون ان يعرفوا ماهو مصير مرج نعجه وهى
القرية الواقعة فى وادى الاردن ، بعد عامين ، ومن المؤكد انهم لن
يعرفوا من سيكون صاحب السيادة فى هذه القرية فى نهاية
العملية السلمية .

ان التفسير الفلسطينى - لاوسلوب - وعلى لسان اكثر
المقربين من ياسر عرفات ، هو ان ٨٧٪ من اراضى الضفة
الغربية يجب ان تنقل إلى ايديهم وذلك على مراحل الى ان تنتهى
الفترة المرحلية فى عام ١٩٩٩ . أى ان المناطق الملونة الآن على
الخريطة باللون الاصفر على اعتبار انها مناطق B سوف
تلون بالبنى الداكن وهو نفس لون المناطق A والتي سيحصل
فيها الفلسطينيون الذين يعيشون فى المدن الكبرى على
صلاحيات أمنية كاملة، بالإضافة إلى المسئولية المدنية التى سوف

تنقل اليهم في باقى القرى . واما المناطق التى ستبقى فى ايدى اسرائيل فى المرحلة الاولى والمشار اليها بالمنطقة C فان اسرائيل سوف تحتفظ فيها فى نهاية المرحلة الانتقالية بمستوطنة جوفين فقط (حوالى ٦٪ من مساحة المنطقة) وبعض الخطوط الامنية الدقيقة على طول نهر الاردن وكذلك القدس الشرقية.

وبعبارة أخرى فان تخطيط الفلسطينيين هو ان يحصلوا فى المرحلة الانتقالية على صلاحيات امنية فى معظم القرى على طول الخط الاخضر حول القدس وادى الاردن . وبذلك تترجم الى لغة الواقع الموافقة الاسرائيلية على اعتبار الضفة الغربية "وحدة اقليمية واحدة" . ويقول ابو العلاء : " ليس المهم الآن ماحصلنا عليه وحجم ماحصلنا عليه ولكن المهم هو نوعية ماحصلنا عليها - اى ان المهم هو الكيف وليس الكم . وقد صدق ابو العلاء بالفعل .

وفيما يتصل بالقدس ، فانه يجب ان نصغى السمع لفصيل الحسينى والذي لايعتبر من المحبين لعرفات ولكنه يعنى مايقول ، يقول الحسينى وبوقاحة انه لن تكون هناك مفاوضات حول القدس الشرقية فحسب ، بل ستكون هناك مفاوضات حول القدس كلها . وهذا لايرجع الى انه يرغب فى الحصول على متحف اسرائيل وحى بيت هاكيرم . ولكن نظرا لانه عن طريق القدس ستكون الخطوة نحو توسيع المطامع فى اسرائيل الصغرى .

ووفق حسابات فيصل الحسينى فان نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من مساحة القدس الغربية بمثابة املاك خاصة للفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨ . واما املاك الاوقاف الاسلامية والمسيحية فانها تصل إلى ٢٦٪ وهناك ١٥٪ من مساحة القدس الغربية تعتبر بمثابة املاك حكومية ومن حق الفلسطينيين ان يطالبوا بجزء منها ، وبذلك تصل اجمالى هذه المساحة الى ٨١٪ .

اذن هذا هو مدى المطامع الاقليمية بصرف النظر عن مسألة اللاجئين .

واى فكرة تتعلق بوجود نظام حكم مزبوج ، فى المنطقة القروية B وكما يقول الفلسطينيون - وهى المبادرة الفلسطينية التى جاءت ردا على الاقتراح الاسرائيلى الاول بشأن تقسيم الضفة الغربية إلى لونين فقط - منطقة يحكمها ياسر عرفات

ومنطقة أخرى تظل فى ايدى جيش الدفاع الاسرائيلى فى المرحلة الاولى . وحسبما يقول بعض المفاوضين الفلسطينيين ، فان الهدف كان محددًا للغاية الا وهو وضع القدم فى المناطق الحساسة بالنسبة لاسرائيل والتى سوف تطلب اسرائيل ان تكون لها السيادة عليها فى نطاق التسوية الدائمة ، ويرى هؤلاء المفاوضون ان ادارة المدارس والمستشفى فى مرج نعجه تعتبر خطوة فى طريق افشال المطلب الاسرائيلى الخاص بالاحتفاظ بوادى الأردن بالكامل . ونفس الشئ ينطبق على حقهم فى ارسال سيارة جيب تابعة للشرطة الى بيت ايكسا على مقربة من القدس وحتى لو كان ذلك مرتبطا بالتنسيق مع اللواء ايلان بيرن وبموافقته . ومن المهم للغاية من وجهة نظرهم وضع رجال شرطة فى جميع اللجان الانتخابية التى ستقام فى الضفة الغربية لان ذلك سيكون بمثابة رفرفة علم فى مناطق الخلاف مستقبلا . واضف الى هذا المنطق ايضا مسألة اقتراع سكان القدس الشرقية . (وحتى الآن ليس من الواضح هل سيكون من حق ذلك الذى يحمل هوية شخصية اسرائيلية ان يقترح لمجلس الحكم الذاتى الفلسطينى) وبالطبع فقد اصر عرفات على التمسك بالوعد القديم بشأن توسيع نطاق جيب اريحا مع الرغبة فى تقليص سيادة اسرائيل فى منطقة وادى الاردن فى اتجاه محطة الانذار فى بعل حنصور.

ويرى عرفات - كما يقول المقربون منه - انه من الافضل له ان ينتصر اسحاق رابين وحزب العمل بدلا من ان تكون هناك حكومة برئاسة الليكود . وبذلك فان المحيطين به يتنبأون بانه سوف يبذل قصارى جهده من أجل الحد من العمليات الارهابية او كما يبدو على الأقل انه يقصد الا يتخذ خطوات فعالة وجادة فى هذا الصدد . ولذلك فان عرفات سوف يصدق للجنرال جبريل راجوب كى يبدأ فى حملة لتسجيل الاسلحة بحيث لا يكون هناك أى شخص يحمل سلاحا بدون ترخيص وهو الامر الذى لم يفعله عرفات فى حينه فى غزه وسوف يمنح نشطاء فتح ثقلا اكبر من ذلك الذى كانوا يحظون به حتى الآن فى غزه . وفى الاربعمائة قرية التى يمكن اقامة محطات شرطة فيها سيتم استخدام المخبيرين التابعين لاجهزة الامن الفلسطينية . وكذلك سيكون من الممكن التوصل إلى اتفاق مع حركة حماس لمنع القيام باعمال ارهابية من المناطق التى تقع تحت سيطرتها او التى يوجد نشطاء للحركة فيها - على الرغم من ان عرفات

والآخر ؟

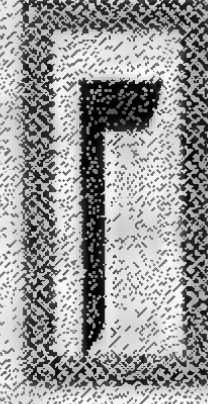
متربد ويشك فى جدوى ذلك .

وهذا هو " الثقب الاسود " فى الاتفاق حسب تقديرهم . ومن ثم يتضح من كلامهم انه ستكون هناك استفسارات ضد المستوطنين من اجل الاسراع فى نقل هذه القرى الى مسئوليتهم الامنية مثلما هو الحال فى نابلس وقلقيلية . وهناك منهم ايضا من يعتقد انه خلال الانتخابات فى المناطق من المحتمل ان تزيد العمليات الإرهابية ، وهذا هو السبب الذى يجعل عرفات يتخبط الآن بين عدة احتمالات ومنها اجراء انتخابات فى العشرين من يناير يوم وقفة رمضان قبل دخول رجال شرطته الى حلحول والخليل او اجراء الانتخابات فى شهر ابريل بعد اتمام اعادة الإشتار فى جميع المدن - او وهذه هى الصيغة الجديدة التى تناقش الآن - اجراء انتخابات على مراحل من أجل تركيز الجهد فى المجالات التى يتزايد فيها التوتر السياسى .

وفىما يتصل بالإعلان عن قيام بولة فان هذا الاعلان قائم بالفعل . وعرقات يميل الآن إلى عدم المقامرة وعدم التسرع . فهو يستطيع الانتظار حتى ١٩٩٧ ومن المحتمل الا يسارع بالانتقال إلى الضفة الغربية على الرغم من انهم اعدوا له هناك بيوتا فى نابلس ورام الله . ويبحثون له عن مقر مناسب فى باقى المدن الأخرى.

ويرى عرفات انه بعد انتخابات الكنيست سيمارس ضغوطا من أجل الاسراع بانسحاب جيش الدفاع فى نطاق اعادة انتشاره حسب اتفاقية اوسلوب وذلك دون تحديد ذلك على الخريطة مع توسيع نطاق هذا الانسحاب . ولكن فى اللحظة التى سيصل فيها عرفات الى هذه النقطة ستكون المفاوضات حول التسوية الدائمة على اشدها (بداية من مايو القادم) .

ولذلك تتوقع الدوائر القريبة الصلة من ياسر عرفات ان اسرائيل لن تجد لنفسها مفرا الا مناقشة مسألة الانسحابات الأخرى التى يطمع فيها عرفات كجزء من صفقة الحدود الدائمة أى أنه فى عام ١٩٩٧ سيكون من المستحيل الفصل بين اعادة الانتشار وبين الانسحاب . وتقول هذه الدوائر فى الاحاديث الخاصة انه اذا كانت التسوية فى الخليل على مايرام سيكون من الممكن تطبيقها ايضا على القدس الشرقية ولذلك فان هذه الدوائر تتوقع الا تكون هناك اى مضايقات للمستوطنين فى بيت هدا سا ، بل سيتم ممارسة الضغط على جيش الدفاع لمنع حدوث مشاحنات . وبإستثناء الخليل ، يرى رجال عرفات ان الخطر الاكبر يكمن فى المنطقة B . إذ كيف سيتمكن منع العمليات الارهابية من المناطق والقرى التى لا توجد فيها قوات لجيش الدفاع او الشرطة الفلسطينية والتى لن تزورها الا بين الحين



اسرائيل

من

الدانيل

معاريف
١٩٩٥/٩/٢٩

عودة منظمة «هاشومير»

نداف هعتسنى

منذ عدة اسابيع التقيت فى احدى مستوطنات السامرة مجموعة متنوعة وفريدة. كانت هذه المجموعة تضم مستوطنين متدينين ومجموعة من العسكريين المتقاعدين، بعضهم من رجال الكيبوتز وبعضهم اصحاب اسماء كانت تعتبر بمثابة اسطورة، ويحملون أوسمة البطولة. وكان من ابرزهم مائير هرتسيون، بطل «الوحدة ١٠١»، كان موضوع اللقاء هو انشاء تنظيم عسكرى، لتجنيد عشرات الالاف من المتطوعين من داخل مستوطنى الخط الاخضر، بهدف حماية وتعزيز اليهود فى الضفة الغربية مع دخول القوات الفلسطينية، وخلال المناقشة وافق مائير هرتسيون على أن يتولى منصب «رئيس» التنظيم فى السامرة. مشارك آخر، ضابط كبير متقاعد، نال العديد من الاوسمة، وقد تعهد بأن يحشد جزءا هاما من الطاقات لبناء هذه القوة.

كان عضو الكنيسست اريئيل شارون على علم بسر هذا اللقاء، الذى ساعد فى جمع النماذج المختلفة وساهم فى هذه المبادرة. كان من المقرر ان يلقي شارون خطبة امام مجموعة كبيرة من المتطوعين فى بتاح تكفاه. قبلها بعدة ايام،لقى شارون خطبة فى اجتماع طارئ فى كريات أربع، حيث تم بحث الخطوط الاولى لانشاء شبكة تجنيد متطوعين لجبل الخليل، والهدف هو توفير عشرات المتطوعين من أجل المستوطنين اليهود فى الخليل وكريات أربع، يتفرغون لكل المطلوب منهم، من مصاحبة القوافل الى التدخل فى الاحداث الامنية. سيتم تجنيد النواة الاولى فى المستوطنات ذاتها، بهدف تكوين هيكل تنظيمى يؤسس جسرا لتجنيد المتعاطفين من داخل الخط الاخضر.

ان العلاقة بين المبادرة التى تتبلور فى الخليل وبين المشاركين فى اللقاء المتنوع فى السامرة لم تتوثق بعد، ولكن الفكرة الاساسية مشابهة. لقد سبق وان صيغت من قبل فى وثيقة اصدرتها (قيادة النضال لاحباط مشروع الحكم الذاتى).

ركيزة هذه الوثيقة هى تحليل الاخطاء الامنية المتوقعة للاستيطان اليهودى فى الضفة الغربية، على ضوء دخول «جيش المخرابين» - حسب لغة الوثيقة - المزود باكثر من ٢٠ ألف قطعة سلاح ويخشى واضعو الوثيقة من أن يتعرض المستوطنين من الآن لهجمات قاتلة متتالية. وحسب الوثيقة، فإنه بينما سيهرب المعتدون الفلسطينيون من العقوبة، سيخضع اليهودى المستوطن فى الضفة او القطاع الذى سيدافع عن نفسه ضد الارهاب، لقوانين دولة اسرائيل وهكذا فإن اليهودى الذى سيدافع عن نفسه، سيقبض عليه، ويعتقل ويحاكم. وسوف تنهار حياته العائلية.

الاثناء مازالوا يعملون هناك في بلورة نواثر التطوع والدعوة الداخلية في قلب المستوطنات المحيطة. بعد هذه المرحلة فقط يمكنهم أن يتفرغوا لتجنيد متطوعين من الخارج، رغم أن المنظمين مازالوا يتلقون طلبات من مستوطنين من داخل الخط الأخضر يريدون الانضمام للواء.

تسعى تلك النواة التي اجتمعت في السامرة إلى الارتباط بمستوطني الخط الأخضر المرتبطين بمجلس مستوطنات الضفة والقطاع، وقيادات المدن والنواثر اليمينية الأخرى. تعمل هذه النواة على اطلاق تنظيم «هاشومير» - الذي أسسه مجلس مستوطنات الضفة والقطاع، والذي أعلن عنه منذ أكثر من سنتين بصوت عال وضجيج. ولأسباب مختلفة، أغلبها على ما يبدو، لم تصمد المبادرة طويلاً. هذه المرة يتمنى المنظمون أن يستفاد من الدروس، والأهم من ذلك، فإن الواقع الدرامي هو الذي سيثير الاستعداد الكبير للانضمام، أما المنظمة فإنها ستكون مجرد أداة معاونة.

في البداية فكروا في أن يطلقوا على المبادرة اسم «جماعة تأمين طرق اسرائيل». ولكن بعد فترة زمنية عاد اصحاب المبادرة إلى اسم «هاشومير» بكل شحنته التاريخية الكبيرة. يقول هؤلاء أن الاهداف هنا متشابهة، ولكن الافضليات مختلفة. في المرحلة الاولى يتكلمون عن تكثيف الوجود اليهودي على المحاور الرئيسية، ومرافقة القوافل والمساعدة في اعمال الحراسة ومن اجل هذا يعكف المنظمون على بناء رصيد كبير من اسماء المتطوعين، وفتح اتصال بكل واحد فيهم، وتوزيع استثمارات استطلاع رأى يذكر فيها كل متطوع نوع النشاط المفضل لديه ومقدار مساهمته في النشاط الجارى.

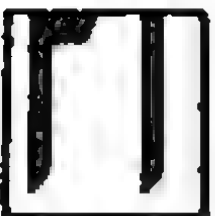
يقول أحد اصحاب المبادرة (مبدئياً محظور علينا أن نتحول إلى جيش ونحن لانسعى إلى بناء ميليشيات. اننا نريد أن نزيد من حركة اليهود على الطريق. والمقصود هو أن يصل كل واحد بقدرته إلى المجال القريب من محل اقامته، مثلاً اذا كان يقيم في كفار سابا، فليتجه إلى منطقة وسط السامرة، وسوف نضمن له وجود السلاح ويأخذوا لو جهاز اتصال. وسوف تصدر الأوامر تلقائياً «مسموح لكم بالدفاع عن النفس وحماية اليهود الذين يواجهون مأزقاً وبالطبع سوف نتأكد من أنه يعرف المنطقة المحيطة. من هنا - سوف نرسله إلى الطريق لتقديم العون المطلوب، وإن يثبت وجوده).

على هذا الاساس تؤكد قيادة النضال، انه (في مواجهة ٢٠ ألف مخرب مسلح، يجب أن يكون هناك على الأقل مثل هذا العدد من المتطوعين اليهود، يدعمون اشقائهم وشقيقاتهم. سيأتى هؤلاء من نواة اسرائيل وربما أيضاً من انحاء العالم، لتحقيق المبدأ القديم الذى يقول ان الاسرائيلى عون لاخيه.

تشتمل خطة العمل لتحقيق الفكرة على خمس فقرات، تقوم على إقامة قاعدة تنظيمية، وجمع اموال وانشاء مركز ومكاتب في قلب المدن. سيكون مطلوباً من هؤلاء العمل في مجال «الدعاية لفكرة الحراسة وتسجيل اسماء المتطوعين وتنظيمهم وتوزيعهم، عن طريق الحاقهم باقرب المستوطنات اليهم» في النهاية سيكون لكل مستوطنة احتياطي خاص بها مكون من مئات والاف المتطوعين».

سيقوم المتطوعون بدوريات على الطرق، واعمال الحراسة في المستوطنات وتأمين «السيطرة على اراضى الدولة» وتقديم المساعدات المعنوية للمستوطنين اثناء وجودهم في المستوطنات. وتنطوى الوثيقة على الامل بان يتم ترسيخ نوع من الخدمة التطوعية الدائمة، يقوم خلالها كل متطوع بالمساهمة بنصف او يوم في الاسبوع. وتؤكد الوثيقة ان هذا التنظيم قانونى جداً، حيث انها منظمة حراسة تعتمد على متطوعين بدلاً من رجال حراسة بالاجر. ماذا سيفعل هؤلاء المتطوعون؟ يشرح ذلك، يهوشع شينى احد قادة العمل في كريات أربع والخليل ومن اصحاب المبادرة باقامة منظمة المتطوعين المحلية، بالقول «ليست لدينا أية نوايا لتشكيل جماعات تقوم بعمليات، ولكن لان نتصدى للوضع الذى سيظهر هنا خلال فترة قصيرة. مثلاً على الطريق المؤدى من كريات أربع إلى جوش عتسيون، سيتحرك جيش الدفاع في دوريات مشتركة. وهذا يعنى أن الجيش فى نظرنا لم يعد له وجود. لهذا سنخصص دوريات لنا لن تبادر بأى عمل، ولكنها ستترد عند الحاجة. نحن نتكهن بأنه ستكون هناك مصاعب فى العديد من المجالات، حتى فى مجال تخريب خطوط الكهرباء والمياه، التى تمر عبر المناطق الفلسطينية وتصل إلينا. سنضطر لان نجد رداً على ذلك. طبعاً لو علمنا بوجود مشكلة أمنية متوقعة، سيكون الرد الصريح على ذلك هو المبادرة بعمل لحل هذه المشكلة، ولكننى لاأريد حالياً أن اخوض فى تفاصيل أكثر من ذلك، لان الامور لم تتبلور بعد».

مازالت عمليات التنظيم فى جبل الخليل فى بداياتها. فى تلك



يستخدم مفاهيم أكثر وضوحاً. فهو يتكلم عن اصحاب المميزات الخاصة الذين سيعملون كجماعة ويتلقون طلبات (لحل المشاكل). ويقول نيسان سلوميانسكى «أن يتدخلوا مثلاً في مكان معين يقذفون منه الحجارة مما يستحيل معه المرور في احد الطرق. نحن نعتقد أن الجيش هو الذي يجب أن يعمل على حل مشاكل من هذا النوع، ولكننا نعرف من الخبرة ان الجيش لم يعد يفعل اليوم ماكان يجب ان يفعله. كلنا نشهد مواجهات بين وزارة الخارجية وقائد المنطقة. وبالنسبة للمستقبل، فإنه سيكون أكثر سوءاً، وهناك خوف بالايكون هناك خياراً ونضطر لأن نعمل بانفسنا».

وماذا عن مدى قانونية الموضوع، وعن الاقاويل عن تشكيل تنظيم مليشيا جديدة - يفضل اغلب القائمون على الموضوع التركيز - ظاهرياً على الأقل - على مسائل الحراسة ومرافقة القوافل، ولأحد يذكر انها عملية تشكيل جيش بديل. ألا أن سلوميانسكى أكثر مباشرة ويقول (ان الكلام عن عدم القانونية يثير الضحك من حق الانسان ان يدافع عن نفسه، في لحظة يصبح في وضع لا يحميه فيه أحد. وإذا قال أحد أن هذا غير قانوني، فليقل كيفما يشاء

يسود الاعتقاد في مستوطنات الضفة والقطاع وفي دوائر اليمين بأننا ندخل الى عصر الفوضى والتخبط. ستصبح الحركة على الطرق بمثابة خطر رئيسي ازاء السيطرة الامنية المزبوجة في المنطقة (ب) [أي مناطق القرى] سيصبح الكثير من الطرق داخل المدن الفلسطينية التي ستصبح مأوى للمخربين، وسيكون الجيش مكبلاً وذا قدرة محدودة سواء في الرد أو في جمع المعلومات كل هذه الامور تثير المخاوف حتى بالنسبة لسلامة المستوطنات ذاتها. ولم تكن عملية القتل في معاليه مخميش مفاجأة لرجال وخبراء الامن، كما أنها لم تكن المرة الوحيدة التي هوجم فيها مستوطنون داخل مستوطناتهم. منذ عدة اسابيع فقط تعرض حارس بوابة مستوطنة كدوميم بالسامرة لاعتداء حيث ضربه مجهولون وخطفوا سلاحه. ولكن ليس هناك خلاف على ان الحراسة ومرافقة القوافل ليست هي الاهداف الوحيدة لهذه التنظيمات. يقول أحد الذين اعادوا بعث منظمة «هاشومير» ان «هدفى هو احضار عشرات الافراد الذين يكونون اطاراً ويقومون بعمل روتيني ويؤسسون قناة اتصال عملية مع اى هدف ممكن» اما ضابط عمليات مجلس مستوطنات الضفة وغزة، فإنه

من المحتمل ان تكون الجولة الاخيرة

دافار

بوعاز عفرون

١٩٩٥/٩/٢٢

مواجهات أو مصادمات مع غير اليهود. وليس هذا فحسب، ولكن هذا التطرف أصاب أيضاً الدوائر الارثوذكسية في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من ان هذه الدوائر هناك كانت تكره مصطلح «صهيونية» في وقت من الاوقات. وتحليل هذا التطور يعتبر عملية معقدة ولا يمكن بأي حال من الاحوال القيام بهذه المهمة من خلال مقال صغير في صحيفة ولكن المقال الذي نشره مؤخراً الاديب الديني القومي يائير شيلج في صحيفة هآرتس يشير لما يحدث لدى جماهير

هناك من لم يدرك ماذا حدث له.. ماذا حدث لشباب المقدال، الحزب الذي كان في الماضي حزباً معتدلاً وكان متضامناً مع المabay في اية مسألة سياسية. ولكن الذي حدث هو ان شباب المقدال تحولوا بشكل مفاجئ الى صهاينة متطرفين وعلى استعداد لقلب الدولة رأساً على عقب. وماذا حدث لجماهير المتدينين كلهم الذين اصابتهم هم الاخرين لوثة التطرف والتمسك بأرض اسرائيل، على الرغم من أن هذه الجماهير كانت في الماضي تحرص كل الحرص على عدم الدخول في اى

لن نخرج من هناك للابد» ولأصدر حاخامات جوش ايمونيم ومعهم حاخامات امريكا فتاوى بشأن مقاطعة من يجرؤ على اخلاء ولو شبر واحد من ارض البصرة أو كركوك. أى أن ارض اسرائيل، ليست لها حدود محددة وأى منطقة تقع تحت سيطرتنا العسكرية تصبح جزءاً من ارض اسرائيل وارث وملك لشعب اسرائيل وانها منحت لنا من الله حتى لو كانت فى كوينز لاند فى استراليا أو على سطح القمر.

أى أننا بصدد ديناميكية لا نهاية للسيطرة والتوسع والهجوم. ولكن ماهو الهدف؟ من الواضح ان الهدف هو منع امكانية التوصل الى تسوية سلمية بيننا وبين العالم الذى يحيط بنا.

ان ايدولوجية جوش ايمونيم تقول ان العلاقة بين اسرائيل وبين الامم الاخرى يجب أن تقوم على تلك الكراهية الابدية والتي بدأت منذ أن كان اليهود اقلية مضطهدة بين الأمم الاخرى، ولذلك فإن السلام شئ مرفوض من اساسه لأنه يلغى هذه الكراهية الابدية ويسقط الحواجز بين اليهود وبين جيرانهم.

هذا هو الهدف الرئيسى والحقيقى - أى الحفاظ على ذلك الحاجز الذى احاطت به اليهودية نفسها منذ ٢٥٠٠ عام - وهو الحاجز الذى لم يأت بسبب «النقى» ولكنه هو الذى خلق «النقى» وهو انفصال اليهود عن الآخرين فى أى مكان يوجدون فيه ومنذ حوالى مائتى عام اخذت هذه الحواجز فى السقوط، وهى الحواجز التى كانت اليهودية المتشددة أو الارثوذكسية تحيط به نفسها.

سقطت هذه الحواجز على الرغم من معاداة السامية وعلى الرغم من النكبة ومن المعروف ان الارثوذكسيه فى معركة مستمرة من اجل التكاثر ولكن لن تنفعها محاولات تحويل نساها الى آلات ولادة فى حربها مع الآخرين ولكن هؤلاء الاطفال سوف يخرجون عن طوع الارثوذكسيين على الرغم من محاولات تجميد عقولهم مثلما حدث مع اخوانهم من الاجيال السابقة فى جميع انحاء العالم.

وهنا، ولو لفترة قصيرة كان يبدو لجزء من الجماهير المتدينة، تلك التى انجرفت وراء الصهيونية العلمانية، انها قد نجحت فى قلب الاوضاع. وفى اعقاب بعض الانتصارات العسكرية والتي حققت كثيراً من دول العالم مثلها عبر التاريخ، خدعوا انفسهم عندما تصوروا ان هذه دلالة على نوايا ليست من هذا العالم

المستوطنين ومؤيديهم الارثوذكسيين ومن المعروف ان شيلج يحاول دائماً ان يقيم جسوراً بين جماهيره وبين القطاع العلمانى، ويشير شيلج الى الازمة التى اثيرت بين جماهيره التى كانت تعتقد انها بمثابة رائدة كل الشعوب والتي كانت تصر على عدم اعادة ولو شبر واحد من ارض اسرائيل الى العدو. وانه نظرا للحماس الشديد سينقل التضامن مع اسرائيل الى جميع قطاعات الجماهير ولكن هاهى الجماهير الدينية القومية - وهى تشاهد التقدم الذى طرأ على المفاوضات مع العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة - ادركت انه ليس هناك مفر سواء عاجلاً ام اجلاً من التنازل عن معظم مناطق الضفة الغربية أو عن كل هذه المناطق واقامة دولة فلسطينية وللأسف فإن معظم الجماهير توافق على هذا الاجراء، بل وظلت هذه الاغلبية علمانية وابتعدت عن الدين اكثر واكثر. ولذلك فإن شيلج يدعو العلمانيين الى تفهم موقف الجماهير المتدينة وكذلك الوقوف الى جانب تلك الجماهير فى ازمته حتى لاتشعر بانها معزولة عن الدولة وتتخذ موقفاً معادياً لها لهذا السبب.

ويمكن ان نرد على هذا الطلب ونقول انكم انتم ايها المتدينون الذين فرضتم اسلوبكم علينا باسم المسيحية الكاذبة وعرضتم حياة جنودنا للخطر وهم يدافعون عنكم ويحمونكم واضعتم اموالنا فى بناء الفيلات لكن والان تطلبون المشاركة والتفاهم؟

ولكن بصرف النظر عن ذلك فإن المقال يشتمل على بعض الاشارات الهامة والمثيرة عن النظرية التى سيطرت على معظم الجماهير الدينية وجدير بالذكر ان مسألة «تقديس ارض اسرائيل» بالنسبة لمبادئ حركة جوش ايمونيم تعتبر هامشية للغاية. حيث ان جوش ايمونيم قد ثارت عندما تنازلنا عن سيناء على الرغم من حقيقة أن سيناء لم تكن فى يوم من الايام ضمن حدود ممالك اسرائيل او يهودا ولاحتى فى نطاق حدود «الوعد» وهم يصرخون ويعترضون على الانسحاب من هضبة الجولان على الرغم من ان هذه المنطقة لم تقع تحت السيطرة اليهودية الا منذ فترة قصيرة وان معظم سكان الهضبة لم يكونوا يهوداً فى يوم من الايام وعندما غزونا لبنان سمعنا اصواتاً تنطلق من جوش ايمونيم تطالب باقامة مستوطنات هناك وقالوا ان هناك ارث سبط زبولون. ولو حتى وصلنا الى العراق لسمعنا من يقول اننا عدنا الى المصدر الذى كان يحتطب فيه سيدنا ابراهيم واننا

اسرائيل التى تشعر فى المنطقة التى تعيش فيها وكأنها جيتو كبير بين الأمم الاخرى. ولكن مع فتح الحدود وبداية الاتصالات سوف يتبخّر كل ذلك وسوف تعود الطوائف «الحرديمية» «المتطرفين دينياً» وتقع فى نطاقاتها الضيقة. وسوف تشعر هذه الطوائف أكثر وأكثر بالغربة فى العالم المفتوح الذى سنبداً فى التحرك فيه.

وربما ستكون هذه آخر معركة للكتلة الدينية حول مركزيتها ولذلك فهى تقف الى جانب المستوطنين. وهذه ليست حرباً من أجل أرض اسرائيل كما تحاول هذه الكتلة ان تقنعنا، ولكنها حرب من أجل الحفاظ على كيان الكتلة وجودها. وعندما يتم حسم هذه المعركة سوف ينسحب كثير من المتدينين القوميين الى الاسوار الحرديمية وكثيرين آخرين سوف ينقلون الى صفوف العلمانيين وأن هناك بالفعل من سلكوا هذين الطريقين واذا تذكرنا سابقة شبتائى - حسبما حذر يشعياهو ليفوفيتش فى حينه، فسوف يكون هناك من يرتدون عن الديانة اليهودية. ومن يدري فربما سوف نلتقى فى المستقبل مع بعض من هؤلاء بعد انضمامهم الى الاصوليين المسلمين

الذى نعيش فيه.. وخذعوا انفسهم ايضاً عندما ضلوا الطريق وراء الحاخام كوك الذى اصر على اعتبار الصهيونية العلمانية عكس ماهى عليه فى واقع الامر. وتصورا انهم عادوا لسيطروا على الشعب الاسرائيلى، بل وعلى الشعب اليهودى ايضاً. وادركوا أن هذا أمر ممكن أذ نجحوا فى الحفاظ على وضع «الدولة المحاصرة» وعزل الشعب الاسرائيلى وفصله عن نطاقه الجغرافى والتاريخى وتحويل الدولة كلها الى جيتو صغير يعيش فى حرب مستمره مع جيرانه ولكن هذه المرة بالوسائل العسكرية وليست الروحانية. وهذا هو السبب الذى جعلهم يحظون بتأييد الارثوذكسيين فى الخارج. وذلك لايرجع الى الولاء للارض المقدسة. ولكن على امل أن تستمر هذه الارثوذكسية للأبد وتستمر سيطرتها على طائفاتها للأبد حتى لو كان الثمن يدفع من دماننا ومن أموالنا.

ان العملية التى نحن بصدها الان بمثابة السم الذى يسرى فى عروق الجهاز الدينى بداية من التشريع الدينى ونهاية بالآف الوسائل التى اتبعوها لابتزاز الجماهير العلمانية. ولقد اعتمدت وسائل الابتزاز هذه على فكرة «اسرائيل المعاصرة» وعلى فكرة

مشكلات استيعاب المهاجرين الاثيوبيين فى اسرائيل

هتسوفيه

١٩٩٥/٩/٢٠

د. مناحيم فينشتين

حاصل على درجة الدكتوراة فى التاريخ اليهودى،
ويعمل مشرفاً تربوياً فى وحدة الشبيبة

التي تفصل بين الواقع الذى قدموا منه وبين واقع اسرائيل، كما أن وجه الاختلاف بين هجرة اليهود الاثيوبيين وبين الهجرات اليهودية السابقة يكمن فى أن عبء إستيعاب المهاجرين اليهود القادمين من اثيوبيا القى على عاتق هيئة قرى الشباب، وعلى المدارس الداخلية التابعة لمؤسسة التعليم الرسمى الدينى.

لاشك أن هجرة اليهود الاثيوبيين تشكل تحدياً ضخماً للمسؤولين عن حركة الهجرة والاستيعاب فى اسرائيل لاسيما وأن ظرف هؤلاء المهاجرين شديدة التباعد عن ظروف المهاجرين اليهود الذين قدموا من أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية أو أولئك الذين قدموا من البلدان العربية والاسلامية بعد قيام اسرائيل. ويكمن وجه التحدى فى تلك الهوة الضخمة

السودان، واستغل مندوبو جهاز الموساد عملية الهروب هذه لتهريب آلاف اليهود من اثيوبيا الى السودان، ولتقلهم فيما بعد جوا أو بحرا الى اسرائيل. وقد أتى في صيف عام ١٩٨٠ أربعة وثلاثون تلميذا وتلميذة من مهاجري اثيوبيا الى مركز الشباب الديني في بئر سبع، ثم أتى فيما بعد عدد مشابه من المهاجرين الى مركز الشباب الديني في منطقة أوفقيم. وسرعان ما اتضح أن هؤلاء المهاجرين يواجهون صعوبات جمة في العملية التعليمية، ومن ثم فقد بزغ تساؤلان رئيسيان: الأول، هل بمقدور مراكز الشباب أن توفر القسط الوافر حقا من التعليم للمهاجرين؟ والثاني، هل يمس بقاء الشباب اليهودي في أوساط طائفتهم بفرص استيعابهم تعليميا في مجال التعليم الديني؟

وقد دفعت هذه التساؤلات المسؤولين عن حركة استيعاب المهاجرين الى اتخاذ قرار دعا الى البدء في ترحيل الشباب الى المدارس الداخلية الدينية وهذا بعد مضي بضعة شهور على استيعابهم في اسرائيل، وقد تم على ضوء هذا القرار إرسال العشرات من المهاجرين الاثيوبيين الى مدارس «يهوديت»، و«مين أورد»، ومع هذا فسرعان ما اتضح أن المهاجرين الجدد يواجهون صعوبات عديدة في مجال الدراسة وخاصة في مجال دراسة اللغة العبرية. ومن ثم فقد كانت هناك ضرورة لاعداد برامج تعليمية خاصة الغرض منها الاسراع في القضاء على حجم الهوة الدراسية بين مستوى المهاجرين الاثيوبيين وبين الطلاب الاسرائيليين، كما كان الغرض من إعداد هذه المشاريع تمكين المهاجرين من الاندماج سريعا في العملية التعليمية مع التلاميذ الاسرائيليين.

وقد بلغ عدد التلاميذ الاثيوبيين الدارسين في قرى الشباب الديني في مطلع العام الدراسي ١٩٨٢ ٢٥٠٠ طالبا، ثم ارتفع عددهم في العام الدراسي ١٩٨٣ ليصل الى ثلاثمائة طالب. وبالرغم من أن حركة الهجرة اليهودية من اثيوبيا الى اسرائيل كانت تتم في الخفاء وبمعدل بطيء للغاية فقد قامت الجهات المسؤولة عن الهجرة في هذا الحين بالتخطيط لتهجير مائتي تلميذ يهودي من اثيوبيا الى اسرائيل. وقد اتضح خلال هذه الفترة أن مؤسسات التعليم الدينية الأرثوذكسية والحرديمية ترفض استقبال المهاجرين اليهود القادمين من اثيوبيا، ومن ثم

وتجدر الإشارة هنا الى أن بعض المسؤولين الاسرائيليين عملوا خلال عام ١٩٥١ أى بعد مضي ثلاث سنوات على تأسيس الدولة على تهجير عدد محدود من يهود الفلاشا الى اسرائيل، وكان الغرض من هذه العملية اعداد هؤلاء المهاجرين على نحو يساعدهم عند عودتهم الى اثيوبيا على تدريس يهود اثيوبيا أصول الديانة اليهودية، وعلى منحهم قسما وافرا من المعرفة، كما توجه الحاخام صموئيل بارى في عام ١٩٥٢ الى اثيوبيا لتشجيع عدد من يهود اثيوبيا على استكمال دراستهم في اسرائيل، وقد أسفرت هذه الجهود عن هجرة ما يقرب من سبعة وعشرين يهوديا خلال عامي ١٩٥٥، و١٩٥٦ الى اسرائيل، وقد تم استيعابهم في قرية كفار-بتيا. وقد عاد بعض المهاجرين بعد أن استكملوا دراساتهم في اسرائيل الى اثيوبيا، ولكنهم عادوا فيما بعد وبكامل ارادتهم الى اسرائيل. وعلى ضوء هذه التجربة فقد تقرر ألا يتم تهجير الشباب اليهودي من اثيوبيا دون أن يكونوا في صحبة عائلاتهم وهذا حتى لا يصبح ممكنا اعادتهم الى اثيوبيا.

تطبيق قانون العودة

وكما هو معروف فإن الهيئة الربانية لم تدل حتى عام ١٩٧٣ بدلوها في قضية ما إذا كان من الممكن اعتبار يهود الفلاشا من اليهود، ومن ثم فلم يطبق عليهم قانون العودة، كما أنه لم يتم بالتالي اقرار أية مشاريع لتهجيرهم الى اسرائيل، ومع هذا فحينما تعهد أبناء طائفة الفلاشا بالتسليم بكافة تعاليم التوراة وبالالتعاليم الربانية (أى بتعاليم الحاخامات) فقد ساعد هذا الأمر الحاخام عوفديا يوسف على إصدار فتوى جاء بها أن أبناء طائفة الفلاشا يعدون حقا من اليهود، وأنه من الواجب انقاذهم وتهجيرهم الى اسرائيل. وكانت هذه الفتوى التي اصدرها الحاخام عوفديا يوسف بمثابة الضوء الأخضر الذي تم بموجبه تطبيق قانون العودة على أبناء هذه الطائفة، والذي شجع أيضا على اتخاذ أولى الخطوات على درب تهجيرهم الى اسرائيل.

بداية الهجرة من السودان

وحينما تولى الماركسيون مقاليد الحكم في اثيوبيا كان من بين تداعيات هذا الأمر هجرة ما يقرب من نصف مليون اثيوبي الى

فى داخل قرى الشباب لتعريف المهاجرين أن اليهود يعبرون عن أحزانهم فى حالة وفاة الأقارب بالصوم، وبإداء الصلوات، وبالتوجه إلى حائط المبكى فى القدس.

وبالإضافة إلى هذه المشكلة فقد كان من الضرورى أيضا مواجهة المشكلات التى واجهها عشرات الأيتام من بين المهاجرين، والمشكلات التى واجهها مئات من الدارسين الذين قدموا إلى إسرائيل والذين لم يكونوا فى صحبة الوالدين، وكانت أعمار بعضهم تتراوح بين السادسة والعاشرة، ومن ثم فقد كانت المدارس الداخلية التى التحقوا بها بمثابة ملاذهم الوحيد فى إسرائيل.

قضايا صحية

وكان من بين المشكلات التى واجهتها إسرائيل عند استيعاب بعض المهاجرين أن بعضهم كانوا من المرضى، وفى حاجة إلى العلاج، وقد لوحظ أيضا أن بعض المهاجرين كانوا متخوفين من الفحوص الطبية، ومن إعطاء عينات دم، والحصول على الأدوية. وكان من الصعوبة بمكان التمييز بين الأمراض الباطنية والأمراض النفسية نظرا لعدم توفر المترجمين لشرح حقيقة مايقوله المهاجرون. وقد دفع هذا الوضع أطباء وحدة هجرة الشبيبة إلى إعداد مشروع لتعليم قواعد وأسس التعليم الصحى للشباب المهاجرين من إثيوبيا، ومازال هذا المشروع الذى يقوم على تنفيذه حاليا بعض المشرفين الذين من أصول إثيوبية قيد التنفيذ حتى يومنا هذا.

اشكالية التعليم الدينى

تختلف الشرائع المتبعة فى أوساط يهود إثيوبيا اختلافا تاما عن تلك المتبعة فى أوساط اليهود فى كافة أنحاء العالم، ومن ثم فقد أعدت لجنة خاصة مشروعا تعليميا أوليا لتشجيع المهاجرين اليهود القادمين من إثيوبيا على ممارسة التعاليم الدينية مثل التى تدعو إلى الحفاظ على قدسية يوم السبت. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حينما أثارت المؤسسة الحاخامية فى عام ١٩٨٥ قضية مدى يهودية المهاجرين القادمين من إثيوبيا فقد أسفر هذا الوضع عن نشوب أزمة حقيقية بين قطاعات عريضة من أبناء طائفة الفلاشا وبين المؤسسة الحاخامية.

فقد ألقى عبء أعداد هؤلاء المهاجرين على عاتق مؤسسات التعليم الرسمى الدينى.

وقد قدر عدد الدارسين اليهود الأثيوبيين فى المؤسسات التعليمية فى عام ١٩٨٤ بمايربو على سبعمئة دارس، وقد تم خلال هذا العام أيضا الاستعداد لاستيعاب مايتراوح بين ألف وألفى دارس، ومن ثم فقد أضحت قرية حوفيم للشباب مركزا لاستيعاب الشباب القادم من إثيوبيا.

وقد أسفرت عملية موسى التى جرت فى أواخر عام ١٩٨٤، ومطلع عام ١٩٨٥ عن تهجير مايقرب من ٦٧٠٠ يهودى إثيوبى عن طريق السودان إلى إسرائيل. وقامت وحدة هجرة الشبيبة فى غضون الليل باستيعاب مئات الأطفال الذين تم إرسالهم إلى قرى الشباب، وإلى مركزين لاستيعاب الشباب كانا قد أقيما فى كريات طفعون، وشفى تسيون. وقد استلزمت عملية استيعاب المهاجرين تجنيد العشرات من المدرسين والمرشدين الذين عملوا طيلة النهار والليل لاستيعاب الشباب القادم من إثيوبيا.

وقد استلزم استيعاب مايقرب من ثلاثة آلاف دارس من إثيوبيا قيام وحدة هجرة الشبيبة بإعداد برامج دراسية مناسبة لهم، وتوفير العدد الكافى من المدرسين. وقد اعترضت صعوبات عديدة العمل فى هذا المجال خاصة أنه كان من الضرورى فى البداية تدريس الطلاب اللغة العبرية، وتوفير القدر الكافى من الأعداد المهنى المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والثمانية عشرة، كما كان من الضرورى أعدادهم على نحو جيد للغاية حتى يصبح من الممكن تجنيدهم بالجيش الاسرائيلى، والخروج فيما بعد إلى الحياة المدنية.

قضايا تعليمية

أثارت عملية استيعاب المهاجرين القادمين من إثيوبيا الكثير من القضايا التربوية والتعليمية كان من بينها عدم معرفة هؤلاء المهاجرين بالعادات والتقاليد اليهودية التى تمارس عند وفاة الأقارب، وقد بزغت هذه القضية نظرا لأن بعض آباء المهاجرين قد وافتهم المنية خلال رحلتهم التى قاموا بها من إثيوبيا إلى السودان ومنها إلى إسرائيل. وقد استلزم هذا الوضع تعريف هؤلاء المهاجرين بالعادات اليهودية التى لم تكن لهم معرفة بها، ومن ثم فقد كان من الضرورى وضع بعض المشرفين اليهود

الشبيبة الدينية أن توفر لهؤلاء الخريجين مع وزارة الاستيعاب والاسكان المسكن المناسب. كما حرصت على توجيه المهاجرات اللاتي أتممن دراستهن على إكمال الدراسة في معاهد التمريض وفي معاهد دور المعلمين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد اليهود الاثيوبيين الذين يتخرجون سنويا من وحدة هجرة الشبيبة يقدر بالمئات، ومع هذا فإن أوضاعهم الاجتماعية تستلزم البحث عن حلول عاجلة وخاصة في مجال الاسكان.

استيعاب الشباب الاثيوبي الذي قدم في إطار عملية موسى قامت إسرائيل خلال يومى الرابع والعشرين والخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٩١ بتهجير باقى يهود الفلاشا من اثيوبيا الى اسرائيل، وقد تم في إطار هذه العملية التي عرفت باسم عملية شلومو نقل ثمانية عشر ألف يهودى، وقد تم نقلهم على متن طائرات كل من سلاح الطيران الاسرائيلى، وطائرات شركة العال.

وقد أتى الشباب الاثيوبي في إطار هذه العملية في صحبة نويهم، وقد نقلوا جميعا الى مراكز استيعاب المهاجرين في اسرائيل، ومع حلول صيف عام ١٩٩١ قدر عدد الدارسين الاثيوبيين المسجلين في المدارس المتخصصة في تدريس اللغة العبرية بحوالى ثلاثة آلاف شاب، كما تم خلال الصيف أيضا إجراء بعض الفحوصات الطبية على ألفى دارس استعدادا لنقلهم الى قرى الشباب، كما تم في نفس الفترة افتتاح مركزين لاستيعاب المهاجرين في كل من عزتا، وعفولة، كما تم توفير منازل مؤقتة لاستيعاب مئات الدارسين في قرى الشباب. واستعدت قرى الشباب بدورها لاستقبال الدارسين فقامت بتجنيد المئات من المدرسين والمرشدين، والعمال، وقامت هذه القرى بإعداد بعض البرامج التربوية لهؤلاء العاملين كان الغرض منها تعريفهم بتاريخ الطائفة اليهودية في اثيوبيا، وبطبيعة الأزمات التي تواجهها العائلات عند تغيير موطنها، وبالسبل التي من الواجب اتباعها لتشجيع الدارسين على الاندماج اجتماعيا مع الاسرائيليين.

وقد بلغ عدد اليهود الاثيوبيين الذين أتموا دراستهم في المؤسسات التابعة لوحدة هجرة الشبيبة حوالى خمسة آلاف

ومن الملاحظ أن غالبية الشباب الاثيوبي في اسرائيل يتبنى موقف الآباء المتحفظ تجاه المؤسسة الربانية الأمر الذي يؤثر على مدى استعدادهم لتقبل التعليم الدينى، وعلاوة على هذا فإن موقف المجتمع العلماني المتساهل تجاه التعاليم الدينية، هذا بالإضافة إلى عدم التزام وسائل الاعلام الرسمية بتعاليم الشريعة يشجع الشباب الاثيوبي أيضا على عدم الاهتمام بالحفاظ على تعاليم المؤسسة الربانية.

إشكالية الاندماج فى المجتمع

اهتمت وحدة هجرة الشبيبة بتوفير الرعاية اللازمة للمهاجرين الاثيوبيين، فقامت بتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم من كى للملابس، وتوفير الرعاية الصحية، كما عملت على الحفاظ على صلات المهاجرين بعائلاتهم في اثيوبيا، فقامت هذه الهيئة بتحمل كافة تكاليف المكالمات الهاتفية التي أجراها المهاجرون مع نويهم. ومع هذا فلم يساعد هذا الاهتمام المهاجرين على الاندماج مع الدارسين الاسرائيليين المقيمين في المدارس الداخلية، ولن نخالف الحقيقة في حالة ما إذا قلنا أن هذا الاهتمام لم يكن في صالح عملية اندماجهم في مجتمعهم الجديد. ومن ثم فقد كان من الضروري العمل وفقا لبرنامج يشجع بدوره المهاجرين على التكيف مع مجتمعهم، فتم العمل من أجل القضاء على احساسهم بالرفض من قبل الآخر، والقضاء على آرائهم وأفكارهم، ومشاعرهم العدائية، كما تم العمل على تحديد هويتهم، وعلى تقديمهم للحياة في اسرائيل وهذا من خلال اصطحابهم في جولات الى المؤسسات الاجتماعية والسلطوية في اسرائيل. وقد تم بفضل هذه الخطة التي تم اتباعها مع كافة المهاجرين القضاء على حالة التوتر التي خيمت على علاقات الدارسين الاسرائيليين بالدارسين القادمين من اثيوبيا.

اشكالية الخريجين

كان المهاجرون يواجهون فور انتهاء النورات الدراسية التي كانوا يلتحقون بها في إطار وحدة هجرة الشبيبة العديد من المشكلات والقضايا، وكانت هذه المشكلات تواجه المهاجرين الذين ليست لهم أية عائلات في اسرائيل تستطيع أن توفر لهم الدعم الاجتماعى والاقتصادى، ومن هنا فقد حاولت وحدة

للدراستات المكثفة، وهذا بفضل الدعم المالى الذى قدمته وحدة هجرة الشبيبة بالتعاون مع وزارة التعليم، وقد انتهى الدارسون خلال هذا الصيف الدورات التى التحقوا بها، ومن الواضح أن المعدلات التى حصلوا عليها فى الاختبارات التى عقدت لهم تشير الى مدى نجاح هذا المشروع، كما أنه قد حدث ارتفاع ملحوظ فى عدد المهاجرين الاثيوبيين الحاصلين على شهادات تخرج من هذه الدورات.

وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى أن معظم الآباء يحرصون على إرسال ابنائهم الى مؤسسات التعليم الدينى الرسمى، وليس الى المؤسسات التعليمية الدنيوية رغبة منهم فى الحفاظ على التقاليد اليهودية. وبالرغم من أن عملية استيعاب المهاجرين تشكل تحديا بالغ الصعوبة إلا أن المنجزات التى تحققت فى هذا المجال تدعو الى الفخر والاعتزاز، ويعود الفضل فى هذا الأمر الى قرى الشباب الدينى التى لعبت دورا مركزيا فى هذه المهمة التى لم تنته بعد.

وثلاثمائة دارس، وكانت أعمار هؤلاء تتراوح بين الثانية عشرة والسابعة عشرة. ومن الملاحظ أن ادارة وحدة هجرة الشبيبة قررت فيما بعد ألا يتم السماح لمن تتراوح اعمارهم بين الثانية عشر والثالثة عشرة بالالتحاق بمؤسساتها، وأن يتم الالتحاق بها بدءا من سن الرابعة عشرة. وكان الغرض من اتخاذ هذا القرار وثيق الصلة بالرغبة فى تقوية أواصر العلاقة بين الطفل وبين أسرته وطاقفته، وعدم العمل على انتزاع الطفل من بيئته الطبيعية.

وقد بادرت وحدة هجرة الشبيبة بالعمل على الارتقاء بمستوى المهاجرين، وتعليمهم أسس القراءة والكتابة والرياضيات، ومن ثم فقد أقامت هذه الحركة مركزا للارتقاء بمستوى الدراسة فى داخل مركز «خوفيم» المخصص لاستيعاب المهاجرين، وقد تم نقل هذا المركز الى موشاف «سادية يعقوب» بعد أن تم إغلاق مركز خوفيم.

وقد التحق المئات من الدارسين بالمشروع المخصص

هتسوفيه
١٩٩٥/١٠/١

رابين ينتقد يهود الولايات المتحدة الامريكية

ولم تكن هذه هى المرة الاولى التى يوجه رابين فيها النقد ليهود الشتات، فقد انتقد رابين من قبل الحاخامات اليهود بالولايات المتحدة الامريكية لتدخلهم فى شئون اسرائيل الداخلية، كما أنه انتقد أيضا قادة المنظمات اليهودية بأوروبا وافريقيا وأستراليا بسبب الخطابات التى بعثوا بها اليه، والتى أعربوا من خلالها عن معارضتهم للإنسحاب الاسرائيلى من اجزاء ضخمة من أرض اسرائيل، ونقلها الى ياسر عرفات.

ومن الواضح ان رابين ليس مستعدا لتقبل النقد، وكما يبدو فهو

وجه رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين خلال الأيام القليلة الماضية انتقادات حادة لقادة الطائفة اليهودية الامريكية، فقال انهم ينشغلون بقضايا هامشية مثل تلك الخاصة بالخليل بدلا من التفكير على نحو جاد فى مواضيع أكثر أهمية مثل موضوع الهجرة الى اسرائيل. وقد أدلى رابين بهذا الرأى عند تعقيبه على الانتقادات التى وجهها يهود الولايات المتحدة الامريكية لحكومته بسبب توقيعها على اتفاقية أوسلو «ب» التى تنطوى على مخاطر عديدة تهدد شعب اسرائيل والدولة.

الاسرائيلية المتعاقبة حرصت دائما على اقامة علاقات وثيقة للغاية بيهود الشتات، وكثيرا ما استعانت بهم في صراعاتها السياسية على الساحة الدولية.

ولم يخيب يهود الشتات آمال اسرائيل قط، بل عملوا دائما على مساندة اسرائيل، ومن ثم فمن الغريب حقا أن يستخف رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بيهود الشتات، ويصادر حقهم في التعبير عن آرائهم خاصة فيما يتعلق بمدينة الخليل التي تعد بمثابة مدينة الآباء، وسائر الاماكن المقدسة في يهودا والسامرة مثل بيت لحم والخليل ونابلس، تلك الاماكن التي لها مكانة دينية خاصة في نفوس شعب اسرائيل. سواء في الوطن او في الشتات فهناك نصيب لكل يهودي بالشتات في أرض اسرائيل، ومن ثم فليس من الممكن مصادرة حقهم في الاعراب عن آرائهم بمصير ومستقبل وسلامة أراضيهم.

ومن المؤسف حقا أن يصير رابين على تجاهل رأي غالبية الشعب، وأن يصير على فرض رأيه على الآخرين وعلى نحو يخالف الاصول والقواعد البرلمانية، ويتبع رابين هذا النهج نظرا لأن سياسته لا تحظى بالتأييد الكافي خاصة في تلك المواضع التي تمس أرض اسرائيل.

ويتضح من كل ماتقدم أنه ليس من الممكن أن نثق في هذه الحكومة لاسيما، أن سياستها ومواقفها لا تمثل رأي غالبية الشعب اليهودي. ويمكننا تصور أن رئيس الوزراء رابين أحس بحقيقة هذا الأمر عند مجيئه الى واشنطن للتوقيع على وثيقة الاستسلام لياسر عرفات فقد وقفت أعداد كبيرة من يهود الولايات المتحدة عند مداخل البيت الأبيض معلنة احتجاجها على توقيع رابين على هذا الاتفاق.

وبالرغم من كل هذه الاحتجاجات لم يتحرك رابين، فمن المؤكد أنه أحس أن غالبية اليهود سواء في اسرائيل أو في اوساط يهود الشتات لا تؤيد سياسته الاستسلامية، بل وتعارض الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن المؤكد ان الانتقادات التي وجهها رابين لليهود الأمريكيين لن تتيح له استرداد ثقة الطائفة اليهودية بالولايات المتحدة التي تعد بمثابة أكبر طائفة يهودية في الشتات، وقد حانت اللحظة التي يتعين فيها على رابين ألا يتجاهل رأي الغالبية اليهودية.

يعتمد على رؤية فحسب أو على هؤلاء الذين تضامنوا معه بعد انتخابات الكنيست وخاصة أعضاء كتلة ميرتس، ولا يدل هذا النهج الذي يحرص رابين على تبنيه على تحليله بالحكمة، ومن المؤسف حقا أنه يتجاهل آراء الآخرين فبدلا من الاستمتاع لآراء غالبية شعب اسرائيل سواء في الوطن أو في الشتات فإنه يكتفى باتخاذ قرارات لا تتناقض مع رغبة الشعب فحسب وإنما تتناقض أيضا مع مصالح اسرائيل القومية والأمنية.

ويتجاهل رئيس الوزراء أيضا حقيقة أن تقييم الزعماء يعتمد في المقام الاول على مدى مقدرتهم على تفهم الواقع وليس على مدى تسرعهم في اتخاذ القرارات، وفي واقع الأمر فإن القرارات التي يتخذها رابين تتسم بالتهور، كما أنه لا يتوقف عن انتقاد كل من يتعرض لما يتخذه من قرارات.

وفي الوقت الذي يقوم فيه رابين بتوجيه انتقادات حادة لقادة الطائفة اليهودية في أمريكا التي تعد بمثابة أكبر طائفة يهودية في الشتات فإنه يحاول في نفس الوقت اقناع رئيس الدولة عزرا وايزمان باصدار عفو عام من بعض الفتيات الفلسطينيات اللاتي تلطخت ايديهن بدماء اليهود، بل ويشير ضمنا الى أن عدم الاسراع في اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين قد يمس بفرص اطلاق سراح جوناثان بولارد.

وتجدر الإشارة هنا الى أنه ليست هناك أية صلة بين مسألة اصدار عفو عام عن المعتقلات الفلسطينيات وبين إطلاق سراح بولارد فقد ذكر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون خلال الحديث الخاص الذي أدلى به للتلفزيون الاسرائيلي ان قضية بولارد ستبحث باديء ذي بدء في اطار احدي اللجان الحكومية، وأنه سيقدر على ضوء التوصية التي ستقدم له مسألة العفو عن بولارد.

ومن ثم فإن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لا يربط بين إطلاق سراح بولارد وبين إطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات، ومع هذا فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي لا يجد غضاضة في توجيه النقد لرئيس الدولة عزرا وايزمان لعدم تسرعه في إطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات.

وتثير مواقف وتصرفات رابين احساسا عارما بالدهشة خاصة في اوساط الشعب اليهودي، وليس سرا أن كافة الحكومات

استطلاع رأى

يديعوت احرونوت
١٩٩٥/١٠/٣

ج رابين ٤٢٪ نتانيا هو ٤٢٪ ممتنعون ١٦٪
س لو تنافس على منصب رئيس الوزراء كل من رابين
ونتانيا هو وايتان ليفي
ج رابين ٣٩٪ نتانيا هو ٣٢٪ ايتان ١١٪ ليفي ٦٪ ممتنعون
١٢٪
س لو اجريت الانتخابات التشريعية الآن - كيف ستكون
النتائج؟

تهتم الساحة السياسية والاسرائيلية، مع قرب الانتخابات
البرلمانية العامة في نوفمبر ١٩٩٦، باستطلاعات الرأى
العام والتي تظهر تفصيلات قطاعات هذا الرأى بخصوص
الاحزاب السياسية ووقادتها تبعا لمواقفهم من القضايا
المطروحة على هذه الساحة.
س لو اجريت اليوم انتخابات رئاسة الحكومة بين اسحاق
رابين وبنيامين نتانيا هو - كيف ستكون النتيجة؟

هذا الاستطلاع للرأى
الذى عقد فى نهاية
الاسبوع الماضى شمل
٥٠٢ شخصا، يمثلون
عينه من كافة طبقات
السكان البالغين
،أقصى حد فى خطأ
المسئله ٤٪ تم تحت
اشراف الدكتور منيا
تسمخ.

اسم الحزب	عدد المقاعد في الكنيست الحالي	التوقعات
العمل	٤٤	٣٧
الليكود	٣٢	٣٧
ميرتس	١٢	٨
تسومت	٨	٦
مولديت	٣	٢
المفدال	٦	٦
يهودا هاتوراه	٤	٤
شاس	٦	٤
حدش مدع	٥	٦
دافيد ليفي	—	٥
هورخ هشلشيت	—	٣
قائمة المهاجرين	—	٢
المجموع	١٢٠	١٢٠

حرب اكتوبر ومسيرات السلام

هتسوفيه
١٩٩٥/١٠/٣

٣

آراء في

عملية

التسوية

بدأت مسيرة السلام العربية الاسرائيلية عقب حرب يوم الغفران، فلقد بدأت المسيرات السياسية في المنطقة بعد إسدال الستار على هذه الحرب إذ أتضح للعرب مع إنتهاء هذه الحرب وبالرغم من كل المزايا التي توافرت لهم بما فيها عامل المفاجأة، أنه ليس بوسعهم القضاء على دولة اسرائيل. وبالرغم من أن النصر العسكري كان حليف اسرائيل في هذه الحرب الا أنها لم تجد أية مزايا سياسية من هذه الحرب. وحينما قرر الرئيس المصري السابق أنور السادات خوض غمار هذه الحرب فقد كان الغرض منها كسر حالة الجمود السياسي والعسكري، ونجح السادات حقا في تحقيق هذا الهدف، واستمر في تطوير استراتيجيته السياسية التي مكنته في البداية من التوصل الى اتفاقية مرحلية في سيناء، كما مكنته استراتيجيته في نهاية الامر من التوصل الى اتفاقية سلام مع اسرائيل، هذه الاتفاقية التي اتاحت له استرداد شبه جزيرة سيناء.

وتكمن جذور حرب يوم الغفران في نتائج حرب الأيام الستة التي انتهت بهزيمة مدوية لم تغب عن أعين الزعماء العرب، وحينما تبني السادات استراتيجيته بعيدة المدى الهادفة الى استرداد سيناء وسائر الاراضي التي فقدتها العرب فقد حرص السادات على الدمج بين المسيرة السياسية والعسكرية، وتوصل السادات الى قناعة مفادها أن رد الفعل الذي ستتخذه اسرائيل على أي هجوم ستشنه مصر وبغض النظر عن حجمه سيكون كاسحا، ومن ثم لم يتبق امام مصر أي خيار آخر سوى شن هجوم ضخم للغاية.

وفيما يتعلق بالطرف الاسرائيلي فقد أمنت قيادات الحكومة والجيش الاسرائيلي طيلة الوقت أنه من الوارد أن تتعرض اسرائيل الى هجوم ضخم من الضفة الأخرى للقناة، ومع هذا فقد افترضت القيادة على ضوء الدروس المستفادة من حرب ١٩٦٧، أن مصر لن تشن حربا جديدة إلا بعد أن تشعر أنه بمقدورها قصف المطارات الاسرائيلية، وتهميش دور سلاح الطيران الاسرائيلي. كما تصور جهاز المخابرات العسكرية الاسرائيلية ان مصر لن تشن الحرب قبل حلول عام ١٩٧٥. أما السادات فقد توصل الى قناعة مفادها انه لم يعد بوسعه الانتظار لتفاقم المشكلات السياسية بالداخل، ومن ثم فقد بحث عن حل آخر. وقد اقترح السوفيت على مصر في هذا الحين تشييد واحد من أضخم حوايط الصواريخ في العالم يغطي منطقة قناة السويس، وحينما قام السوفيت بتزويد مصر بكل ماتشاء من صواريخ، قرر السادات خوض الحرب، كما

٣١

الحرب فى أى مرة من هذه المرات، قام الجيش الاسرائيلى منذ عام ١٩٧١ بحشد قوات الاحتياط استعدادا للحرب، ومع هذا فقد اتضح فيما بعد أن كل هذه المناورات كانت جزءا من عملية الخداع المصرية السورية.

وقد عقلت المخابرات الاسرائيلية على كل الاستعدادات التى كان يقوم بها الجيش المصرى بقولها إن احتمالات نشوب الحرب ضئيلة، ولم تهتم المخابرات بشكل كاف بدراسة التقارير والأنباء الواردة من مواقع الجيش الاسرائيلى على جبهة قناة السويس والتى كانت تؤكد على أن هناك استعدادات مكثفة للحرب، ولم تر المخابرات أن التحركات التى تتم على الجبهتين المصرية والسورية تدل على أن الطرفين يستعدان للحرب، ويتحمل مسؤولية هذا الخطأ كل العاملين فى أجهزة المخابرات، والمسؤولين عن اتخاذ القرار.

كان للدور السوفيتى فى التخطيط للحرب صلة وثيقة بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى، فقد عمل السوفيت فى إطار هذه الحرب على فتح نيرانهم على كل أماكن نفوذ الغرب، وازعاج الأمريكيين، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية دفعا لاحترام مكانة الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى، وإشراكه فى النشاط السياسى فى العالم وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط. وقد وصل الى القاهرة قبل الحرب وفد سوفيتى رفيع المستوى للمشاركة فى الاعداد للحرب، وأرسل الاتحاد السوفيتى الى مصر فى نفس الحين صواريخ «سكاد» التى كانت أول صواريخ سكاد تصل الى مصر، وأسهم هذا العامل الأخير فى حسم الكفة وتشجيع السادات على خوض الحرب، وبدأ السوفيت فى مرحلة لاحقة تزويد سوريا بصواريخ «سام» فزودوها بخمسين بطارية صواريخ من طراز «سام» للدفاع عن مداخل دمشق. وفى حقيقة الأمر فلم يكن من الممكن نشوب حرب يوم الغفران دون الدعم السوفيتى. ولقد كانت أهداف هذه الحرب محدودة من الناحية العسكرية إذ وضع العرب نصب أعينهم أهدافا سياسية محددة، فقد وصل السادات الى قناعة بأن الحرب تعد مسألة حيوية للتقدم على درب المسيرة السياسية، وحينما شن السادات هذه الحرب وضع نصب عينيه هدف القضاء على العقيدة العسكرية الاسرائيلية ومن ثم فقد قرر شن عملية عسكرية تسفر عن إنزال خسائر ضخمة بإسرائيل، وتؤثر على نحو مباشر على روح الشعب. أما الهدف السياسى الذى سعت

أنه اقنع الرئيس السورى حافظ الأسد بالمشاركة فى التخطيط للحرب، وقام المصريون بحملة خداع ذات دقة متناهية، وفشلت المخابرات الاسرائيلية فى المقابل فشلا ذريعا نظرا لتمسكها بفكرة أنه ليس بمقدور الجيش المصرى خوض الحرب، وأن كل المناورات العسكرية التى يجريها الجيش المصرى ليست سوى جزء من تدريباته المعتادة.

وفى ظل هذا الاحساس الغامر بالنشوة والارتياح، تجاهلت أجهزة المخابرات الاسرائيلية كل الشواهد والأدلة التى كانت توحى باستعداد الطرف العربى للحرب. وحينما تواترت الأنباء عن استعداد الجيش المصرى للحرب، عكف وزير الدفاع الاسرائيلى موشيه دايان، ورئيس الأركان العامة ديفيد اليغاز على دراسة مسألة تجنيد قوات الاحتياط، واقترح اليغاز خلال هذه الجلسة قيام سلاح الطيران الاسرائيلى بشن هجوم جوى مضاد، إلا أن دايان رفض الأخذ بهذا الاقتراح، وسمح بتجنيد مالايزيد عن خمسين ألف جندي، أما رئيسة الوزراء الاسرائيلية فقد وافقت بعد تسوية مع ديان على تجنيد مائة ألف جندي. وقد عقدت هذه الجلسة فى الفترة التى كانت تقف فيها القوات المصرية والسورية على أهبة الاستعداد للهجوم.

وحينما عقدت الحكومة الاسرائيلية جلستها فى تمام الثانية ظهرا من يوم السادس من أكتوبر وصل نبأ عاجل علم منه الحاضرون أن الحرب قد نشبت بالفعل. وحقيقة الأمر أن نشوب الحرب فى يوم الغفران الذى يعد عطلة للاسرائيليين أسهم كثيرا فى نجاح عملية تجنيد قوات الاحتياط إذ كان غالبية الاسرائيليين متجمعين فى المعابد أو فى المنازل، ومن ثم فقد أسرع جنود الاحتياط من المعابد متوجهين الى نقاط ومراكز التجمع، وخيم على الجميع آنذاك شعور بأن إسرائيل تقا تل معركة حياة أو موت.

فشل المخابرات

وبالرغم من أنه قد عرف عن جهاز المخابرات مقدرة فائقة على رصد التطورات فى العالم العربى، إلا أنه قد فشل فشلا ذريعا فى معرفة موعد نشوب حرب يوم الغفران. وكان جهاز المخابرات الاسرائيلى قد رصد عقب تولى السادات مقاليد السلطة أربع فترات من التصعيد العسكرى تم خلالها حشد القوات بشكل مكثف، وكانت كل فترة من هذه الفترات تتسم برفع درجة الاستعداد الى أقصى درجاتها، ومع هذا فلم تنشب

هذا الحين مركزية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المسيرة، ومن ثم فقد أجرى اتصالات مباشرة بواشنطن التي تمكنت من الحصول على بعض التنازلات العسكرية من إسرائيل. وكان هذا الوضع بمثابة بداية التطورات السياسية التي حدثت فيما بعد والتي منحت مصر فيما بعد مكانة مميزة في المخطط الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط.

ولقد تمثلت النتيجة الفعلية لحرب يوم الغفران في التوصل إلى اتفاقية فصل القوات بين كل من مصر وسوريا وبين إسرائيل، وفي التوصل إلى الاتفاقية المرحلية في سيناء التي توصلت إليها مصر وإسرائيل في شهر سبتمبر عام ١٩٧٥. ولقد تناول الاتفاق المرحلي انسحاب إسرائيل حتى ممرات متلا والجدي، وإقامة هيئة رقابة الكترونية في سيناء تحت إشراف أمريكي، وإعادة حقول النفط في أبورديس إلى مصر. ولقد فتحت قناة السويس أمام حركة الملاحة من وإلى إسرائيل. وأسفرت هذه التطورات عن قيام السادات بزيارته التاريخية إلى القدس عام ١٩٧٧، تلك الزيارة التي كانت من بين نتائجها التوصل إلى أول اتفاقية سلام بين إسرائيل وبين دولة عربية. ولاشك أن حرب يوم الغفران ستشغل مكانة مركزية بوصفها حرب ذات دلالات تاريخية ضخمة فقد فتحت هذه الحرب عهداً جديداً في تاريخ المواجهة العسكرية.

وإذا يتسأل المرء عما إذا كانت هناك صلة بين حرب يوم الغفران وبين الأحداث التي تشهدها المنطقة حالياً، فإن هذه القضية مازالت محل خلاف. ومع هذا فإنه لا شك في أن هذه الحرب كسرت حالة الجمود السياسي، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل. وبالرغم من أن العالم العربي أدان هذا الاتفاق إلا أنه أصبح حقيقة لا مفر من تجاهلها، ومع هذا فلم يقتنع العرب بالسلام إلا بعد أن وقعت العديد من الأحداث الدرامية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج. ولقد كانت هذه الأحداث بمثابة القوة المحركة التي دفعت العرب لاستنتاج أن الحروب لن تحقق أهدافهم. ومع هذا فمن الملاحظ أنه في الوقت الذي حظي فيه اتفاق السلام المصري الإسرائيلي بقبول كل الشعب فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية أثار خلافات عديدة في أوساط الإسرائيليين.

مصر وسوريا إلى تحقيقه فقد تمثل في إنزال ضربتين موجعتين بإسرائيل لكسر حالة الجمود السياسي التي عمت المنطقة منذ وقف إطلاق النار في شهر أغسطس عام ١٩٧٠. ولقد كان من المتصور أن تمثل هذه الضربات ستجبر القوى العظمى على الضغط على إسرائيل للعودة إلى حدود ١٩٦٧، ودون أن يفرض على أية دولة عربية التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. ولقد كان الغرض من هذه الحرب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء أي إلى ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.

ولقد رأت إسرائيل منذ بدء القتال أن نشوب الحرب سيمنح العرب العديد من المزايا السياسية، ومن ثم فقد كان من الضروري أن تبذل إسرائيل كل ما في وسعها لمنع العرب من تحقيق أي تفوق عسكري في المراحل الأولى من القتال. وفي حقيقة الأمر فقد كان النجاح العسكري الضخم الذي أحرزه العرب في البداية بمثابة مفاجأة استراتيجية وتكتيكية ضخمة، ولقد كان هذا النجاح نتيجة للأخطاء التي ارتكبها جهاز المخابرات الإسرائيلي والقيادة السياسية والعسكرية. ولقد أحرز العرب هذا النجاح بفضل حملة التضليل الضخمة التي نفذوها قبل حرب أكتوبر، والتي تعد واحدة من أبرز حملات التضليل التي تم تنظيمها في التاريخ العسكري.

ومع هذا فقد كان للتحويل الاستراتيجي الذي أحدثه الجيش الإسرائيلي على جبهتي القتال المصرية والسورية دور ضخم في المعركة، مما اضطر السادات لطلب وقف إطلاق النار، وقد جاء في الخطاب الذي بعثه السادات إلى الأسد «لا أستطيع تحمل مسئولية تدمير قواتنا المسلحة مرة أخرى، لقد أخبرت الاتحاد السوفيتي بأنني على استعداد لقبول وقف إطلاق النار. إن قلبي ينزف دماً حينما أطلعك على هذه الأمور، ولكنني أشعر أن منصبي يلزمني باتخاذ هذا القرار».

المسيرة السياسية

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي الذي ساند العرب في هذه الحرب لتحقيق بعض المكاسب السياسية في حربه الباردة مع الغرب، فإنه لم ينتصر في هذه الحرب إذ انتقل «مفتاح» وقف الحرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما اضطر الروس لدعوة وزير الخارجية الأمريكي د. هنري كيسنجر إلى موسكو في الحادي والعشرين من شهر أكتوبر لصياغة تفاصيل وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل. وأدرك الرئيس المصري السادات في

معاريف

٩٥/١٠/٢

مائير ياعيل

قلنا لكم ذلك.. فى عام ١٩٦٧

غزة، بهدف اعدادهم لكيان مستقل قوميا فى هذه المناطق عن طريق تسمية دولة فلسطينية مستقلة تماما ومنزوعة السلاح بجوار اسرائيل، أو فى اطار فيدرالى أو كونفدرالى مع المملكة الاردنية، ومن أجل ذلك فنحن مستعدون للخروج من الضفة والقطاع طبقا لجدول زمنى متفق عليه، بعد التوقيع على معاهدة سلام واضحة المعالم بين الاردن - فلسطين - واسرائيل. فالاستخدام السياسى الناجح للمناطق التى احتلناها هو مقايضتها بالسلام ونزع السلاح منها، ويجب ان يعرف العالم العربى والنولى اننا لن نعمل بأى حال من الاحوال على ضمها، لكننا سنقاتل بشراسة كل من يدفعنا الى مواجهته بالقوة لخراجنا من المناطق التى بحوزتنا، أن هذه المناطق هى الكارت الوحيد فى ايدينا لكى نؤثر على العرب ونضغط عليهم ليعترفوا باسرائيل واقرار سلام معها.

لم يجادلنى ايجتال ألون ولم يطرح أى وجهة نظر سياسية أخرى تختلف أو تتفق مع ماقلت. فقط رشقنى بنظرات مليئة بالشفقة تتم بشكل واضح عما كان يفكر فيه.. (لقد فقد مائيركا اتزانة فى حرب الأيام الست). عندئذ شعرت بالخجل يعترينى، وقررت بينى وبين نفسى، انه إن أجلا أو عاجلا سأحاول ان اقفز الى الحياة السياسية، حتى ادفع الى الامام معسكر السلام الاسرائيلى.

وبعد وقت قصير علمت أن حكومة الليكود الوطنية الاسرائيلية نقلت اقتراحا سوريا يتشابه مع أفكارى - الى حكومتى مصر وسوريا فقط ولم تتلق منهما ردا، وبعد ستة أشهر سحبت حكومتنا عرضها - ولكن لم تحاول أية حكومة اسرائيلية حتى اليوم، أن تقدم عرضا مشابها الى الفلسطينيين. وفى هذا المقام اتخذت حكوماتنا سياسة ضم مريضة سياسياً واستيطانياً الى الحد الذى لم تميز فيه بين عروض السلام التى قدمت لها بواسطة دوائر فلسطينية بتأييد اردنى خلال ١٩٦٧. وفيما بعد لم تع أيضا دلالات السلام التى طرحها الرئيس الجديد انور السادات عام ١٩٧٠. فقد عارض ايجتال ألون وجولد مائير اتفاق كامب دافيد أيضا عام ١٩٧٧، بعد حرب يوم الغفران.

انها شهادة أمام التاريخ، لو كانت حكومات اسرائيل استمعت لأرائنا، لكنا قد حققنا سلاماً مع مصر، والاردن والفلسطينيين قبل ١٩٧٢، وكانت سوريا انعزلت حينذاك، ومنعنا بذلك حرب يوم الغفران، واقتربنا جدا فى سلام مع سوريا قبل حرب الخليج، ومنعنا حماقة الحرب فى لبنان عام ١٩٨٢. من الواضح اننا لسنا سذجاً الى هذه الدرجة! ومن الواجب أن نتذكر ذلك جيداً عندما نحاسب انفسنا فى يوم الغفران عام ١٩٩٥.

كنت قد اشتركت فى حرب الايام الستة فى شبه جزيرة سيناء كرجل عسكري نظامى. وانتهت الحرب، كما هو معروف، فى ١٩٦٧/٦/١١. وفى الاسبوع الثالث من يونيو عدت من سيناء، وعلى مدى عشرة أيام تجولت فى أنحاء الضفة الغربية التى احتلها جيش الدفاع الاسرائيلى (جيل الخليل، القدس الشرقية، شمال البحر الميت، بقاع الاردن، رام الله، نابلس وجنين). بعد ذلك قضيت فى هضبة الجولان يومين أو ثلاثة. وفى كل مكان تقريبا رافقنى اصدقاء ورفاق، شاركوا فى المعارك المختلفة وكانوا يقصون بعضاً من تضحياتهم، فى محاولات أولى لاستخلاص الدروس ورجعت الى منزلى فى نهاية يونيو، مفعماً بالمشاعر والافكار، سواء العسكرية منها أو تلك المتعلقة بالآثار السياسية لانتصارنا العسكرى.

وفى لحظة تاريخية قررت أنه يجب «أن افتح قلبى لشخص ما». لقد كنت ضابطاً نظامياً ولم يكن باستطاعتى أن اعلن عن رأى السياسى فى وسائل الاعلام. لذلك وقع اختيارى على عضو الحكومة الذى كان قريباً جداً الى نفسى، وكانت تجمع بيننا صداقة كبيرة، انه ايجتال ألون - قائد البلماح سابقاً - اتصلت به فى مكتبه، وكان اللقاء بيننا بعد يومين، استغرق ساعتين. ما الذى يؤرقك (مائيركا)؟ سألنى ايجتال ألون. أجبتة: قائلاً اننى اخشى ان يصيبنا العمى السياسى فى أعقاب الانتصار العسكرى الساحق. لقد احتلنا كل شبه جزيرة سيناء، هضبة الجولان، قطاع غزة وكل الضفة الغربية وانى استشعر فى الاجواء سكرة الانتصار وشهوة اقامة امبراطورية صغيرة لدولة اسرائيل الكبرى. وأعتقد أن هذه الشهوة هى وهم غير واقعى وغير اخلاقى. وبدلاً من ان نحلم بضم الاراضى، علينا أن نعلن على الملأ أنه رغم أن المناطق التى احتلناها تعتبر جزءاً من دولة اسرائيل التاريخية. فاننا لانعترز ضمها الى دولة اسرائيل. واننا مستعدون لخلائها جميعاً، مقابل سلام كامل وملزم مع جيراننا العرب ومقابل التجريد العسكرى التام للمناطق المتروكة من كافة القوات العسكرية عربية واسرائيلية.

وبدون تفاصيل فاننا مستعدون للخروج من سيناء مقابل سلام كامل مع مصر مع نزع عسكرى تام فى سيناء، كما اننا مستعدون لاخلاء هضبة الجولان فى مقابل سلام مع سوريا ونزع عسكرى للهضبة من الطرفين، ونحن مستعدون لتمكين الفلسطينيين من البدء الفورى فى نشاطهم السياسى فى الضفة الغربية وقطاع

معاريف
١٩٩٥/٩/٢٤

موشيه زوندر

العملية التي لم تتم

الزمان: أواخر ١٩٧٣ المكان: مبنى سرى داخل حظيرة الهدف: التدريب على تخليص الأسرى
الاسرائيليين من سجن العباسية بالقاهرة العقل المدبر: إبراهيم أرنون القائد: يوني نتانياهو.

عندما تم استدعاؤه في يونيو ١٩٧٣ لحضور اجتماع في إحدى ضواحي تل أبيب، لم يكن ميخال أهرونسون يعرف ماذا يريدون منه. كان حينئذ جندياً شاباً في كتيبة قيادة الأركان العامة، حيث لم يكن قد قضى سوى ثمانية أشهر فقط بالخدمة، ويتذكر قائلا: وصلت صباحاً وانتظرت، بعد فترة دعوني لدخول الحجرة. كان يقف هناك إيهود باراك الذي زجرني قائلاً: (يا جندي اخرج فوراً.. وادخل كجندي) وخرجت، أدخلت السترة في البنطلون، وأعدت ترتيب هينتي، وسويت البيرييه. دخلت وأديت التحية العسكرية. سألني إيهود إذا ما كنت أعرف أحداً من الموجودين. إلى جواره كان يجلس يوني نتانياهو.. هما فقط من تعرفت عليهما من الوحدة. كان يجلس معهما أيضاً عدة أشخاص، معظمهم مدنيون. وعندما قلت أنني لأعرف غيرهما في الحجرة، ضحكوا جميعاً، لأنه كان يجلس بينهم مؤسس الوحدة إبراهيم أرنون. كنت قد سمعت عنه لكنني لم أراه من قبل. وبعد العديد من الأسئلة قالوا: نريدك في مهمة محددة، وطلبوا مني أن أتفرغ لهذا الموضوع طوال ثلاثة شهور. ثم أعود بعد ذلك إلى مكاني في الوحدة، فوافقت.

«لم يكن الأمر واضحاً تماماً بالنسبة لي. وفي نهاية المقابلة طلبوا مني العودة إلى وحدتي. وعندما يصبح الموضوع جاهزاً سيتصلون بي. وواصلت تدريباتي إلى أن استدعاني عميرام لفين الذي كان نائب قائد الوحدة آنذاك. وأمرني بجمع متعلقاتي والتوجه إلى شرطة الخيالة».

في أحد الأيام الأولى من سبتمبر ١٩٧٣ وصل أهرونسون إلى شرطة الخيالة، والتقى هناك بداني أفنون الذي كان يعرفه جيداً. وتعرف الاثنان على جندي ثالث، وكان هناك جنود آخرون بالمكان. وجميع الجنود الذين تجمعوا في شرطة الخيالة كانوا قد اجتازوا المقابلة السرية في إحدى ضواحي تل أبيب. وكان واضحاً أن الموضوع لم ينضج بعد.

وفي هذا الصباح وصل إلى شرطة الخيالة أوران موسى، الذي كان آنذاك جندياً عمره ٢٢ سنة في الوحدة ٧٠٧ بسلاح البحرية. كان مضطرباً، يذكر: «لقد اعتادوا في شرطة الخيالة أن يقوموا بأعداد الفرق الخاصة. إنه أمر قاس، فهم يأخذونك ويحبسونك ويضربونك. لقد اجتزت هذه الدورة هناك، واعتقدنا أنهم استدعونا من أجل ذلك فقط».

وتم تقسيمهم في اليوم الأول في حجرات، كل اثنين أو ثلاثة في حجرة وبدأ يتعرف كل مقاتل على الآخر. يقول موسى: «وفي مستودع المعدات وزعوا علينا أسلحة جديدة تماماً، وحديثاً الانتاج، وبعد وجبة العشاء أدخلونا إحدى القاعات».

ثم قالوا لنا «عليكم الاصغاء والانتباه جيداً، فريش قيادة الأركان العامة سيأتي ليلقي عليكم بعض الكلمات». كان رئيس الأركان آنذاك هو دافيد بن اليعازر. ويقول موسى: «كنا طوال هذا اليوم في حالة من الغموض والقلق التام. وفجأة وصل رئيس قيادة الأركان العامة. تحدث إلينا في سبع دقائق حول المهمة المثيرة التي سنقوم بها، وحول التدريبات الشاقة التي علينا أن نجتازها، وأهمية السرية التامة التي يجب أن تحيط بهذا الأمر».

دان أفيدان. ابن شمعون أفيدان، قائد كتيبة في حرب التحرير، سقط في أسر المصريين في ١٤ ديسمبر ٦٩، فقد وقع في فخ نصبه المصريون على الجانب الشرقي من قناة السويس، وكان معه، يهوشع لفين الذي قتل أثناء المواجهة، والسائق جرشون مندوفيتش الذي فارق الحياة بعد ثلاثة أيام من إصابته. وقد أخذ أفيدان في الأسر وهو مصاب إصابة شديدة في ساقيه.

وبعد أقل من شهرين، في فبراير ١٩٧٠، سقط في أيدي المصريين أفينوعم كلدس طيار الميراج الذي قفز من طائرته بعد إصابته في معركة جوية فوق منطقة مصرية.

وبعد يومين فقط، في ١١ فبراير، سقط في أسر المصريين اثنان من عمال التموين والامداد هما موطى كوهين وموطى بفلر، وذلك في هجوم مصري على الجانب الاسرائيلي أثناء مرور سرية التموين والامداد. وبعد مرور

شهرين ونصف، في ٢٠ مايو، وقع في اسر المصريين المظليين دفيد ليفي ويائير دوري. فقد هوجمت قافلتهمما بكمين مصري تسلل الى الضفة الشرقية للقناة. واصيب دوري بشدة من الشظايا المتطايرة، وفقد احدى عينيه ويده اليمنى.

انها ايام حرب الاستنزاف، حيث كانت طائرات سلاح الجو الفانتوم تثير الرعب في مدن القناة والخطوط الخلفية المصرية وقد ساعد الاتحاد السوفيتي مصر بنصب قواعد صواريخ مضادة لطائرات سلاح الجو. وفي ٢٠ يونيو ٧٠ أصيبت الطائرة الفانتوم الخاصة بالطيار رامي هريز والملاح أيل احيفار في ظهره وتلقى ضربات قاتلة من المصريين عندما وقع في الاسر ودخل مستشفى بالقاهرة حيث ظل فاقد النطق.

وفي نفس اليوم اصابت بطاريات الصواريخ المصرية طائرة الطيار يتحساف بير والملاح دفيد يائير. قفز بير وتم اسره بينما كان يعاني حروقا شديدة. أما يائير فسقط بالمظلة في ارض مصرية دون ان يتبين ذلك، وتم انقاذه خلال عملية عسيرة بواسطة هليكوبتر قادها عقيد (احتياط) نحميا دجن. وفي ٥ يوليو اصيبت طائرة فانتوم للطيار عاموس زمير والملاح عاموس لفيطوف، ووقع الاثنان بالاسر وفي يوم السبت ١٨ يوليو، اصيبت الطائرة الفانتوم الى كانت تقل قائد سرب الفانتوم شموئيل حيتس، والملاح الكبير للسرب مناحم عيني، وقد ترك عيني الطائرة في اللحظة الاخيرة، واصيب في يده وساقه وادخل المستشفى بالقاهرة. الطائرة تحطمت وقتل حيتس، غير ان اسباب موته الحقيقية غير معروفة حتى اليوم.

ومر الاسرى بفترة تحقيق وتعذيب قاسية، وبعد فترة عزل استمرت حتى نهاية ١٩٧٠. تم انزالهم بسجن العباسية في القاهرة، وبعد سنة أخرى سمح لهم بالتجول طوال النهار في فناء السجن المحاط بسور عالي ومراقب مراقبة دائمة.

وفي كتابها الشيق، «بعيدا عن العصفير» قدمت عميا ليفلينغ، وصفا لفترة الاسر في مصر. كان زعيم المجموعة هو رمي هريز، والذي وصفه الكتاب بالحكمة والانسانية. وحكى الاسرى لليفلينغ عن تفكيرهم واحلامهم والطرق التي تخيلوها للهروب أو لعملية انقاذهم - قال يتسحاف بير: «كنا نتسلى بتصور سيناريوهات لعمليات الانقاذ، على غرار عملية عنتيبي التي تمت مؤخرا، وعندما فكرنا بشكل جاد استنتجنا ان انقاذنا ربما لا يحتاج الا الى هليكوبتر واحدة ولكنه سيكلف عشرات القتلى، وعندما راجعنا جميع الخطط والافكار، قررنا انه لن يتم انقاذنا عن طريق احدى العمليات، لانه من غير المعقول ان يقتل آخرون لكي نخرج نحن».

وقد أعلن آنذاك ان عبدالناصر قال قبل وفاته انه لن يعيد أبداً الطيارين الاسرى.

وقد ضمت مجموعة المقاتلين الذين تجمعوا في شرطة الخيالة، مقاتلين من المظليين، ومن سرية قيادة الاركان العامة، من الوحدة ٧٠٧، من التشكيل ١٢، ومن المدفعية والمدركات. واثاء التدريبات وحتى اليوم، لم يعرف أحدهم ماذا كان الهدف الذي تم استدعاؤهم من اجله. كان جو التدريبات جاداً. وكانت تدريبات متنوعة الى حد كبير، شملت الانقاذ من البحر بواسطة طائرات هليكوبتر، الرماية بطلقات المسدس، الرماية بطلقات آر. بي. جي ومن ضمنها اطلاق النار باتجاه نوافذ في مبنى، والكثير من التدريبات التفصيلية مع التاكيد على تغيير السلاح اثناء الحركة، انتقاء الطلقات، القتال الالتحامي، القتال في مساحة مفتوحة، والجري لمسافات طويلة يقول موسط: «في احدى وجبات العشاء الاخيرة،

في الاسبوع السابق لحرب يوم الغفران، أمكن ان ندرك من كلام يوني اتنا تقترب من نهاية التدريبات. وامكننا ان ندرك باننا سنتوجه الى مهمة تدريبية».

وفي يوم الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٢، خرج المقاتلون الذين تدربوا في شرطة الخيالة في اجازة السبت، يقول آفي يوطوكو: «قبل يومين من الحرب، قال ابرهام ارنون ان هناك استعدادات كبيرة في الجيش واذا ماحدث ما هو أسوأ فيجب ان نتصل برقم تلفوني وسيقولون لنا ما الذي يجب ان نفعله».

يقول أهرونسون: «وتبعاً للأمر الذي تلقيناه، لايجب علينا ان نتصل بالوحدات الرئيسية، قالوا لنا ايضا يوم الجمعة أي قبل المعركة بيوم، بينما كنا نتوجه الى منازلنا، انه اذا حدث أي شيء او اية مشكلة، يحظر علينا الاتصال بالوحدات الرئيسية، وذهبنا للمنازل».

أفتون: «في السبت الذي اندلعت فيه الحرب كنت في المنزل بالقدس، وكان جوناثان ديفي عندي. سمعنا الصغارات، ورأينا سيارات في الشوارع وادركنا ان شيئاً ما قد حدث. كنا مضطربين ولكن لانستطيع عمل أي شيء. خرج جوناثان. وقمت انا فاتصلت بالوحدة وطلبت ان اتحدث الى عميرام حيث سمح لنا ان نتصل به. قال لي عميرام (ايا كان الأمر لاتأني)، وفي الساعة الرابعة تغير كل شيء وقالوا لي: احضر فوراً».

أهرونسون: «في السبت الذي بدأت فيه الحرب. سمعنا الراديو. وتوجه كل واحد الى وحدته. اتصلت بالخيالة وسألت ماذا يحدث. رد على صوت على الطرف الآخر وقال انه لايعرفني ولايعرف عما اتحدث ولاماذا أريد، ولكن ماكان بالأمس، لم يد اليوم، وطلب مني اغلاق الخط. اتصلت بالوحدة وتحدث الى قائد طاقمى. قال لي ماذا جرى لك؟ اننا هنا منذ ساعتين. احضر حالا. ذهبت واندلعت الحرب وانقطع كل شيء».

وتقابل بعض أفراد المجموعة بعد ذلك بحوالى ثلاثة اعوام في جنازة يوني نتيياهو الذي قتل في ٤ يوليو ٧٦ في عملية اطلاق سراح المخطوفين في عنتيبي وبعد الجنازة تفرقوا.. واصبح الموضوع برمته في عداد الذكريات.

وبعد.. أين اصبح هؤلاء بعد كل هذه السنوات
ميخال أهرونسون هو الآن نائب مدير عام مصنع اللحوم في مستوطنة رجفة ويسكن بها.

و. دان افنون محاضر في علوم السياسة بالجامعة العبرية. ويسكن القدس. يوناتان ديفي كان مندوب الهجرة من قبل الوكالة في بوسطن وجنوب افريقيا ويشغل اليوم منصب رئيس قسم العلاقات الخارجية بالجامعة العبرية في القدس ويسكن كوخف يائير.

أوران موسط يعمل الان نائب مدير عام شركة «سلكوم» للتسويق ويسكن تل ابيب.

ابراهيم ارتان توفي متأثراً بالسرطان عام ٨٠، وعمره ٤٩ سنة. وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٧٢ اعيد الى اسراييل الاسير دان افيدان وبعد اسبوعين وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اطلق سراح بقية الاسرى، افينوعم كلدس، موطى كوهين، موطى بفلر، دفيد ليفي، رمي هريز، اسحاق بير، عاموس زامير، عاموس لفيطوف، ومناحم عيني، والذين اطلق سراحهم في اطار تبادل الاسرى في اعقاب حرب يوم الغفران.

اما المكان في شرطة الخيالة فقد اصبح الان مقراً لمكتب الاستيعاب ويسكن فيه مهاجرون من اثيوبيا.

ويقول اورن موسط ان التدريبات في شرطة الخيالة كانت تحقيقاً لحلمى الندى.. اننا مازلنا نحتفظ بعلاقات مع بعضنا البعض، كما أننا طوال الوقت على استعداد تام.. ننتظر مكالمات تليفونية لنعود اليها من جديد».

١- خلفية

أ- يمثل الاردن كيانا اقتصاديا صغيرا نسبيا بالنسبة لاسرائيل : حيث يمثل سكانه حوالي ثلاثة ارباع سكان اسرائيل ، وقد وصل الدخل القومي في عام ١٩٩٢ الى ٤,٥ مليار دولار وهو ما يوازي ٧٪ فقط من اجمالي الدخل القومي الاسرائيلي. والملاحظ ان ١٤٪ من الدخل القومي الاردني مصدره الصناعة ، ٧٪ من الزراعة ، وحوالي ٦٥٪ من مجالات الخدمات .

ب - إن الاردن يعتمد اعتمادا تاما على استيراد البضائع . وفي السنوات الاخيرة وصل حجم الاستيراد الى حوالي ٢,٥ مليار دولار سنويا ، كما وصل الى ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وبسبب تحويلات السكان الذين عادوا من دول الخليج . تم تمويل الثلث فقط عن طريق التصدير ، الذي وصل في نفس العام الى ١,٢ مليار دولار . والباقي تم تمويله عن طريق تحويلات عاملين خارج البلاد ، ومنح من حكومات أجنبية وقروض . وكان ٣٣٪ من التصدير يتكون من الفوسفات والبوتاس ومنتجاتهما ، التي تم تسويقها أساسا في الشرق الاقصى . ولم ينجح الاردن في اختراق اسواق الدول الغنية ، أما بقية الصادرات فقد تكونت من منتجات غذائية وصناعات خفيفة ، تم تصدير معظمها الى دول عربية مجاورة .

٢- للاردن اتفاقات تجارية ثنائية ذات أفضلية مع بعض الدول العربية ، لكنها ليست عضوا في الجات . وهي تعمل على تشجيع الاستيراد عن طريق تقليص كبير لواردات المنتجات كاملة التصنيع التي تنافس المنتج المحلي ، مقابل بعض الاهتمام وايضا دعم استيراد منتجات أساسية بواسطة قيود استيراد ادارية . وحتى بعد الاصلاحات التي اجراها الاردن في أعقاب ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد ، بقيت عام ١٩٩٢ قيود الاستيراد على منتجات كثيرة في الزراعة والصناعات الغذائية والادوية والكيمياويات . وهذه الحماية التقييدية الفعالة للمنتجات الصناعية قدرت في المتوسط بحوالي ٤٠٪ . وتوفر الضرائب على الاستيراد للحكومة الاردنية حوالي ربع اجمالي الدخل القومي .

٢- قوة التجارة مع اسرائيل :

أ- هناك فقط منتجات تصدير اردنية قليلة تعتبر من واردات اسرائيل المتميزة ، والتي يستطيع الاردن ان يستبدل بها مواد أخرى من اسرائيل . والمنتجات الأساسية المرشحة لتحريك مثل هذه التجارة هي بعض المنتجات الغذائية ، المصنوعات الجلدية ، المعادن ، والخردة المعدنية . في مقابل ذلك ، فان مجالات تصدير اسرائيلية كثيرة يمكن ان تنافس واردات البلاد البعيدة في السوق الاردنية مثل منتجات التصنيع الغذائي ، الكيماويات ، خيوط النسيج ، منتجات الورق والكرتون ، الاحذية ، المنتجات الالكترونية ، وماكينات تصنيع مختلفة . لكن هذا يعتبر سوقا صغيرة ، فان كل الواردات الاردنية من هذه المنتجات وصلت في عام ١٩٩٢ الى حوالي ٥٪ فقط من صادرات اسرائيل منها .

ب - يمكن ان تتطور التجارة ايضا بالنسبة للمنتجات التي تستوردها أو تصدرها كل من الدولتين إما بسبب الاختلاف في الذوق ، أو بسبب عوامل موسمية . ويشمل ذلك ، منتجات زراعية مثل الخضروات والفواكه الطازجة ، منتجات غذائية مصنعة ، أدوية وأدوات تجميل ، ملابس ، انايب صلب ، والمشغولات الفنية .

ج - القرب الجغرافي سيجعل للاردن ان يصدر لاسرائيل ايضا منتجات زراعية وغذائية ، ومواد خام مثل الاسمنت وطوب البناء ، والتي يتمتع انتاج اسرائيل منها اليوم بحماية طبيعية أمام المستورد ، بسبب ارتفاع اسعارها نسبيا الى معدلات عالية ، بسبب نقلها من اماكن بعيدة جدا ، ومثل هذا الاستيراد سيأتي على حساب المنتج المحلي .

د - اذا سمحت اسرائيل بالاستيراد من الاردن في ظروف أفضل من تلك المعمول بها مع الاستيراد من الدول التي ليس لاسرائيل علاقات تجارية معها اليوم ، وستكون هناك عدة مجالات فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة ستجد صعوبة في مواجهة المنافسة الاردنية ، وخاصة السوق الكبيرة نسبيا لاسرائيل سيجعل لمصانع اردنية استغلال ما يتميز به من ضخامة .

هـ - اسرائيل من جانبها ، يمكنها ان تستفيد من تطوير صادرات جديدة في المجالات ذات المستوى

٥

قراءات

نداف هاليفي ،

افرايم كلايمن

بنية

العلاقات

التجارية بين

اسرائيل

والاردن

بدائل وتوصيات

המרכז למידע על עם פתח ספור

סד אוניברסיטת תל-אביב

קרן זרמנד הסג

לשירות פועל כלכלי במורה הניסון

קשרי סחר בין ישראל וירדן: סיכויים ושיקולים

סדרה

1114

אוניברסיטת תל-אביב

بينها تكلفة نقل عالية تفوق سقف الاسعار بين المنتج الاردنى والمنتج المقابل فى "العالم الثالث". والصمود أمام استيراد هذا النوع يمكن بالفعل ان يتقلص خلال ما بين ٧:٥ أعوام تالية ، مع انخفاض الرسوم الباهظة المفروضة عليه اليوم . والضرر المحتمل للاستيراد من الاردن على الانتاج الاسرائيلى محدود فى عدة مجالات ثانوية ، منها .. النسيج والملابس ومواد البناء .

و - ترتيبات الافضلية الزراعية - الضرر المحتمل ان يلحق بالنتائج المحلى فى اسرائيل سيكون بالغاً اذا ما حصلت الاردن على تسهيلات او ميزات لا تحصل عليها واردات من العالم الثالث . كما ان الاتفاق الاقتصادى مع الفلسطينيين يضع غالبية المنتجات الزراعية فى منافسة أمام المناطق ، وهى المنتجات التى من المتوقع ان تتضرر من إلغاء الحظر على الاستيراد من الاردن . كذلك فان الاتفاق سيسمح باستيراد منتجات محددة من الاردن الى المناطق بشروط تفضيلية ، وسينجح بعضها بالتاكيد ، فى التسلل الى اسرائيل مثل الاسمنت بكميات محدودة ، غير أنه من المتوقع أن يؤدى السماح بالاستيراد المباشر من الاردن الى اسرائيل ، الى نتائج بعيدة الأثر .

٤- استنتاجات وتوصيات :

أ- ان الاتفاقيات التجارة مع الاردن - أيا كانت طبيعتها ستكون أكثر أهمية بالنسبة للاردن . ولايتوقع منها عائد كبير على الاقتصاد الاسرائيلى ، ولكن ليس هناك مانع من ضرر حقيقى على الانتاج المحلى ، خاصة بعد ازالة العوائق أمام الاستيراد الزراعى من المناطق .

ب - يبدو ، ان اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاردن ليس فى الحسبان على مدى خمسة أو سبعة اعوام قادمة ، وتقدير ذلك ، بسبب خوف الاردن من منافسة اسرائيل من ناحية ، والاصطدام باتفاقات التجارة القائمة بين اسرائيل والجماعة الاوربية والولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ج - فى المستقبل القريب ، يمكن التوصل الى اتفاق بشأن إلغاء متبادل للحظر القائم سواء فى اسرائيل أو فى الاردن للمتاجرة مع الطرف الآخر . ومثل هذه الخطوة ستجعل وضع الاستيراد من الاردن يتساوى مع وضع الاستيراد من "نول العالم الثالث" ، (تلك الدول التى ليس لاسرائيل اتفاقات تجارية خاصة معها اليوم) .

د - يمكن التوصل ايضا الى اتفاقية بشأن منح أفضليات لتجارة منتجات معينة ، يمكن استيرادها بنسب رسوم أقل من نظيرتها من "نول عالم ثالث" وتسمح اتفاقية الجات بمثل هذه الافضليات الانتقائية بين الدول التى ورثت الامبراطورية العثمانية ، والتى تعتبر الاردن واسرائيل من بينها .

هـ - ان أى تسوية ذات أفضلية مع الاردن ، ستحتاج لصالح

التكنولوجى المتوسط ، تتناسب مع تطوير الصناعة الاردنية ، مثل التجهيز والتخزين الزراعى ، تجهيز رقابة صناعية بسيطة ، وهكذا .

٢- ترتيبات تجارية محتملة :

أ- تمتد ترتيبات التجارة المحتملة مع الاردن لتغطى مساحة واسعة بدء من علاقات تجارية اعتيادية ، كتلك التى تقيمها اسرائيل مع نول ليس لها معها اتفاقات تجارية خاصة ، مروراً بافضليات متبادلة بالنسبة لشروط وظروف التجارة أو اتفاق على منطقة تجارة حرة ، وحتى توحيد الرسوم وكذلك سوق مشتركة.

ب - سوق مشتركة - هو اجراء شكلى لسوق مشتركة يعنى حركة حرة للبضائع وعناصر الانتاج معا . إن اسرائيل لن يكون باستطاعتها ان توافق على حركة حرة تماماً للعمال من الاردن والمناطق اليها ، ويبدو ان هذا الترتيب لن يؤخذ بالحسبان فى المستقبل المنظور .

ج - توحيد الرسوم - ان إلغاء جميع حواجز الرسوم الجمركية بين اسرائيل (والمناطق) والاردن ، وتحديد نظام استيراد موحد من الخارج ، سيكون مقبولا بالنسبة لاسرائيل من الناحية الاقتصادية . ولكن الجماعة الاوربية ، والأفتا ، والولايات المتحدة الامريكية ، قد تعترض على ضم دولة ينخفض فيها أجر العمل الى هذا الحد ، الى اتفاقاتها مع اسرائيل ، كما ان التوحيد الجمركى قد لايقبله الاردن ايضا ، خوفاً من المنافسة الاسرائيلية ، ومن ان يؤدى هذا التوحيد الجمركى مع اسرائيل الى الإضرار بالميزات الخاصة بينها وبين جاراتها العربيات كالعراق والسعودية ، والتى لها معهم علاقات متينة

د - اتفاق منطقة تجارة حرة - يلغى الحواجز الجمركية فقط بالنسبة لمنتجات يتم تصنيعها فى اسرائيل والاردن ، لكنه لن يلتزم نظام استيراد موحد من الخارج ، ولن يلحق الضرر باتفاقات اسرائيل مع التكتلات الكبيرة التى تعتمد عليها تجارتها أساسا والوحدة الاقتصادية التى تحدت فى اتفاق الحكم الذاتى ، تنص على ان حد الرسم الجمركى المطلوب فى هذه الحالة على بضائع اجنبية ، تدخل الى اسرائيل والمناطق من الاردن (والعكس) سيكون على الاردن تبعته . ومثل هذا الاتفاق سيتيح للاردن سياسة خارجية مستقلة وترتيبات متميزة مع نول عربية ، لكنه ايضا سيكشفها أمام منافسة اسرائيلية . وانضمام الاردن الى اتفاق منطقة تجارة حرة مع اسرائيل من شأنه يكون متاحا عن طريق استخدامه بدرجة وبصورة غير متساوية أو نمطية ، اذ ان الاردن سيتمتع فوراً بميزة الاقتراب من السوق الاسرائيلية ولكنه سيضطر الى تقليص الحماية أمام الاستيراد الاسرائيلى بمرور الوقت ، فيما يشبه ماحظيت به اسرائيل من الجماعة الاوربية .

هـ - تجارة عادية - كما ذكرنا ، فان التجارة مع الاردن ستعرض المنتج الاسرائيلى للتنافس فى ظل نفس الظروف والتى من

التجارة الاردنية . ومن المأمول أن يعمل أى اتفاق تجارى مع الاردن على تنظيم التنافس على هذه المنتجات فى الخارج ، لصالح الطرفين . وفى غياب أى اتفاق ، يجب ضمان ، ان السماح باقتراب الاردن من موانئ اسرائيل على البحر المتوسط والذي سيمثل احد عناصر أى اتفاق مع الاردن ، يجب ضمان ألا يؤثر ذلك على التقسيم الجغرافى الحالى للسوق .

العلاقات التجارية بين اسرائيل والاردن

التوقعات والمعايير

ادرجت مفاوضات السلام الحالية على جدول اعمالها احتمالات التجارة بين اسرائيل والاردن . وحتى الآن ليست هناك علاقات اقتصادية رسمية بين الدولتين ، ولكن هناك على ما يبدو تجارة غير رسمية عبر المناطق ، وهناك تعاون فى مجالات اقتصادية مختلفة ، مثل تقسيم المياه ، وعندما يتحقق اتفاق سلام ، فانه لن يفرض بالضرورة تجارة حرة بين الدولتين ، أو تجارة باجراءات مميزة أو تيسيرات معينة ، غير انه من المفترض ان تمثل ترتيبات التجارة جزءا من اتفاق السلام . كذلك فانه بدون اتفاق سلام ستتغير امكانية التجارة مع الاردن عبر المناطق ، اذا ما أزيلت الحواجز الحالية .

ان كيانا ثلاثياً من الاردن والمناطق واسرائيل قد يعقد المسألة سواء بسبب الاطار الاقتصادى السياسى أو بسبب حقيقة ان خطوط المواصلات هى اساسا عبر المناطق . فمن ناحية ، فان اسرائيل والاردن دولتان مستقلتان يمكنهما الغاء محاذير التجارة بينهما واقامة تجارة طبقا لمعايير اقتصادية بميزات الافضلية أو بدونها . ومن ناحية أخرى ، فان اسرائيل تحكمها ظروف خاصة فى المناطق ، تعتبر فى الواقع توحيدا للرسوم ، يميل الى صالح اسرائيل ، ويمرور الوقت ، عندما تحصل المناطق على استقلاليتها سياسيا واقتصاديا (بما فى ذلك المجال التجارى) يستطيع هذا الكيان ان ينفصل عن اسرائيل إن أجلا أو عاجلا ، اذا ماتوفرت الرغبة فى ذلك ، ويمكن ايضا منح افضلية للاقتصاد الاردنى . غير ان عوائق سياسية من شأنها ان تقلل من فرص خلق مثل هذا الوضع ، خلال المرحلة الانتقالية على الاقل .

وتأسيس علاقات محتملة بين الاقتصاديين الاسرائيليين والاردنيين يرجع الى الفارق الكبير فى نموها الاقتصادى . فبينما لا يوجد فرق كبير بين الدولتين فى عدد السكان (اسرائيل حوالى ٥ ملايين نسمة والاردن ٤ ملايين) فان الفروق فى القوة الاقتصادية ومستوى التنمية كبيرة فالناتج القومى للفرد فى الاردن خلال ١٩٩١ كان ١,١٣٠ دولار ، وفى اسرائيل وصل الى عشرة اضعاف تقريبا . كذلك هناك فروق كبيرة فى محيط التجارة الخارجية للدولتين ، كما ان الاردن مرتبط بالاستيراد اكثر بكثير من اسرائيل . فقد وصل سقف استيراد السلع للاردن عام ١٩٩٢ الى حوالى ٣.٢٤٠ مليار دولار ،

التجارة معها قبل التجارة مع بقية العالم ، وبالأخص مع دول شرق أوسطية أخرى .. ومن الناحية الاقتصادية فان اسرائيل معنية بتفضيل مصر بالذات على الاردن ، وايضا دول عربية أخرى فى المستقبل مثل لبنان وسوريا ، التى تقدم أسواقا أكبر بكثير من السوق الاردنى وتبرير تسوية أو ترتيب تجارى له افضلية مع الاردن عن غيرها فى المنطقة ، هو الاهمية السياسية والاقتصادية الخاصة التى يوليها الجانبان لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى .

و- بالرغم من الضغوط السياسية للارتباط ، فمن المتوقع ان يعارض الفلسطينيون انفتاحا تاما لاقتصادهم امام الاستيراد من الاردن الذى سيدخل فى منافسة مع اقتصاد المناطق . لذا سيضجون على المدى القريب ، بتحديد افضليات فى الرسوم والتجارة بالنسبة لمنتجات معينة يتم التعامل معها تجاريا بين المناطق والاردن ، ولكن ليس فى اطار توحيد الرسوم أو اتفاق على منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والاردن يسرى ايضا عليهم . وفى غياب حدود اقتصادية بين اسرائيل والمناطق ، فان اسرائيل ايضا لايمكنها السماح بتوحيد الرسوم أو بمنطقة تجارة حرة بين الاردن والحكم الذاتى ، فمن الناحية العملية لن يكون مثل هذا الترتيب مقيدا للمناطق نفسها .

ز - اتفاق الحكم الذاتى يمنح بالفعل حتى اليوم افضلية معينة للاردن بالنسبة للاستيراد الى المناطق ، فهو يسمح بذلك بالنسبة لكميات محدودة من منتجات مختارة يتم انتاجها فى الاردن يمكن تمرير جزء منها الى السوق الاسرائيلية ، فى غياب حدود اقتصادية بين الحكم الذاتى واسرائيل . ويجب النظر فى إمكان ، انه فى المرحلة الاولى لاتفاق الافضليات التجارية مع الاردن سيتخذ شكلا رسميا لتوسيع الاستيراد للمنتجات الاردنية الى الحكم الذاتى بشروط تفضيلية أو زيادة الكميات المسموح باستيرادها ، على اعتبار ان جانباً من هذا الاستيراد سيجد طريقه الى السوق الاسرائيلية .

ح - بالمقابل ، يجب المطالبة بعلاقة مماثلة لتصدير مباشر لكميات محددة من منتجات اسرائيلية مختارة أو بوقف التصدير من المناطق الى الاردن وعلى أية حال ، لابد ان يطلب من الاردنيين وقف العمل بقوانين المصدر التى يتم تطبيقها الان على الواردات من المناطق ، بهدف منع أى سلع تشتمل على مكون اسرائيلى أيا كان .

ى - ان اتفاق افضليات كهذا سيصبح مقبولا من الاردن ، لانه يتسق الى حد كبير مع روح اتفاقات التجارة الثنائية التى تنتهجها الاردن . سيتيح لاسرائيل والاردن كل على حدة وضعاً متميزاً فى التجارة مع نظيره . والتحديد الكمي للاستيراد الذى سيتمتع بهذه المزايا سيقلل الاضرار المحتملة على الاقتصاد الاسرائيلى .

ك - ينافس الاردن اسرائيل فى الاسواق الدولية فى البوتاسيوم والفوسفات ومنتجاتها والتى تمثل مايقرب من نصف الصادرات

بما يساوى فى قيمته حوالى ربع صادرات اسرائيل . مقابل ذلك ، فقد بلغت صادرات الاردن عام ١٩٩٢ حوالى ٩٣٢ مليون دولار ، بما يساوى ٥٪ فقط من واردات اسرائيل . وهذه المعطيات كافية لتقنعنا ان تأثير العلاقات التجارية بين البلدين سيكون أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الاردنى عنه للاقتصاد الاسرائيلى .

١- الاقتصاد الاردنى :

أ - خلفية تاريخية :

قبل عام ١٩٤٨ كان الاقتصاد الاردنى الذى شمل فقط الضفة الشرقية للاردن ، بسيطا الى حد كبير ، زراعى فى الاساس ، ومتواضع جدا فى تطوره ليس فقط بالنسبة للاقتصاد اليهودى فى ارض اسرائيل ، بل ايضا بالنسبة للاقتصاد العربى هناك . وانضمت الضفة الغربية للاردن نتيجة حرب الاستقلال . وهذا الضم اضاف مايقرب من ثلث السكان فى الاردن ، ولكن هذه الزيادة لم تلزم الاقتصاد الاردنى باستيعابها ، بل جلبت معها شريحة كبيرة من اقتصاد حديث نسبيا : زراعة ، صناعة وخدمات على مستوى أفضل مما كان قائما آنذاك ، بالاضافة الى الارض وعناصر انتاج أخرى ، أهمها القوى البشرية . غير ان جزءا من السكان بقى لدى اسرائيل فى معسكرات لاجئين ، تم استيعابه جزئيا فقط فى الاقتصاد الاردنى .

وبعد الحرب دخل الاردن عصر نمو سريع ، وهو نمو يعتمد على زيادة القوى البشرية وعلى تيار رأس المال الذى كان رصيده المساعدات الاقتصادية وتحويلات العاملين بالخارج . وخلال السنوات العشر الاولى نما الناتج القومى بمعدل ٩٪ سنويا ، وبدأ تطور صناعى وفى النقل . وفى ظل سيطره حكومية برزت ملامح ذلك فى مصانع كبيرة . وقد انتاب الحكومة الاردنية القلق ، من الاعتبارات السياسية الداخلية والأمن لتوجيه عملية التطوير فى الاساس الى الضفة الشرقية . ويسبب سياسة الحرمان فان ازدياد الناتج المحلى فى الضفة الغربية كان بمعدل أقل بكثير عنه فى الضفة الشرقية ، وكانت أهمية وقيمة الانتاج والاستثمار أدنى من معدل السكان .

وكانت نتائج حرب الايام الستة مختلفة تماما عن نتائج حرب الاستقلال ، فكانت هناك زيادة ملموسة فى السكان اللاجئين مرة أخرى ، ولكن صاحب هذه الزيادة اقتتاد للارض ووسائل انتاج اخرى ، وبشكل خاص فقدان القدس الشرقية . وفى السنوات العشر التالية كان الانخفاض كبيرا فى الناتج القومى ، وحسب التقديرات ، لم يعد ناتج الفرد الى ماكان عليه عام ١٩٦٦ ، الا فى عام ١٩٧٥ . وكانت النسب المتوسطة للانتاج المحلى الخالص ، ١٠٠٪ فى فترة ١٩٧٣-١٩٨١ ، ٣٠٨٪ فقط فى ١٩٨٢-١٩٨٧ . وزاد انتاج الفرد بمتوسط سنوى ٨٠٪ فى ١٩٧٣-١٩٨١ و ١٠٠٪ فقط فى ١٩٨٢-١٩٨٧ . وبعد عودة معدل النمو فى الانتاج المحلى الى ٣٠٧٪ فى اواسط الثمانينيات ، حدثت ازمة مع بداية ١٩٨٧ ، وكان الانخفاض

حاداً فى مستوى الانتاج (١٣٠٥٪) عام ١٩٨٨ ، وجمود فى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ثم نمو تخطى ١١٪ عام ١٩٩٢ .

ب - أنواع التجارة ذات القوة الدافعة :

إن الغاء المحاذير على التجارة بين الدول المتجاورة يفتح امكانية التجارة لتوعين : "تحريك التجارة" و"استحداث التجارة" . ومصطلح "تحريك التجارة" يتعامل مع الاستيراد من الاقتصاد الاقرب لمنتجات يتم استيرادها بشكل عام من مصادر أخرى . وبالطبع ، فان السياسة التجارية التى ستتحدد تجاه التجارة بين الجيران سيؤثر على مدى تحريك التجارة الذى سيتم تنفيذه ولكن . اذا ما ألغيت محظورات التجارة حتى بدون اعطاء افضليات فى شروط التجارة ، فيمكن افتراض ان التقارب الجغرافى (وربما ايضا التقارب الثقافى) يوفر تكاليف التجارة ، وفى مقدمتها تكلفة النقل ، وتكلفة خدمات التجارة والصيانة ، وهذا التوفير كاف ليتيح لاحدى الدول ان تنافس بولا أبعد على التصدير الى جارتها . أما مصطلح "استحداث تجارة" فيتعامل مع تجارة جديدة يمكنها خلق أو تفضيل استيراد من دولة جارة على حساب انتاج محلى ، أو توسيع تجارة قائمة .

* التحريك التجارى الحالى : إن قياسيا جادا لفرص تحريك تجارى بين الاردن واسرائيل يتطلب استخدام بيانات احصائية مفصلة للتجارة الخارجية ، حتى يمكن مقارنة أو مضاهاة صادرات باحداها مع واردات الأخرى . وليست لدينا البيانات ذات التفاصيل الكافية وحتى اذا ما توفرت هذه البيانات المفصلة فان من شأنها ان تكشف عن الظاهرة المعروفة بـ "التجارة من خلال التفريعات" : أى أن تستورد الدولة وتصدر نفس المنتج ، ويبدو ذلك فى حالات التجارة الموسمية ، وفى دول كبيرة تكون تكلفة النقل داخل حدودها مرتفعة ، لذلك يكون استيراد منتج ما من خارج البلاد أرخص بكثير من حيث التكلفة ، اذا ماقورن بالنقل من منطقة بعيدة داخل الدولة . ولا محل لافتراض مثل هذه الحالات أو اضافة أية أهمية عليها بالنسبة للتجارة المحتملة بين اسرائيل والاردن .

الملاحظ أن عام ١٩٨٩ شهد تقدما كبيرا فى التجارة الأردنية فى اعقاب حرب الخليج عما كانت عليه قبل ذلك .

وتشير دراسة تجارة اسرائيل والاردن الى اربعة مجالات تصدير اسرائيلية من الممكن ان تحل محل واردات الاردن من مصادر أخرى : تصنيع الاغذية ، مواد غير مصنعة من المنتجات الحيوانية والنباتية ، اجهزة ومعدات فى مجال الاتصالات ، وقطع غيار للملبوسات وكان سقف الاستيراد الاردنى لهذه المنتجات فى عام ١٩٨٩ ٨.٧ مليون دولار ، ومايقارب هذه القيمة فى عام ١٩٩١ ، وهذه الارقام صغيرة نسبيا بالنسبة لصادرات اسرائيل .

ويمكن القول ان مقارنة منتجات التصدير لاحدى الدولتين بمنتجات الاستيراد للدولة الثانية ، يمكن ان يشير الى احتمالات وامكانات تحريك تجارى ، حتى نون وضع معدلات محددة .

* استحداث تجارة :

مصطلح " استحداث تجارة " بمعناه الواسع يشمل استيراد (وتصدير) منتجات لم يسبق الاتجار فيها من قبل ابدا ، وايضا توسيع التجارة الى مستويات أبعد ماكانت عليه دون ان يكون ذلك على حساب تجارة مع اطراف اقتصادية أخرى . ويمكن ان يكون استحداث التجارة بين اسرائيل والاردن أكثر أهمية من التحريك التجاري ، خاصة من الناحية الكمية .

ويجب ان نفرق بين نوعين من استحداث التجارة : النوع الاول ، " استحداث تجارة " بالمفهوم التقليدي للمصطلح في المراجع الاقتصادية ، الذي يتعامل مع الاستيراد كبديل لانتاج محلي قائم . والنوع الثاني ، يتعامل مع التجارة التي سيتم خلقها في المستقبل اثناء نمو اقتصادي ، من شأنه ان يكون مختلفا في اجواء تجارة حرة عنه في اجواء الانقطاع عن دول مجاورة .

فحظر التجارة أو تحديدها بقيود كمية أو جمركية يسمح لبعض المنتجات المحلية ان تصمد امام منافسة المستورد . لذلك فان الغاء القيود أو تقليص اجراءات الحماية سيسمح بالاستيراد على حساب الانتاج المحلي .

هناك نوع معين في استحداث التجارة ، يأتي نتيجة فتح الحدود امام التجارة بين الدول المتجاورة . يسمى "تجارة الحدود" التي تستهدف بصفة عامة منتجات (وبالطبع ايضا خدمات) لا يتم التعامل معها بمعيار حقيقي في التجارة الدولية . وهذه المنتجات غير قابلة للتداول " بسبب التكلفة التجارية وبخاصة النقل ، مرتفعة جدا عن تكلفة الانتاج في الدولتين . والغاء قيود التجارة بين الجيران سيسمح "تجارة الحدود" طالما أن تكلفة النقل بين الدول يمكن ان تكون أرخص من النقل داخل كل دولة . والاصناف التي يمكن اعتبارها ضمن تجارة الحدود تشمل المنتجات الغذائية والزراعية ، وكذلك المواد الخام التي تشكل تكلفة نقلها عبئا على اسعارها ، مثل : طوب البناء أو الاسمنت الخام . وهناك نوع آخر من التجارة يمكن ان يتمخض عن توسيع "الحماية الطبيعية" للدولة المجاورة ، (الناتجة عن تكلفة النقل) .

وقد اضافت اسرائيل الى الحماية الطبيعية ايضا حماية شديدة على قائمة طويلة من المنتجات ، التي مازال جزء منها يتمتع بحماية امام الاستيراد من دول ليست ضمن دول غرب اوربا والولايات المتحدة ، لها اتفاقات تجارة مع اسرائيل وحتى اذا طبقت على الاردن نفس نفس الرسوم المطبقة علي العالم الثالث ، فستكون هناك منتجات تستطيع منافسة الانتاج الاسرائيلي ، ولن تكون الحماية الطبيعية قائمة . ويؤخذ في الاعتبار لمثل هذا النوع من الاستيراد من الاردن منتجات النسيج والملبوسات ، والمنتجات الغذائية ، الادوية ، الاسمنت ، منظفات ، مواسير مواد خام لصناعات البلاستيك ، وبعض منتجات الاحتياجات الضرورية كمواقد التدفئة .

ونعتقد ، انه لايجب ان نبالغ في تقدير القدرة الاردنية على منافسة الاقتصاد الاسرائيلي في الاستيراد من دول العالم الثالث طالما كانت نيتها الوحيدة هي التوفير في تكلفة النقل ، فحسب ما اورده كارهويل في بحثه فان السعر المعتاد منخفض بالفعل في

ويستخدم البيانات في جدول ٥ نتعرف على مجالات تصدير احدي الدولتين ومزاوجتها مع مجالات التصدير للدولة الأخرى . دون التعرض لمعدلات توجه الميل التجاري . ويؤخذ في الحسبان انواعا معينة من المنتجات الغذائية (خاصة البيض والخضروات) ، بعض انواع الاحذية ، الاسمنت ومواد تصنيعه الخام .

وبالنظر الى بيانات أكثر تفصيلا للتجارة الخارجية حسب هذا التزاوج ، نرى ان هناك مجالات استيراد اردنية كثيرة هي مجالات تصدير اسرائيلية . ومن بين مجالات الزراعة والمنتجات الغذائية يمكن ان نذكر : الطيور ، اللبن ومنتجاته ، الاسماك ، النباتات ، خضروات مجمدة ومجففة ، عصائر وفواكه محفوظة ، الموالح ، البنور والشتلات الزراعية . وهناك منتجات اخرى في الاستيراد الاردني والتصدير الاسرائيلي هي ، البطاطس ، العسل ، الفطائر ، الخمور ، التمور ، وبذور الكمون واليانسون . ومن غير المعروف ، اذا كانت اسعار المنتجات التي تستوردها الاردن ، ستجعل من الصعب على اسرائيل الأقرب ، ان تدخل في منافسة مع مصادر الاستيراد الحالية .

ومجالات الاستيراد الاردنية البارزة للتصدير الاسرائيلي في مجال الصناعة تشمل عدة كيماويات (مثل : مستخلصات الزيوت ، الفينول والبروم والكلور ، والنترات) خيوط القطن ، منتجات الورق والكرتون ، منتجات البلاستيك للمكاتب والماصات ، الاحذية ، الحقائب ، منتجات اليكترونية وبخاصة الترانزستورات ، دوائر الفيديو الدقيقة ، اجهزة القياس والمراقبة ، انواع مختلفة من الماكينات وقطع غيارها للزراعة ، والنسيج ، ومعدات رفع ، وكذلك منتجات معمرة كالثلاجات .

ان مضاهاة مجالات الاستيراد بمجالات التصدير لا تشير الى القدرة التنافسية . وهو أمر يتأثر بعناصر عديدة ، وهو في نهاية المطاف يعكس قدرة البيع بأسعار تتساوى أو تقل عن الاسعار من مصادر أخرى ، لمنتجات ذات مستوى جودة مشابه . وقد اثبتت اسرائيل مقدرتها على المنافسة في اسواق العالم المتقدم بمنتجات كثيرة . بدون تحديد اطار أو نطاق التحريك التجاري الفعال ، فان الفروق الكبيرة بين اسرائيل والاردن وتجارتها ، تؤدي الى نتائج واضحة بالنسبة لأثر التحريك التجاري القائم والمتاح . فكل واردات الاردن من منتجات تقوم اسرائيل بتصديرها وصل في عام ١٩٩٠ الى ٢٢٢ مليون دولار فقط . من هنا ، فحتى اذا تحولت كل هذه الواردات لتأتي من اسرائيل - وهو احتمال غير وارد - فان الزيادة في صادرات اسرائيل تبقى سلبية نسبيا بالنسبة لاجمالي التصدير الاسرائيلي . ويجب ان نؤكد ان الصادرات الاسرائيلية في ١٩٩٠ لنفس المواد (فقط) التي كانت منتجات استيراد اردنية لم تكن أكثر بكثير من الاستيراد الاردني لنقل المواد من هنا ، فالزيادة في التصدير الاسرائيلي المحتملة يمكن ان تكون مؤثرة بالنسبة للمجالات التي نحن بصددتها . ان نطاق التصدير الاردني لمنتجات غير معدنية أو عوملت معدنيا ، صغيرة للغاية ، لذلك فالتحريك التجاري في ذلك هو لصالح الاردن ، حتى اذا كان ضئيلا بالمعايير الاسرائيلية ، سيكون له أثره الواضح بالنسبة للاقتصاد الاردني .

الاردن ، ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار مستوى الانتاجية ، فالاردن ليست دولة السعر الزهيد بالمفهوم الاقتصادى للمصطلح .

٣- السياسة التجارية الحالية :

إن استحداث التجارة المحتملة ، سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل ، بطبيعة الحال ، مرتبط بالسياسة التجارية التى ستتبع بين الاردن واسرائيل . والترتيبات التى تمنح أفضلية فى ظروف التجارة يلزمها ان تتطابق مع السياسة التجارية القائمة ، كنقطة انطلاق .

* السياسة التجارية الاردنية اليوم :

إن الاردن ليست عضوا فى اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) ولديها اتفاقيات للرسوم والتعريفات مع دول عربية مختلفة ، خاصة مع العراق وكذلك اتفاقيات تبادل تجارية . وبالمقارنة مع معظم الدول ذات مستوى مشابه فى التطور ، فقد كانت الاردن دائما وحتى الآن دولة مفتوحة للتجارة من خلال سياسة تجارية ليبرالية . ولكن حدثت تغييرات ملموسة على مر السنين . فحتى عام ١٩٨٢ لم تكن هناك سياسة متبعة لحماية ذات أهمية ، كان هناك عدد قليل من الحدود الكمية ، تشمل موانع شديدة على المنتجات الواردة التى تنافس الانتاج المحلى ، وبخاصة فيما يتعلق بالحماية عن طريق فرض رسوم مرتفعة نسبيا على المنتجات النهائية ، ورسوم أقل أو لا تكاد تذكر على وسائل الانتاج . وكانت الصناعة المحلية تعاني من أنها لا تحظى بالحماية ، خاصة على ضوء التقرير المبالغ فيه لسعر العملة . وفى الفترة ١٩٨٢ : ١٩٨٧ ارتفعت مستويات الحماية الجمركية ، سواء عن طريق ايجاد فجوة كبيرة بين الرسوم الجمركية على المنتجات النهائية ووسائل الانتاج ، أو عن طريق الغاء الاعفاءات التى منحت حتى ذلك الحين لمؤسسات اجتماعية . بالإضافة الى ذلك فرضت موانع استيراد على قائمة طويلة من المنتجات .

وفى أوائل التسعينات طلب من الاردن اجراء اصلاحات ، تشمل ايضا السياسة التجارية كشرط للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولى وتتضمن هذه التعديلات تخفيض المستويات المرتفعة للرسوم الجمركية ، فرض الحد الأدنى من الرسوم على المنتجات المعفاة من الرسوم وذلك لتقليل معدل الضرائب ، كذلك الغاء معظم الحدود الكمية . وقد تمت تغييرات فى مستويات الرسوم الجمركية ، لكن بقيت السياسة الرئيسية لمنع ارتفاع اسعار المنتجات الرئيسية . وفيما بين ١٩٨٧ ، ١٩٩٢ حدث اصلاح شامل فى هيكل الرسوم الجمركية الاردنية فتم تخفيض كبير خلال هذه الفترة فى معدل التباين فى الرسوم ، ومع ذلك ظلت الاختلافات كبيرة فى عام ١٩٩٢ . فكانت نسب الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية اعلى بكثير من تلك المفروضة على المنتجات الزراعية ، وطراً هبوط الى حد ما فى نسبة الاستيراد للمنتجات التى زادت نسبة الرسوم عليها عن ٥٠٪ . كذلك كان هناك انخفاض قليل فى الاختلافات (المرتفعة للغاية) بين نسب الرسوم الجمركية على هذه المجموعة من المنتجات . وقد

مارست المؤسسات الدولية ضغوطا فى السنتين الماضيتين لتخفيض نسب الرسوم الجمركية ، وبذلك تطراً تنزيلات على معدلات الحماية المزعومة . وكان التخفيض فى نسب الرسوم الجمركية أقل من المطلوب لان السلطات الاردنية لم تنجح فى هذه الاثناء فى تحويل ضرائب الاستيراد الى ضريبة مشتريات عامة ، كخطوة أولى باتجاه فرض ضريبة القيمة المضافة (كانت المعارضة فى مجلس النواب شديدة) . وظل الاعتماد الكبير على الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد لتمويل الميزانية ، فحوالى ربع اجمالى دخل الحكومة من الرسوم والضرائب على الاستيراد خلال عام ١٩٩٢ . وقد شملت هذه الضرائب فروع أخرى من الرسوم الجمركية . فبينما وصلت الرسوم المقررة عام ١٩٩٢ الى ٦٢٪ من اجمالى المدخلات من الضرائب على الاستيراد ، فقد وصلت رسوم الترخيص الى ٢٢٪ ووصلت الضرائب الخاصة (مثل ضريبة تمويل التعليم العالى) الى ١٦٪ المتبقية .

ولست ضرائب الاستيراد هى الطريقة الوحيدة التى تحد بها الحكومة الاردنية من الاستيراد . فبالرغم من التسهيلات فيما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ، فما زالت هناك موانع كمية على الاستيراد ، ومعظمها لحماية المنتج المحلى . كما انه مازال حظر تام على خمسة انواع من المنتجات ، وحوالى ٢٥٪ من اجمالى الاستيراد يخضع الحدود كمية ، بالإضافة الى احتكار الحكومة استيراد ، الشعير والسكر والقمح والارز ومسحوق الحليب والسجائر والطيور المجمدة ، والعسل والسمن النباتى ، وبعضهم يتمتع السعر المستهلك فيه للدعم

* السياسة التجارية لاسرائيل:

ان السياسة التجارية الاسرائيلية معروفة لدى الجميع فى البلاد ، لذا نكتفى هنا بذكر بعض النقاط الرئيسية:

١- فى اسرائيل مسيرة الحرية التجارية مستمرة ، بالتحديد منذ الستينيات .

٢- هذا التوجه تم تطبيقه بصفة خاصة على المنتجات الصناعية ، ولم يسرى على معظم المجالات الزراعية .

٣- كشف المنتج الصناعى امام الاستيراد المنافس من الجماعة الاوربية قد توقف تماما ، تقريبا حتى نهاية الثمانينيات ، كما ستنتهى قريباً ايضا بالنسبة للاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية ، ومع بقية الدول الغربية التى لها اتفاقات منطقة تجارة حرة مع اسرائيل .

٤ - خلال الثمانينات زادت القيود على الاستيراد من دول خارج مجال الاتفاقات ، خاصة دول اسيا التى تطورت واصبحت صادراتها من المنتجات الصناعية ضخمة . وهذا التقييد تم تطبيقه ايضا عن طريق استخدام رسوم جمركية عالية ، وكذلك عن طريق استخدام تصاريح الاستيراد .

٥- مع نهاية ١٩٩١ تغيرت القيود الادارية على الاستيراد من العالم الثالث بالحماية الجمركية ، وتقرر الاخذ بتخفيض زمنى لمستويات الرسوم الجمركية ، حتى يصبح وضعها بعد مرور ٥ : ٧

للاردن .

وطالما اننا بصدد الحديث عن ترتيبات محتملة بين اسرائيل والاردن فقط ، فان منطقة تجارة حرة تبدو الأكثر واقعية من توحيد الرسوم الجمركية والحد القائم بينهما يسمح بالتمييز بين المنتج الداخلي والخارجي ، وهو ما يضمن لكل دولة حرية تحديد سياسة تجارية مستقلة تجاه دول أخرى . هذه الحرية هامة خاصة للاردن حيث تتيح لها منح شروط خاصة لدول عربية ايضاً ، اذ ان لها مع بعضهم ترتيبات جمركية معينة . وبالنسبة لاسرائيل فان هذه التسوية من شأنها ان تمنع أى ارتباك فى اتفاقات الأفضليات الحالية مع اوربا والولايات المتحدة .

ان يكون من المناسب اتمام ترتيبات تجارية بين اسرائيل والاردن دون الاخذ بالاعتبار ان تكون للدولتين ترتيبات تجارية مع المناطق ، سواء كان ذلك لاسباب جغرافية أو لاسباب سياسية . ومن المتفق عليه انه لا يمكن فصل المناطق عن اسرائيل فصلاً تاماً فى المستقبل القريب . ومن المحتمل - فى اطار اتفاق مع الفلسطينيين - ان يطرأ تغيير على توحيد الرسوم الحال ، بصورة تعطى حرية أكثر لعبور البضائع من المناطق الى اسرائيل ، بما يتلاءم مع المعايير الاسرائيلية ، خاصة المنتجات الزراعية التى مازال استيرادها مقيداً حتى الآن .

وبناء على ذلك يمكن رصد الملاحظات التالية :

١- اذا ما أمكن من الناحية النظرية ايجاد علاقات بين اسرائيل والاردن لا تنطبق على الضفة الغربية ، فانه من غير المنطقي فى المستقبل القريب ان يوافق الاردن واسرائيل على أطر لاتسرى على المناطق .

٢- ان اسرائيل لن تربح الكثير من جراء توحيد الرسوم الجمركية مع المناطق ومع الاردن ، فالمرئود العام لن يكون كبيراً بما يكفى ليشكل سوقاً هامة بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى . بالمقابل فان اسرائيل لا يجب ان تخشى من فتح سوقها امام الاستيراد الحر من جاراتها .

٣- اذا ما تقرر فى المستقبل البعيد ان يكون هناك توحيد للرسوم بين اسرائيل والمناطق ، فلا يجب ان تخشى اسرائيل من دمج الاردن فى ذلك ، أو من خلق منطقة تجارة حرة معها . من ناحية آثار التوحيد على التجارة داخل المنطقة فى المقابل ، يجب اعطاء أهمية كبيرة لمسألة ، كيف سترد الجماعة الاوربية على مثل هذا التوحيد ، فان ما ستجنيه اسرائيل من تجارة اقليمية لا يبرر ان تعرض للحظر تجارتها الهامة للغاية ، مع دول غرب اوربا .

٤- على أية حال ، فان التسوية الافضل مع الاردن ، على الاقل خلال السنوات القادمة هو إلغاء الحظر التجارى ، وتضمين الاردن فى كتلة العالم الثالث لضرورة تحسين واصلاح الاستيراد ، مع احتمال منح تسهيلات خاصة .

سنوات فى مستوى فعال حتى ١٦٪ للقيمة الفائض .

٦- فى السنة الاولى لتغيير السياسة لم يستشعر ظهور ملموس للصناعة المستوردة من العالم الثالث ، ولكن بعد ذلك بهام حدث ارتفاع فى استيراد منتجات حظيت من قبل بحماية ادارية .

٧- مع ذلك ، فبعد عدة سنوات فقط سينتهى أثر ذلك ، على افتراض ألا يحدث تغيير فى السياسات ، وكذا عندئذ ستبقى قيود معينة امام الاستيراد التنافسى من العالم الثالث . كما انه لن يكون هناك استعداد بعد لتتضمن المسيرة الليبرالية ، الزراعة .

• ترتيبات الأفضلية التجارية:

ان نقطة البدء لترتيبات الأفضلية التجارية بين اسرائيل والاردن هى الوضع الحال . فمن الناحية الرسمية ، هناك حظر تام على التجارة (رغم ان هناك تجارة غير شرعية ، عن طريق المناطق ، وبخاصة من اسرائيل الى الاردن) وتخوم جمركية واضحة بين الدولتين . والغاء القيود على التجارة يسمح بتجارة الحدود - وغيرها - كما ان منح تسهيلات على القيود المعتادة ، جمركية وغير جمركية ، سيؤدى الى توسيع التحريك التجارى ، ومدى استحداث التجارة المرتبطة اساساً بمستوى تخفيض الحماية على الانتاج المحلى لدى الدولتين .

ان الغاء تاماً لجميع القيود عن التجارة بين الدولتين فى اطار منطقة تجارة حرة أو توحيد الجمارك ، يكشف ذات المجالات التصنيعية الاسرائيلية التى تخشى الآن من منافسة العالم الثالث . ومع الغاء قيود التجارة تختفى الحماية الطبيعية وما يتبعها من حماية أخرى .

وهناك أكثر من سبب يجعل الصناعة الاردنية تخشى من ترتيبات الأفضلية مع اسرائيل ، حيث ان معظم الصناعات الاردنية الجديدة لن تستطيع ان تدخل المنافسة بالمفهوم العالمى ، حتى لو كانت تحظى بمميزات لدى بعض جيرانها العرب التى تستورد فيها . وهذا ينطبق ايضاً على الصناعات التى تتطلب قدرة تكنولوجية متوسطة ، ومن الجدير بالذكر ان تكلفة العمل فى الاردن حالية مقارنة بسعر الانتاج . ومن شأن المنافسة مع اسرائيل ان تكشف امامها الصناعات التى تسعى الاردن الى تطويرها ، والتى تتمتع اليوم بسياسة الحماية . وعلى عكس ذلك ، فان مجالات معينة فى صناعات الغذاء والنسيج ومواد البناء والمنتجات غير المتقدمة الأخرى ، التى يتم انتاجها الآن بمستوى جودة متواضع بسبب فائض القدرة الانتاجية مقابل السوق المحلية ، ربما تستطيع ان تتطور وتتميز نسبياً اذا ما انفتحت امامها السوق الاسرائيلية والتى تعد أكبر نسبياً من الدول المجاورة التى تتعامل معها الاردن تجارياً الآن .

ويسبب الحساسية السياسية للمجال الزراعى فى الدولتين ، التى لاتعنى فقط قيوداً على التجارة بل ايضاً الدعم الملموس للحياه ، فانه من المتوقع معارضة ان يتم احتواء هذا المجال ضمن ترتيبات تجارة حرة . ونظراً لان القطاع الزراعى له أهمية كبيرة فى الاقتصاد الاردنى عنه فى اسرائيل ، فان أى خطوة باتجاه تجارة حرة بين الدولتين فى هذا المجال ستكون لها آثار مهمة بالنسبة

٦

شخصية العدد

شولاميت ألونى

وزيرة العلوم
والاتصالات فى
حكومة رابين



تعتبر شولاميت ألونى من الشخصيات التى ثار بشأنها الجدل الشديد داخل الساحة السياسية الاسرائيلية، وذلك ليس لارائها اليسارية وتأييدها المطلق للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، بما فيها حقه فى اقامة دولته المستقلة فى الضفة والقطاع فحسب، وإنما أيضا لارائها المغالية فى راديكاليته العلمانية، وضرورة أصباغها على شكل الدولة وعلاقاتها مع المجتمع المدنى. وقد أثارت هذه الآراء، العداء والصراع الذى لم تخف حدته مع حاخامات المؤسسة الدينية، وقادة الاحزاب اليمينية على حد سواء. ولكن مثل هذا العداء لم يمنعها من الحفاظ على نهجها السياسى العام. وقد أثارت ملاحظاتها عقب توقيع اسرائيل على اتفاق طابا، أعجاب العديد من المراقبين، الى الحد الذى دفع البعض للمقارنة بينها وبين قادة المنظمة، وتحديدًا فى التمسك بالحقوق الفلسطينية وقضية التنازلات المتبادلة. إذ قالت عقب خروجها من اجتماع مجلس الوزراء الذى خصص للمصادقة على الاتفاق «أنه إنجاز طيب نحو إرساء السلام بين الشعبين، ولكن أشد ما يحزننى أن الكرم الفلسطينى لم يقابله كرم اسرائيلى».

النشأة والتطور السياسى

تنتمى ألونى الى جيل الصابرا فى النخبة السياسية الاسرائيلية، فهى من مواليد القدس، حيث ولدت عام ١٩٢٩، وفى نفس المدينة تلقت تعليمها الاساسى والثانوى، ثم تخرجت فى عام ١٩٥١ من الجامعة العبرية بالمدينة، حيث نالت درجة اجازة القانون من كلية الحقوق. ومنذ ذلك الحين، وهى تعمل فى مجالات المحاماة والاستشارات القانونية. وتكتب فى العديد من الصحف الاسرائيلية، ولها أيضا أربعة مؤلفات فى العلوم السياسية والقانون. وقد بدأت ألونى حياتها السياسية، بالانضمام الى حزب ماباي (العمل حاليا)، ولكنها لم تدخل الكنيست على قائمة الحزب سوى فى الكنيست السادس ٦٥ - ١٩٦٩، ومع نهاية ولاية الكنيست السابع، أنشقت ألونى فى عام ١٩٧٢ عن تجمع المعراخ (العمل ومابام)، وشكلت قائمة مستقلة، عرفت باسم راتس «حركة حقوق المواطن» وفقا لأهداف اجتماعية، حددتها ألونى فى الدفاع عن حرية الفرد فى المجتمع والدولة، على اعتبار أن أحد أسس حرية الفرد، هو حرية الرأى والعقيدة. ومنذ ذلك الحين، بدأ خلافها الذى لم ينتهى مع حاخامات المؤسسة الدينية وأحزابها السياسية، لان حركتها كانت من أشد أنصار المجتمع المدنى - العلمانى، ورفض الاكراه الدينى. وقد خاضت ألونى وحركتها الجديدة انتخابات الكنيست الثامن ٧٤ - ١٩٧٧. بقائمة مستقلة، وفازت بـ ٣ مقاعد وأبان هذا الكنيست، نالت ألونى أول منصب سياسى لها، وهو وزيرة دولة لعدة أشهر فى حكومة اسحاق رابين. وهذه القوة التمثيلية للحركة تراجعت فى انتخابات الكنيست التاسع، إذ لم تفرز سوى بمقعد واحد، خصص لآلونى. أما انتخابات الكنيست العاشر، فقد خاضتها راتس بقائمة مشتركة مع تجمع المعراخ، وحصلت أيضا على مقعد واحد خصص لها.

وفي هذا الكنيست، عملت ألوني في لجنة الشئون القانونية والدستورية. وقبل انتخابات الكنيست الحادي عشر، كان الاتجاه العام، هو خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، ولكن قبل موعد الانتخابات في يوليو ١٩٨٤ قرر مجلس الحركة خوض الانتخابات بقائمة مشتركة مع حركة «شيلي» بزعامة ران كوهين، ومع مجموعة المئة التي يرأسها مردخاي بار-أون. وقد فاز هذا الائتلاف بـ ٢ مقاعد في الكنيست، خصص لهؤلاء الثلاثة. وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر، حققت ألوني وحركتها مزيداً من القوة التمثيلية، إذ حظيت القائمة المستقلة للحركة بـ ٥ مقاعد. وذلك بعد ضم ديدى تسوكر مؤسس حركة «السلام الآن» وقد حققت ألوني طموحاتها السياسية أبان انتخابات الكنيست الثالث عشر، حينما استطاعت توحيد قوى اليسار الاسرائيلي في قائمة واحدة برئاسة، وهي ائتلاف «ميرتس»، وهي كلمة تعني بالعبرية «حيوية» وضم الائتلاف حزب مابام وحركتي راتس، وشنيوى. وأستطاع هذا الائتلاف الفوز بـ ١٢ مقعداً في الكنيست، مما مهد الطريق، أمام حزب العمل لازاحة الليكود عن السلطة وقد أتاح لها هذا الفوز، الحصول على أول حقيبة وزارية، وهي وزارة المعارف والثقافة، ومعها دخل أربعة من ائتلاف ميرتس الحكومة «ثلاثة وزراء، والرابع نائب وزير». وعقب الأزمة الوزارية التي وقعت في عام ١٩٩٢، نقلت ألوني الى وزارة العلوم والاتصالات.

التوجهات الايديولوجية

منذ بداية حياتها السياسية، وألوني تتبنى خطاً أيديولوجياً متشدداً ذا طابع علماني. وفي بداية الثمانينيات، رفعت ألوني شعار التصدي للخماسي: الكهانية، الشارونية، الرفولية، هاتحيا، وجوش أيمونيم. وقد وضعها هذا الشعار في خط التصادم مع الجماعات الدينية واليمينية. فقد أعتبرت ألوني الضم وإنشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة، عملية مفسدة للشعب وتهدد حصانة الديمقراطية. وإضافة الى ذلك، ثمة رافدين، أعتبروا محور الاسس الايديولوجية لها: أولهما، الدعوة لتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني،

بما فيه حقه في انشاء دولة مستقلة. ثانيهما، أعتبر اسرائيل دولة قومية لا دولة دينية، وفصل الدين عن مؤسسات الدولة. وحينما تولت ألوني حقيبة التعليم، أعتبرت أن أولى مهامها الجديدة، هي إضفاء الصبغة العلمانية على التعليم في اسرائيل، وأحد من المزايا التي تحظى بها أنشطة التعليم الديني من مخصصات وزارتها. وخصوصاً أنها أول وزيرة من خارج المعسكر الديني تتولى حقيبة التعليم. وقد أثارت هذه التوجهات ثائرة المعسكر الديني وتحديداً الشريك الأصغر السابق في الحكومة حركة «شاس» الدينية، والتي هدد زعيمها عوفاديا يوسف، بالانسحاب من الحكومة مالم تعتذر ألوني عن تصريحاتها في يناير ١٩٩٢. والتي أهانت فيها المؤسسات الدينية في اسرائيل، وأسناد وزارة التعليم من جديد إلى أحد الاحزاب الدينية. ونظراً لحساسية الموقف قررت ألوني الاعتذار علانية للحاخامات عن تصريحاتها العدائية تجاههم. ولكن الازمة تجددت في مايو ١٩٩٢ بعد تهديدات وزير الداخلية وممثل شاس في الحكومة أريه درعي بالاستقالة رافضاً توجهات ألوني تجاه التعليم الديني. وللحفاظ منها على تركيب الحكومة لدعم عملية السلام، وافقت ألوني على اجراء رابين تعديلاً وزارياً محدوداً في الائتلاف الحاكم، أستبعدت على أثره ألوني من وزارة التعليم والتي أسندت الى أمنون روبنشتاين (ميرتس)، ومنحت ألوني وزارة العلوم والاتصالات. أما على المستوى السياسي والمتعلق بالفلسطينيين، فعلى الرغم من الاراء الجريئة لها في الحقوق الفلسطينية، فإن ألوني مازالت متمسكة بالثوابت الاسرائيلية من التسوية. والتي تتجلى في:

«مطالبة الفلسطينيين بالتخلي علناً عن حق العودة لاسرائيل»
«عدم تقسيم القدس مع الأخذ في الاعتبار الوضع الدائم كما سيتقرر في اتفاقيات السلام».

الحالة الاجتماعية

تبلغ ألوني من العمر ٦٦ عاماً، ومتزوجة ولها ثلاثة أولاد، وتقيم في كفار - شمرياهو.

ايران طورت تزويد طائراتها بالميج بالوقود فى الجو

معاريف ١٠/٢/١٩٩٥

حدث تطور هام فى القدرة الاستراتيجية لايران بعدما استطاعت ان تطور قدرتها على تزويد طائرات ميج ٢٩ بالوقود فى الجو. وهذا التطور من شأنه ان يشكل تهديدا حقيقيا لاسرائيل حاليا ومستقبلا، اذ يستطيع سلاح الجو الايرانى بذلك ان يهاجم اهداف بعيدة. ومعدل عمليات طائرة الميج ٢٩ بدون التزود بالوقود فى الجو يصل الى ٤٠٠ - ٦٠٠ ك.م. فقط. وتخدم فى سلاح الجو الايرانى ٢٥ طائرة ميج ٢٩، وأربع طائرات بوينج ٧٠٧ - واحدة منهم اختطفت الى اسرائيل منذ اسبوعين - يمكنهم تزويد طائرات الميج فى الجو. وقد علمت الاستخبارات الاسرائيلية بأمر هذا التطوير الايرانى منذ عدة شهور، ولكن لأسباب غير واضحة امتنعت اسرائيل عن الكشف عنه. والطائرة الميج هى طائرة قتالية هجومية متقدمة عرفها الغرب قبل أكثر من عشر سنوات. والطائرة ذات قدرة غير محدودة. ويقول شايبى جابى: ان قائد سلاح الجو الايرانى حبيبى بجاوى، هدد بالامس ان الرد الايرانى على اى هجوم اسرائيلى ضد منشآت نووية، سيكون ردا مؤثما ومروعا.

طهران تنجح فى انتاج دبابة محلية

هتسوفية ٩/٢٨/١٩٩٥

أعلن الجنرال ميريونس ماسومزاده وهو مسئول كبير فى الجيش الايرانى ان ايران نجحت فى انتاج دبابة حديثة تتناسب مع الاجواء الجغرافية فى المنطقة هذا ماصرح به الجنرال للصحافة الايرانية. والدبابة سميت باسم «ذو الفقار» على اسم على، رفيق النبی محمد، والامام الشيعى الاول، وقد أنتجت بكاملها بايدى خبراء ايرانيين، وظهرت الى النور بعد ثلاث سنوات من العمل، حسب ماصرح به الجنرال فى مقابلة مع جريدة «ايران نيوز» اليومية. الدبابة التى تزن ٤٠ طنا مزودة بمدفع ١٢٥ مم وبنظام مراقبة وكشف بأشعة الليزر تحت الحمراء للقتال الليلى. تصل سرعتها الى ٧٠ ك.م فى الساعة، وهى ذات كفاءة فى اطلاق النار اثناء التحرك. وذكر الجنرال ان ايران تعتزم انتاج الدبابة بكميات كبيرة وانها تستطيع ان تزود بها الجيش وايضا تقوم بتصديرها الى جيوش اجنبية اذا ماقرر ذلك. وقد شاركت الدبابة فى مناورات عسكرية اجريت يوم الاحد بحضور الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجاني. وقال معلق الراديو ان ايران تمتلك الآن القدرة الفائقة لانتاج المعدات الحربية التى تحتاج اليها. هذا ولم يكن هناك سوى اسرائيل الدولة الوحيدة فى الشرق الاوسط التى نجحت فى انتاج دبابة محلية هى «مركافا».

حجم المدخرات الاسرائيلية

جاء في التقرير الذي أعدته وزارة الخزانة الاسرائيلية أن حجم الأموال المودعة في مشاريع المدخرات الاسرائيلية خلال شهر أغسطس الماضي قدر بـ ٢٤٠ مليون شيكل، بينما كان يقدر خلال شهر يوليو بـ ٢٩٧ مليون شيكل، كما أنه كان يقدر خلال شهر يونيو الماضي بـ ١٥٤ مليون شيكل.

ويتضح من المعطيات التي جاءت بالتقرير أن حجم المدخرات في الأوعية التنافسية قدر خلال شهر أغسطس بـ ٦٠٠ مليون شيكل، بينما كان يقدر خلال شهر يوليو الماضي بـ ٥٦٦ مليون شيكل، كما كان يقدر في شهر يونيو الماضي بـ ٥٥٩ مليون شيكل.

وفي المقابل فقد بلغ حجم المدخرات بالعملات الأجنبية خلال شهر أغسطس بحوالي ٢٦٠ مليون شيكل، بينما كان يقدر في شهر يوليو بحوالي ٢٧٠ شيكل، كما كان يقدر في شهر يونيو بـ ٤٠٤ ملايين شيكل.

وقد بلغ حجم كافة المدخرات خلال الفترة الواقعة من الأول من شهر يناير حتى نهاية شهر أغسطس بـ ٤,٤٩٤ مليار شيكل.

هتسوفيه ٩٥/٩/٢٧

ارتفاع حجم الصادرات الاسرائيلية في شهر أغسطس

بلغ حجم صادرات اسرائيل الصناعية خلال شهر أغسطس الماضي ١,١٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٪ بالمقارنة بشهر أغسطس من عام ١٩٩٤. ويفيد التقرير الذي أعدته ادارة التخطيط والاقتصاد أن حجم صادرات اسرائيل الصناعية خلال الشهور الثمانية الماضية من هذا العام قدر بـ ١٠,٥ مليار دولار، أي بزيادة مقدارها ٩,١٪ بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويفيد التقرير ذاته أن حجم صادرات اسرائيل من الماس المصقول خلال شهر أغسطس الماضي بلغ ١٨٢ مليون دولار، أي بانخفاض تقدر نسبته بـ ٤,٨٪ بالمقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي. ويقدر حجم صادرات اسرائيل الصناعية في حالة استثناء حجم صادرات الماس بـ ١٠,٥ مليار دولار أي بزيادة قدرها ٤,٦٪ بالمقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي.

ويفيد تحليل معطيات الصادرات الصناعية أن حجم الزيادة في الصادرات بالمقارنة بشهر أغسطس من العام الماضي تراوح بين ٢٨ - ٢٠٪، وكانت هذه الزيادة ملموسة على وجه الخصوص في مجالات معينة مثل انتاج الحواسب الآلية، والمحركات، والأجهزة الكهربائية، والمطاط، والبلاستيك، وكافة مجالات الكيمياء.

وفيما يتعلق بمجالات الصناعة الأخرى والخاصة بفروع التعدين والمعادن، والأطعمة والمشروبات ووسائل النقل فقد انخفض حجم المبيعات في هذا المجال في شهر أغسطس من عام ١٩٩٥، وهذا بالمقارنة بشهر أغسطس من عام ١٩٩٤.

وتفيد نفس المعطيات أن غالبية الصادرات الاسرائيلية كانت تروج في الأسواق الأوروبية وخاصة في أسواق أوروبا الغربية، وكانت من بين اسباب هذه الظاهرة قوة الدولار الأمريكي في مواجهة سائر العملات الأوروبية. وارتفع حجم الصادرات الاسرائيلية الى بريطانيا بنسبة ٢٦٪، وإلى ألمانيا ٢١٪، وإلى فرنسا بنسبة ٢٥٪.

ارتفاع العجز في الميزان التجاري في اسرائيل

ذكر دان بروفير رئيس اتحاد رجال الصناعة في اسرائيل ان المعطيات التي نشرت بالأمس والخاصة بحجم التجارة الخارجية خلال شهر أغسطس الماضي تؤكد أن حجم العجز التجاري في اسرائيل سيقدر بعشرة مليارات دولار، وأن حجم الفائض من الواردات المدنية سيقدر بما يقرب من أحد عشر مليار دولار، الأمر الذي يعني أن حجم العجز في الحساب الجاري سيقدر على أقل تقدير بخمسة مليارات دولار.

ويرى بروفير أن هذه المعطيات التي نشرت قضت على الآمال التي عقدتها مسئولو وزارة الخزانة الذين كانوا يأملون أن تتحسن أوضاع الميزان التجاري خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥. وأضاف بروفير أنه لن يتحقق أيضا الأمل في ارتفاع حجم الصادرات خلال هذا العام حيث إن حجم الصادرات الاسرائيلية أخذ في التقلص بالمقارنة بالعام الماضي، بل أن حجم صادراتها أقل بكثير من تلك التصورات التي سادت في الحكومة حول حجم الصادرات خلال عام ١٩٩٥.

ويرى بروفير أنه من الضروري إدخال العديد من التغييرات على مقاييس ميزان المدفوعات الخاصة بعام ١٩٩٥ والتي تم على ضوءها تحديد ميزانية الدولة لعام ١٩٩٦، وتحديد سياسة الدولة الاقتصادية، فمن الضروري إدخال تغييرات عديدة على سياسة الدولة الاقتصادية.

وقد ذكر بروفير أن معطيات الميزان التجاري شديدة الخطورة، وأنها تتناقض بشكل صارخ مع أسعار صرف العملات الأجنبية، وإن هذا الوضع غير المتزن يهدد بتعرض الدولة لآزمات واضطرابات عديدة، ويدعو بروفير الدولة وبنك اسرائيل الى التدخل، والقضاء على هذه الظاهرة والعمل على التحكم في سعر الصرف في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وهذا قبل نشوب الأزمة.

قيمة الفائدة في البنوك الاسرائيلية وتقرير صندوق النقد الدولي

ستضع قيادة بنك اسرائيل خلال اجتماعها الذي ستعقدته خلال نهايات شهر سبتمبر نصب اعينها التقرير الذي رفع الى ادارة صندوق النقد الدولي، وستبحث القيادة خلال الاجتماع الخطة المالية التي سيتم اتباعها خلال شهر اكتوبر والتي سيتم في إطارها تحديد أسعار الفائدة. وكان من بين ما جاء في الوثيقة التي أعدها مسئولو صندوق النقد الدولي بشأن أوضاع الاقتصاد الاسرائيلي أنه من الأهمية بمكان الايرتكب بنك اسرائيل نفس الخطأ الذي ارتكبه في منتصف عام ١٩٩٢ أي حينما خفض أسعار الفائدة بمعدلات سريعة للغاية. ويجب علينا ان نتذكر في هذا المجال حقيقة أن تخفيض حجم الفائدة آنذاك تواكب مع ارتفاع معدلات التضخم إذ ارتفع معدل التضخم من ٩,٤٪ الى ١٤,٥٪، ويعترف رجال الاقتصاد أن تخفيض قيمة الفائدة كان من بين العوامل التي أدت الى حدوث هذا التحول العكسي في معدلات التضخم. وقد أقدم بنك اسرائيل في أعقاب هذا الوضع على رفع أسعار الفائدة بمعدلات ضخمة، الأمر الذي أسفر عن تدفق كميات ضخمة من العملات الأجنبية على اسرائيل، وإلى تقلص قيمة الشيكال.

وقد اتسمت معدلات التضخم خلال الشهور السبعة الماضية باستقرار نسبي نتيجة لما حدث خلال نهاية العام قبل الماضي من تعديل على أسعار الخضروات والفواكه. وقد قام بنك اسرائيل اثر تعرضه لضغوط عنيفة من قبل مسئولى وزارة الخزانة ورجال الصناعة بتخفيض قيمة الفائدة في عدة مجالات، ومع هذا فلم يتم تخفيض الفائدة الا بنسبة ٢٪. ولا يشعر مسئولو وزارة الخزانة ورجال الصناعة بالارتياح ازاء هذا الانخفاض المحدود في قيمة الفائدة، ومن ثم فمزالوا يمارسون العديد من الضغوط على بنك اسرائيل لإجباره على تخفيض الفائدة مرة أخرى.

وقد طرأ في غضون هذه الفترة العديد من التطورات نذكر من بينها: - توسع ضخّم وسريع في حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من شهر يناير حتى شهر أغسطس فقد ارتفع حجم العملات المتداولة بنسبة ١٤,٧٪، وهذا بالمقارنة بالفترة السابقة من العام الماضي والتي ارتفع فيها حجم العملات المتداولة بنسبة ٩,٧٪. وقد ارتفع حجم العملات المتداولة خلال شهر أغسطس الماضي فقط بنسبة ٢,٢٪. وبشكل هذا الارتفاع في حجم الأموال المتداولة ضغطا على الأسعار.

- يتزايد لدى الجميع حاليا الاحساس بأن معدلات التضخم ستأخذ طريقها الى الارتفاع، ومن الواضح أن السوق تعمل حاليا على أساس أن معدلات التضخم السنوية تقدر بما يقرب من ١١٪. ارتفع حجم التضخم خلال شهر أغسطس الماضي، وتشير كافة التحليلات الى أن الأسعار سترتفع خلال هذا العام.

وان يستطيع بنك اسرائيل هذه المرة إعادة العجلة الى الوراء، ومع هذا فالاتجاه السائد حاليا في البنك يدعو الى الاسراع في محاولات اصلاح لانقاذ الوضع، وسيعتمد مسئولو البنك في موقفهم على تقرير صندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يدعى البعض أن مسئولى بنك اسرائيل كان لهم دور في صياغة تقرير صندوق النقد الدولي خاصة وأنه قد ترددت من قبل مثل هذه الادعاءات، ومع هذا فإن العاملين في صندوق النقد الدولي يرفضون الأخذ بمثل هذه الادعاءات، ويؤكدون على أن أعضاء الصندوق يعملون دون الأخذ بأراء العاملين في بنك اسرائيل.

وعلى أية حال فمن الواضح حاليا أن الاتجاه يدعو الى رفع أسعار الفائدة بدلا من تقليصها، كما أن كافة المعطيات تقود الى هذه الوجهة. وفي ظل هذه الفترة يلاحظ أن نفقات الحكومة مازالت أخذة في الارتفاع الأمر الذي يساعد على كبح التضخم، والقضاء على العجز الملحوظ في ميزان المدفوعات.

خبراء اسرائيليون لتحلية مياه البحر في عُمان

هتسوفيه ١٩٩٥/٩/٢٤
أنهى خبراء عُمانيون وأجانب - من بينهم اسرائيليون وأمريكان - انهاء الجمعة الماضية اجتماعهم في مسقط حول انشاء مركز اقليمي لتحلية مياه البحر. أعلن ذلك مصدر رسمي في عُمان السبت الماضي.

وقد صرح بدر بوسعيد، وهو مسئول كبير بالخارجية العمانية، أن الاجتماع الذي أعدته مجموعة العمل في شئون المياه، ضمن اطار مفاوضات السلام متعددة الاطراف في الشرق الاوسط، استمر ثلاثة ايام وشارك فيه خبراء من دول الاتحاد الاوربي وايطاليا واليابان، وقام الخبراء بتطوير برنامج لبدء العمل قريبا في مركز تحلية مياه البحر الذي سيقام في عُمان.

عُمان واسرائيل يفتتحان ملحقيات تجارية

هاتسوفيه ١٩٩٥/١٠/٢
وافقت كل من سلطنة عُمان واسرائيل على فتح مكاتب تمثيل تجارية وتعيين ممثلين فيها لدى الدولتين. هذا ما أوردهت أسس وكالة الانباء الرسمية العمانية.

وقال البيان ان القرار في هذا الشأن تم اتخاذه اثناء لقاء في نيويورك بين وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي بن عبدالله وتظهيره الاسرائيلي شمعون بيريز.

واتفق الوزيران على دعم التعاون بينهما في المجال التقني والاقتصادي وكذلك على العمل، في اطار المباحثات متعددة الاطراف، من اجل المصالح الاقتصادية للشرق الاوسط.

والمعروف انه ليست هناك علاقات دبلوماسية بين الدولتين لكن عُمان استقبلت منذ ابريل ٩٤ عدة وفود اسرائيلية، في اطار مباحثات السلام متعددة الاطراف.

وكان رئيس الوزراء اسحاق رابين قد زار عُمان في ديسمبر ١٩٩٤ في زيارة مفاجئة هي الاولى من نوعها لدول عربية خليجية

مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- التقرير الاستراتيجي العربي : تقرير سنوي يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ في الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولي والإقليمي ، النظام الإقليمي العربي ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- كراسات استراتيجية : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- الكتب والكتيبات : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- « ملف الأهرام الاستراتيجي » ، شهرياً باللغة العربية .
- « مختارات إسرائيلية » ، شهرياً باللغة العربية .
- مجلة « الاقتصاد الدولي » ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- النشرة الإخبارية للمركز ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وخصصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .